فوائد رجالیة

بقلم:

محمد آصف المحسنی
القندهاری

رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن
ذكر الله

فوائد رجالية



تأليف

محمد آصف المحسني القندهاري

زعيم الحركة الاسلامية الافغانية

اشرف على طبعه وتصحيحه خدمة للعلم و تقربا الى الله تعالى
احمد علي الشيخزاده الكابلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين خالق السموات و آلا رضين ، باعث الأنبياء و المرسلين . و الصلاة و السلام على افضل سفرائه المقربين محمد الأمين و آله الطاهرين الاوصياء المعصومين و اوليائهم الصالحين . و اللعنة الدائمة على اعدائهم اعداء الدين .

يقول المحتاج الى رحمة ربه الكريم الغفور محمد آصف المحسني ابن الحاج محمد ميرزا ابن المرزا محمد محسن بن محمد حسين بن محمد تقى عفى عنه وعنهم ـ ان هذه الرسالة تتضمن بحوثا فى علم الرجال و فى غيره مما يرجع الى احوال اسناد الروايات ، و سميتها ب (فوائد رجالية) . اسأل الله تعالى ان ينفع بها اخوانى المحصلين و يجعلها ـ بفضله و كرمه ـ ذخرا لى يوم لا ينفع مال و لا بنون انه رؤف مجيب .

و يا حبذا لو رآه مدرسوا الحوزات العلميه ـ أيدهم الله تعالى ـ صالحا لتدريس الطلاب و المحصلين المتوسطين و قبلوه بعنوان المدخل الى علم الرجال .

الفائدة الأولى

في دلائل الوثاقة و المدح

من البديهي عدم حجية الخبر الكاذب وعدم الاعتناء به ، فلابد في حجية كل قول من احراز صدقه اما وجدانا و اما تعبدا كما اذا اطمئن بصدور الخبر او يكون المخبر صادقا ، و صدق المخبر اما باحراز عدالته و وثاقته و اما باثبات حسنه و اجتنابه عن الكذب . و قد ذكروا لاثبات الوثاقة و الحسن امورا :

١ـ اختيار النبي (ص) او الأمام (ع) رجلا لتحمل الشهادة او ادائها في وصية او وقف او طلاق او محاكمة او بنحوها فانه اذا انضم اليه ما دل على اعتبار العدالة في الشاهد ، ثبت عدالة الرجل .

٢ـ ترحم المعصوم على رجل او ترضيه عنه او بنحو ذلك ، فانه لا يعقل صدور ذلك منه الا بالنسبة الى ثقة عدل . بل الترحم و الترضي و بنحوهما من المشائخ يفيد ذلك .

٣ـ تسليم الامام في الحرب ، الراية بيد شخص ، فانه يكشف عن وثاقته و امانته ، ضرورة ان الراية قطب الحرب وعليها تدور رحاها و تسهل الخيانة ممن حملها ، فلابد ان يكون الحامل

عدلا ذا ملكة قويمة لا يقدر الخصم الغدار على خديعته ·

۴ـ ارسال الامام رجلا رسولا الى خصمه او غير خصمه ، فانه يقضى بعدالة الرجل ، لان فقدها يوجب بتجويز ارتشائه من المرسل اليه و تغييره الرسالة او الجواب ، نعم ربما يقتضى الحكمة خلاف هذا الاصل و هو غير ضائر فى اصالة العدالة فى الرسول ·

۵ـ تولية الامام رجلا على الوقف او على الحقوق المالية ،فانه لا يعقل ذلك الا للعدل الثقة الامين ·

۶ـ تولية الامام رجلا على صقع اوبلد ، فانه لا يعقل ان يولى غير العدل المرضى على رقاب المسلمين و اموالهم واحكامهم ·

۷ـ اتخاذ الامام رجلا وكيلا او خادما ملازما او كاتبا ، فانه منه(ع) تعديل له ، ضرورة استلزام ارجاع شئ من ذلك الى غير العدل مفاسد عظيمة ·

۸ـ اذن الامام لرجل فى الفتوى و الحكم · فانه اعدل شاهد على عدالته ، ضرورة عدم شرعية مباشرة غير العدل الثقة شيئا منهما بالاجماع و النصوص بل الضرورة ·

۹ـ كون الرجل من مشائخ الاجازة فعن السيد الداماد(قده) فى الرواشح السماوية : ان للصدوق(ره) اشياخا كلما سمى واحدا منهم فى سند الفقيه · قال رضى الله عنه كجعفر بن محمد بن مسرور فهؤلاء اثبات اجلاء و الحديث من جهتهم صحيح نص عليهم بالتوثيق او لم ينص ، انتهى · و الحاصل ان جمعا من علماء الفن

جعلوا المشايخ اغنياء من التوثيق .

١٠ـ كون الرجل من شهداء كربلاء فانه اقوى البراهين و اعدل الشهود على وثاقته ، ضرورة ان العدالة هى الملكة الباعثة على الاتيان بالواجبات و ترك المحرمات ، و اى ملكة اقوى من الملكة الداعية الى الجود بالنفس كما ذكره الفاضل المامقانى (ره) وعقبه بخطابة حسنة حطه على ادائها حبه باصحاب ابى عبد الله ، الحسين (ع) و هذا الحبّ من كمال ا يمان هذا الفاضل حشره الله و ايانا مع الامام الشهيد و اصحابه .

١١ـ تشرف الرجل برؤيته الحجة المنتظر ـ عجل الله فرجه الشريف ـ بعد غيبته فانه يستشهد به على كونه فى مرتبة اعلى من رتبه العدالة ، ضرورة انه لا يحصل تلك القابلية الاّ بتصفية النفس و تخلية القلب من كل رذيلة و عراء الفكر عن كل قبيح ، و قد سمى جمع كثير فازوا بلقائه عجل الله فرجه الشريف لاحظ اسمائهم فى صفحة ٢١١ مقدمة تنقيح المقال .

١٢ـ حب النبى (ص) او الامام شخصا ، فقيل انه دليل الوثاقة ضرورة ان الحب لا يكون الا عن رضا بالمحبوب و افعاله . و لا يعقل من المعصوم التابع رضاه لرضا الله و سخطه لسخط الله ان يرضى عن من يرتكب الكبيرة او يصر على الصغيرة .

١٣ـ كون الرجل من اهل اسرار الامام و تعليمه له اياها

المنايا و البلايا فانه من أقوى دلائل الوثاقة و العدالة ·

١٤ــ مصاحبته المعصوم ، فيقال ان توصيف احد بمصاحبته لاحد المعصومين(ع) من امارات الوثاقة ·

١٥ــ تأليف كتاب او اصل · فقد قيل ان كون شخص ذا كتاب او اصل امارة على حسنه ·

١٦ــ كثرة الرواية عن المعصوم ، لما روى عن الصادق(ع) اعرفوا منازل الرجال منا على قدر روايتهم عنا و لغيره كما في اوائل كتاب الكشى ·

١٧ــ من اليه طريق للشيخ الصدوق (ره) فقيل انه من الممدوحين ·

١٨ــ تصحيح رواية ، توثيق لرواتها ، فان الحكم بصحة رواية لا يصح الا مع احراز وثاقة رواتها ·

فاذا صح احد الاعلام رواية فهو توثيق منه لرواتها · و ربما قيل بعدم التوثيق اذا كان المصحح لم يكثر تصحيحاته لاحتمال الغفلة و اما اذا كثرت فيكون تصحيحه توثيقا ·

١٩ــ رواية ابن ابى عمير و صفوان بن يحيى و البزنطى عن احد فيكون ثقة كما صرح به الشيخ فى كتاب العدة و ياتى نقله فى الفائدة الخامسة و العشرين و دليله عليه ، انه علم من حالهم انهم لا يرسلون و لا يروون الا عمن يثقون بهم ·

٢٠ ـ وقوع الشخص فى سند رواية رواها اصحاب الاجماع المذكورين فى رجال الكشى (١) فقيل بصحة كل حديث رواه احد هؤلاء اذا صح السند اليه، ولو كانت روايته عن ضعيف فضلا عما اذا كانت عن مجهول او مهمل . والظاهر من بعضهم عدم التوثيق والتحسين، وانما يجب قبول روايته فى خصوص المورد فلو وقع هذا الضعيف او المجهول فى رواية ليس فى سندها احد اصحاب الاجماع لا يقبل روايته .

٢١ ـ توصيف احد بانه عالم او فاضل او فقيه او محدث او بنحو ذلك فانه مدح مدرج له فى الحسان .

٢٢ ـ ورود رواية دالة على توثيقه او تحسينه وان كان الراوى هو نفس الرجل فان الشيعى لا يباهت امامه ولا يفترى عليه . بل وان كان فى سندها ضعيف آخر، فانها لا تقل عن توثيق الرجاليين فى افادة الظن .

٢٣ ـ الظن بالوثاقة او الحسن من اى جهه كان . للاجماع المدعى على حجية الظنون الرجالية .

٢٤ ـ توثيق الاعلام المتأخرين وتحسينهم كالعلامة والشهيد الثانى والمجلسى وابن داود وامثالهم .

---

(١) ص ٢٠٦ وص ٣٢٢ وص رجال الكشى

٢٥ـ توثيق الكشى و النجاشى و الشيخ و الصدوق والمفيد٠

٢٦ـ وقوع شخص فى اسناد احاديث كامل الزيارات لابن قولويه لتوثيقه رواة اخبار كتابه ٠

٢٧ـ وقوعه فى اسناد روايات تفسير القمى لتوثيقه رواة احاديث كتابه ٠

٢٨ـ كون الرجل من اصحاب الصادق(ع) لتوثيق الشيخ المفيد (ره) اربعة الآف من اصحاب الصادق (ع) ٠

٢٩ـ كون شخص من مشائخ النجاشى (ره) ٠

٣٠ـ من روى الطاطرى عن كتبهم فان شيخ الطوسى وثقهم٠

٣١ـ من روى الاخبار الدالة على زيادة شهر رمضان ونقيصته فان الشيخ المفيد وثقهم ٠

٣٢ـ السفارة من الامام الغائب فى الأمور الشرعية والدينية

٣٣ـ صحبة النبى (ص) ذكرها العامة و قالوا بعدالة صحابى و لجمع فيه تفاصيل ، و اقاويل ، ذكرناها مفصلا فى الجزء الثالث من صراط الحق ٠

٣٤ـ كونه ممن يروى عنه او كتابه جماعة من الاصحاب ٠

٣٥ـ روايته عن جماعة ٠

٣٦ـ اعتماد القميين او ابن الغضائرى على شخص لانهم كانوا يخدشون فى الرواة بادنى شئ ٠

٣٧ـ قول الشيخ الطوسى (ره) فى حق احد : اسند عنه (١) و جعله بعضهم من الفاظ الذم !!

٣٨ـ توصيف الشخص بكونه حافظا او قاريا ·

٣٩ـ توصيفه بكونه بصيرا فى الحديث ·

٤٠ـ كثرة الترحم عليه و الترضى عنه ·

٤١ـ اكثار الكافى و الفقيه الرواية عن احد ·

٤٢ـ ذكر الكشى احدا مع عدم الطعن عليه ·

٤٣ـ كون الشخص مقبول الرواية ·

٤٤ـ وقوع احد فى سند حديث صدر الطعن فيه من غير جهة ، فان السكوت عنده و التعرض لغيره ربما يكشف عن ثقة ·

٤٥ـ رواية الجليل و الاجلاء عنه ·

اقول بعض هذا الاسباب يرجع الى بعضها الآخر رجوع الفرد الى كليه و بعضها قليل الفائدة اوعديمها ، بعضها واضح البطلان ، وبعضها ضعيف ، وبعضها معتبر ·فنقول وعلى الله الاتكال

اما السبب الاول فهو صحيح ان ثبت الاختيار المذكور بالطريق المعتبر ·

و أما الثانى فهو ضعيف لان مجرد الايمان يكفى لرجحان

---

(١) لاحظ اتقان المقال ، القسم الثانى منه المعد لذكر الحسان

الترحم ، سواء كان من الامام او من غيره نعم كثرة الترحم تدل عرفا على الحسن كما سيأتى . و مثله فى الضعف الثالث فان مجرد الايمان مع الشجاعة و المهارة فى الحرب يكفى لتسليم الراية و لا تحتاج الى العدالة قطعا . بل والى الحسن ايضا فان الكذب فى المقال لا ينافى اقامة الجهاد . و اما الرسالة و هى الرابع فلا تقتضى ازيد من الاطمينان بصدق الرسول فى اداء رسالته و ان لم يكن ثقة فيما يرجع الى نفسه فى معاملاته و شؤناته . بل و فى اقواله فى غير موارد الرسالة .

و الخامس دليل على وثاقة المتولى فى الاموال دون الاقوال و الافعال فلا تكفى لحجية الاخبار اذ من المحسوس اختلاف وثاقة الاشخاص فى الجهات و الاحوال .

و اما السادس فهو مدح يصح ان يحكم لاجله بحجية اخبار واجده .

و اما السابع فيظهر حاله مما سبق و انه لا يدل على الحسن فضلا عن العدالة .

و الثامن دليل على الحسن ، اذ لم يثبت اشتراط العدالة فى المفتى بدليل قطعى ، و انما الدليل عليه هو الاجماع المنقول و دعوى الضرورة جزافية .

و اما التاسع فمع اشتهاره لا يرجع الى اساس صحيح ، اذ

كم من ثقة روى عن ضعيف، او ضعفاء فكيف يكون شيخ الاجازة لازم الوثاقة ·

واما العاشر فمع عدم اختصاص الشهادة بكربلاء في الدلالة على الوثاقة بل لابد من تعميم الدلالة لمطلق الشهادة في سبيل الله · وان كان مراتب الشهادة مختلفة يرده ان الشهادة دليل على غفران الذنوب وحسن الخاتمة ودخول الجنة رزقنا الله مع الامام الغائب او من ماذون من قبله ـ واين لها من الدلالة على الحسن في اوائل عمره الى ما قبل الشهادة فضلا عن الوثاقة ·

واما التشرف فهو امارة المدح ان لم يمنع عنه مانع (١) واما ما ذكره المثبت في اثبات العدالة بل ما فوقها فهو افراط ومثله في المدح من كان محبوبا (٢) او اهل اسرار للنبي او الامام واما مصاحبة الامام فهي ليست بكاشفة عن شئ ومثله كون الشخص ذا اصل وكتاب اذ المصاحبة والعلم شئ، والصداقة والوثاقة شئ آخر وبينهما عموم من وجه في الصدق · ونعيد البحث عن صاحب الاصل فيما بعد ·

---

(١) بشرط ان يكون حب المعصوم مطلقا غيرمقيد بجهةخاصة ·
(٢) لكن الكلام في اثبات التشرف المذكور فان مدعيه لا يصدق الا اذا ثبت صدقه وبعد لا يحتاج الى الاستدلال بالتشرف ·

و اما السادس عشر ففيه ان قبل احراز صداقة الراوي او وثاقته كيف يفهم انه كثير الرواية اذ يتحمل انه كثير الكذب ، فالاستدلال يشبه الدور . على ان الروايات المدعى عليه ضعيفة سندا فلاحظ اول رجال الكشي .

اما السابع عشر فقد رده سيدنا الاستاذ (الخوئي دام ظله) في كتابه معجم الرجال الحديث بما بلغ وجه فراجع . و اما التصحيح فهو ليس بتوثيق للرواة فان التصحيح مبني على امور اجتهادية ربما يختلف وجهته نظر المصحح مع نظر المنقول اليه ، فعن الشيخ (قده) ان العدالة عبارة عن الايمان مع عدم ظهور الفسق .

قلت و هذا الاشكال جار في التوثيق اذا سلمنا تفسير كلمة الثقة بالعدل الظابط الامامي كما ادعى اصطلاح الرجاليين عليه لكنه عندنا غير ثابت فلا مورد للاشكال فان الوثاقة عبارة عن الصداقة في المقال و الامانة في الاخبار كما يأتي .

و أما قول الشيخ في العدة فسيأتي في ضمن بحث عليحدة .

و اجماع العصابة على تصحيح ما يصح عن اشخاص ليس معناه الوثاقة نفس الاشخاص و لا دلالة على وثاقة الرواة السابقين فلاحظ كلام الكشي تجد صدق ما قلنا . فهذا السبب مع اشتهاره في لسان الرجاليين ساقط .

و لعلك عرفت مما سبق ان العلم و الفضل و الفقاهة والتحديث لا تستلزم الوثاقة و الحسن كما هو محسوس خارجا ٠

و الثاني عشرون من الاعاجيب فانه لو صح للغى علم الرجال في توثيقاته و تحسيناته ، اذ كان الواجب على هذا احراز ايمان الراوي فقط فتكون الروايات معتبرة اذا لشيعي لا يباهت امامه الا ان يقال ان عدم البهتان ظني و هذا الظن انما يكون حجة في خصوص علم الرجال دون الفقه وغيره ، لكنه مع بطلانه قد ادعى المامقاني (ره) في بعض التراجم القطع بان الشيعي لا يباهت امامه ، وعليه تصبح جميع الروايات قطعية اذا كان رجالهما من الشيعة !!

و لعمري انه لا يجوز استنباط الاحكام الشرعية بهذه الخيالات الواهية ، و الشيعي كغيره يباهت ربه و نبيه و قرآنه و ضميره فكيف لا يباهت امامه ؟! و الانصاف ان جملة من الدلائل المذكورة مما لم يكن متوقعا صدورها عن الفضلاء ٠

و اما حجية الظنون الرجالية بالاجماع المنقول الظني ،فهو من قبيل اثبات مجهول بمجهول و القرآن يقضي على الدعوى و الدليل معا ، اذ ان الظن لا يغني من الحق شيئا ٠ و اما توثيق الاعلام المتأخرين فهو مقبول اذا تطرق اليه احتمال كونه عن حس و اما اذا لم يتحمل ذلك ، بل حصل الاطمينان بكونه من حدس

كما هو الغالب ، لقطع السلسلة بعد الشيخ الطوسى و اتكاء من بعده عليه وعلى امثاله كما يظهر من بعض الاجازات فلا يكون حجة لعدم دليل على اعتبار الاخبار الناشى عن الحدس الا فيما دل الدليل عليه بخصوصه .

و اما توثيق النجاشى و الشيخ (قدهما) و من قبلهما فهو سالم عن هذا الاعتراض لان احتمال الحس فى اخبارهم قوى ، و بناء العقلاء فيما اذا دار امرالخبر بين كونه حسيا او حدسيا هو القبول . نعم لابد من دفع الاشكال القول المذكور فى الفائدة الآتية عنه .

و اما السادس و العشرون و السابع و العشرون فسيأتى تحقيقهما فى فائدة مستقلة و كذا التاسع و العشرون والثلاثون .

و اما الثامن و العشرون ففيه اولا انا نقطع بعدم صحته ، اذ لا يحتمل عادة وثاقة اربعة الآف صحابى على اختلاف مذاهبهم و مسالكهم (١) و ثانيا لا نحتمل وصول وثاقتهم للشيخ المفيد (قده)

---

(١) فى صحيح ابن رئاب قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول و هو ساجد : اللهم اغفرلى ولاصحاب ابى فانى اعلم ان فيهم من ينقصنى . ص ١٧ ج ٤٧ بحار الانوار الطبعة المحدثة .

بطريق معتبر فالتوثيق ناش من حدسه (ره) (١) ٠

و اما توثيقه للرواة الذى رووا اخبار نقيصة شهر رمضـــــان و زيادته فسيأتى بحثه فى بعض الفوائد الآتية ٠

و اما السفارة فدلالته على الوثاقة مسلمة ٠ و اما مطلق صحبة النبى (ص) فدلالتها على الوثاقة خلاف القرآن و السنة ٠ و قـــد حررنا بحثها فى صراط الحق و لنا تفصيل خاص فلاحظ و امـــا

---

(١) اشتبه على المحدث النورى (ره) الامر فى المقام فحسب التوثيق من ابن عقده و اطال كلامه فى المقام و لكن لا طائل تحته فلاحـــظ كلامه فى ص ٧٧٠ من خاتمة مستدركه ٠

و الحق ان عدد اصحاب الصادق الى اربعه آلاف غير ثابت و الا لذكرها الشيخ فى رجاله و اعتذار النورى (ره) عنه ضعيـــف جدا ٠ و التوثيق من الشيخ المفيد فى ارشاده حيث قال فى اول ابواب ذكر الامام الصادق (ع) :فان اصحاب الحديث قد جمعوا اسماء الرواة عنه من الثقاة على اختلافهم فى الآراء و المقـــالات فكانوا اربعه الاف رجل انتهى ٠ فان اريد ان جميع اصحابه ثقاة فيرد عليه ما فى المتن ٠ و ان اريد ان اصحابه (ع) اكثر و انمـــا الثقاة فهم اربعة الاف فلابد من التمييز بين الثقاة و غيرهـــم و ان فرض التوثيق من ابن عقدة فيزيد الاشكال عليه بان كتابه لم يثبـــت بطريق معتبر ٠

(٣٤ـ٣٥ـ٣٤ـ٣٧ـ٣٨ـ٣٩) فدلالتها ممنوعة و القول بهـــا جزاف لعدم احراز النبأ على عدم الرواية من الضعيف، كمـــا ا ن اعتماد القميين و ابن الغضائري اجتهاد منهم لا يعتبر لغيرهـم ، وجملة : (اسند عنه) مجملة فى حد ذاتها فلا يستفاد منهـــــا الحسن و الجرح و العبارة لا ترتبط بالصداقة ٠ و اما كثرة الترحم فهى امارة المدح و سيأتى بحثه و اما اكثار الكلينى و الفقيه عـــن احد فهُوَ لا يكفى لنا فى قبول خبره و هذا سهل بن زياد اكثر عنه الكلينى (ره) وغيره و الشيخ يضعفه (١) و قيل فى حقه انه احمـق (٢) و النجاشى ذكر فى ترجمة الكشى انه يروى عن الضعفاء فكيـف عدم طعنه يكون دليلا على المدح او الوثوق ؟٠

و اما كون الشخص مقبول الرواية فلا يدل على حسنه فـــا ن

---

(١) ص ١٠٦ فهرسته ٠ و لكن فى باب اصحاب الامـــــام الهادى (ع) من رجاله ص ٤١٦ و ثقه وعن بعض موضع مـــن استجاره : ضعيف جدا عند نقاد الاخبار ٠ ٠ و ضعفه النجاشى ايضا فى رجاله و سلب الاعتماد عنه ، و نقل شهادة احمد بن محمد بـن عيسى بغلوه و اخراجه اياه من القم ٠

(٢) القائل هو الفضل بن شاذان كما عن التحرير الطاوسى لكن النسبة غير ثابتة بالطريق المعتبر ٠

قبول رواية له فى مورد لقرينة لا يدل على صداقته ٠ نعم لو ثبت ان رواياته كلها مقبولة كالسكونى و امثاله فهو يدل على صداقته فلا يكون مثل عمر بن حنظلة و مسعدة بن صدقة مقبول القول و ان قبل جمع من الاصحاب بعض رواياته و اما الاخيران فوجه عدم دلالتهما على المدح واضح فلاحظ و الله العالم ٠

الفائدة الثانية

فى مدرك حجية قول الرجاليين

اختلف آراء العلماء فى وجه اعتبار اقوال علماء الرجال فى بيان المدح و الذم و تعيين الاسماء والكنى و تحديد الطبقات وغيرها مما يرجع الى احوال رواة الروايات ٠

فعن المشهور انه من باب مطلق النبأ و الخبر٠ فيعتبر فى الرجال ما يعتبر فى الراوى وعن الشهيد الثانى و صاحبى المعالم و المدارك وغيرهم ممن قال بالصحيح الاعلى انه من باب الشهادة فيعتبر فيه العدالة و التعدد و اللفظ و الحياة و سائر شروط الشاهد ٠

وعن صاحب الفصول انه من باب الفتوى و الظنون الاجتهادية المعتبرة بعد انسداد باب العلم و ما هو بمنزلته ، فيعتبر فيه شروط المفتى ، وعن بعضهم و ان لم يعلم قائله ـ انه من باب قول اهل الخبرة فلابد من احراز كون الرجال من اهل خبرة ٠

وعن الفاضل المامقانى فى تنقيح المقال(١) انه نوع تثبت و تبين مورث للاطمينان الذى هو المدار و المرجع فى تحصيل

---

(١) ج ١ ص ١٨٢

الاحكام الشرعية من باب بناء العقلاء على الاعتماد عليه (١) و ان كان يظهر منه خبرا انه من باب قول اهل الخبرة ·

و قال : و اوضح شاهد على عدم كون الرجوع الى اخبارات اهل الرجال من باب الشهادة و الفتوى اعتمادهم فى جملة من احوال الرجال على من لا يعتمد على فتواه و لا شهادته كبنى فضال الممنوع من قبول آرائهم لفقد بعض شروط المفتى و هو كونه اماميا فيهم و المجوز للاخذ بما رووا ·

و حيث انه قد اخذ فى الخبر الابتناء على الحسن المحض ، و اخبارات اهل الرجال اخبار بامر غير حسى · ضرورة عدم تعقل محسوسية العدالة تعين كون قبول اخباراتهم من باب الاخذ لقول اهل الخبرة المأخوذ فى اعتباره الوثوق · و لا يضر عدم قائل به بعد قضاء الدليل به فتدبر جيدا ·

أقول : الصحيح ما نسب الى المشهور فهنا بحثان : الاولى فى ابطال سائر الاقوال ·

الثانى : فى صحة القول المختار المنسوب الى المشهور ·

اما البحث الاول فنقول : اما الرأى الاخير من ان اعتبار اقوال علماء الرجال من جهة ايراثها الاطمينان ففيه اشكال من جهتين :

---

(١) وقال فى محل آخر (ص٢٠٤ تنقيح) : او من باب مطلق الظن فى الرجال كما ادعوا الاجماع عليه و عللوه بانسداد باب العلم فيه

الاول ـ ان الاطمينان و ان كـــا لقطع فى الحجية فانـــــه الطريق العقلائى فى كافة جهاتهم حتى فى امثال النفوس والفروج و الاموال الخطيرة ، و من البديهى اتصال هذا النبأ بزمان صاحب الشريعة (ص) بل بزمان من قبله بل لا يبعد تحققه فى زمـــــان آدم (ع) و شارع الاسلام (ع) لم ينهـــه عن هذا البنأ و لو برواية ضعيفة سندا فهو عنده ايضا معتبرة و دعوى ردعه بالآيـــــــات و الروايات الناهية عن اتباع غير العلم و العمل بالظن ضعيفة جدا فان الاطمينان عند العرف علم و مبائن للظن و ان كان بالنظــــر العقلى نوعا منه وعلى كل حال فمناقشة جملة من الاكابر منهـــــم سيدنا الاستاد الحكيم (قده) فى حجية الاطمينان وسوسة لا يستحق الاعتناء ·

و اذن فلا شك فى ان الاطمينان طريق عقلائى شرعى فــــى اثبات الاحكام الشرعية لكن ليس معنى ذلك هو ان الاحكــــــام الشرعية و الموضوعات المستنبطة و الموضوعات الخارجية الصرفة التـــى تترتب عليها الاحكام الجزئية او الكلية لا يثبت شئ منها الا بـــالا ـ طمينان فانه كلام بلا دليل بل هو مقطوع البطلان عند الفقيه ·

نعم لا شك فى ان حجية الامارات و الاصول و الطرق تنتهـى بالأخرة الى القطع او الاطمينان دفعا للدور و التسلسل لكــــن الاحكام و مبانيها منها ما هو مظنون الثبوت، و منها ما هو معلــوم

الثبوت ، و منها و هو الاكثر ما هو ثابت تعبدا ، بل ربما يكـــون مرجوح الثبوت ٠

الثانى ــ ان قول الرجالى بالمدح او الذم لا يفيد الاطمينان كما يظهر لمن راجع اقوالهم ، و لا سيما مع بعد الزمان بيـــن العلماء و الرواة ، فقد تأخر زمان الكشى و النجاشى و الشيـــخ و اضرابهم من اقطاب الجرح و التعديل بمأتى سنين عن زمـــان اصحاب امير المؤمنين و الحسنين (ع) فكيف يفيد توثيقهم اوجرمهم الاطمينان به٠

و بالجملة دعوى الاطمينان خلاف الوجدان الا لمن كـــان اعتقاده فى حق هؤلاء الاعاظم مفرطا ، كما رأينا بعض المجتهدين اطال الله عمره (١) يدعى القطع بوثاقة من يوثقه الشيخ الطوسى ! و لكنه من النوادر و كأن الفاضل المامقانى ايضا عدل عن قوله هذا فى اثناء كتابه فيدعى كثيرا ان الظنون الرجالية حجة و لا يدعـــى الاطمينان و لكن الظنون الرجالية كغيرها داخلة تحت عموم المنع من غير مخصص ، و الاجماع المدعى على حجيتها ضعيف جدا ٠

فالصحيح ان حصول الاطمينان فى حجية قول الرجالى غيـــر لازم قطعا و لا حاصل غالبا و الظن (ان حصل) غير حجة و ما تخيله من تشكيل مقدمات الانسداد فى علم الرجال و احوال الرواة فتنتج

(١) وهو الشيخ الورع الحسين الحلى و قد توفى رحمه الله ٠

حجية الظن ، ضعيف كما تعرف من قول المختار ، وعلى تقديـــــر سلامتها لا تنتج شيئا لما تقرر فى الاصول الفقهية من ان المنـــاط فى حجية الظن هو جريان مقدمات الانسداد و فى علم الفقـــــه فيعمل بالظن على القول به فى الرجال و لو كان باب العلم مفتوحا فيه غالبا و الا فلا عبرة بالظن الرجالى و اللغوى وغيرهما بل يرجع الى الاصول المقررة ٠

و اما القول بحجية اخبارات اهل الرجال من باب الشهادة فضعيف جدا لعدم وجود شرائط الشهود المعدلين و الجارحيـــن و لو قيل باعتبارها فيهم لبطل اكثر علم الرجال او كله ، و بالجملـــة الاجماع على اعتبار ايمان الشاهد فى الشهادة و الاتفاق علـــى قبول قول عدة من غير المؤمنين فى علم الرجال يوجب الاتفاق علـــى عدم دخول التعديل و الجرح فى الشهادة فافهم ٠

و استدل للقول المزبور كما فى الفصول(١) بقيام الاجماع علـــى ثبوت العدالة بتعديل العدلين انتفاء الدليل فيما عداه فيقتصـــر عليه ، و يرجع فى غيره الى الاصل ٠ و يظهر ضعفه مما سيجـــئ فى القول المختار ٠

و اما دخولها فى الفتوى فليكن مفروغ البطلان فان حجيـــة

---

(١) بعد بحث حجية خبرالواحد وعدمها باربعة عشرورقا تقريبا٠

الفتوى فى حق عاجز عن الاجتهاد و مشروط با مور غير ممكنة او غير موجودة فى علم الرجال فمنها الحياة . حيث اتفقوا (سوى جمع شاذ) على ان التقليد الميت ابتداء غير جائز . مع انه لا اشكال فى حجية اقوال العلماء الرجال فى حقنا . و ان كانوا امواتا .

و منها الاجتهاد المطلق . بداهة عدم جواز تقليد غير المجتهد .

مع انه غير ثابت او ثابت عدمه فى حق كثير من المعدلين و الجارحين حتى ان اجتهاد مثل الكشى و النجاشى غير ثابت و هما من اركان هذا العلم و اقطابه بل بهما اساسه و قوامه . و المتيقن تحقق هذا الشرط فى الشيخ الطوسى و العلامة و اضرابهما .

و نسبة الفاضل المامقانى حينئذ هذا القول الى المحقق الجليل صاحب الفصول (ره) غير صحيحة بل لا ينبغى صدور مثل هذا القول من مثله . و اليك بعض عبارة الفصول : فالمختار عندى جواز التعويل فى تعديل الراوى او اثبات تحرزه عن الكذب على قول العدل الواحد بل على مطلق الظن سواء استند الى تزكية العدل او الى سائر الامارات الاجتهادية .

لنا انه قد ثبت مما حققنا سابقا ان التعويل فى الاخبار الاحاد على الاخبار الموثوق بصدقها و صحة صدورها . و لا ريب ان الظن

بعدالة الراوي و تحرزه عن الكذب مما يفيد الوثوق بصدق الرواية فيجب التعويل عليه · و ايضا : لاخفاء في ان التميز بين الرجال مع اشتراكهم بين الثقة وغيره كثيرا ما يتعذر الا باعمال الظنون والامارات كملاحظة الطبقة و البلد و كثرة المصاحبة و الرواية و ما اشبه ذلك · وقد جرت طريقهم في ذلك على مراعاة هذه الظنون و لم نقف على من يصرح باعتبار خصوص شهادة العدلين اوالعدل الواحد في ذلك ·

و صاحب المنتقى مع مصيره الى ان تزكية الراوي من باب الشهادة و انه يعتبر فيها التعدد وقد عول في تمييز المشتركات على امارات ضعيفة كما لا يخفى ··· انتهى ما اردنا نقله من كلامه ، زيد في علو مقامه ·

اقول : و اكبر الظن ان الفاضل المامقاني (ره) اخذ مختاره ·

الاول (١) من هذه العبارة · ومع هذا نسب الى صاحبها غير ما اختاره هو اعلم بما قال : وكيف ما كان ليست في هذه العبارة عين و لا اثر من ان اقوال علماء الرجال يجب اخذها تقليدا عند العجز عن احراز الوثاقة و الضعف اجتهادا · بل لا اعلم لهذا القول قائلا و لو من غير جماعة الفضلاء ·

---

(١) يظهر من آخر كلامه انه يرى دخول اخبارات الرّجاليين في اخبار اهل الخبرة ·

ثم ان ما افاده صاحب الفصول من الوجهين يرد على الاول منهما ان التعويل على الخبر الموثوق به و ان كان مذهب جمع من الفحول غير ان الاظهر جواز التعويل على خبر الثقة و خبر الموثق لبناء العقلاء و ان لم يكن نفس الخبر موثوقا به و هذا بحث طويل الذيل . و اما ما افاده من افادة الظن بعدالة الراوى و متحرزه عن الكذب للوثوق بالخبر فهو عجيب بل لا ريب فى ضعفه فان الظن بالعدالة يفيد الظن بالصدق دون الوثوق و الاطمينان و قد مر ان الظن غير حجة الا ما خرج بالدليل ، و ان اراد بالظن بالعدالة الوثوق فهو ممنوع من اصله كما مر .

و اما الوجه الثانى من عمل الاصحاب على الظن ففيه انه اثبات حجية الظن بالاجماع المنقول الظنى و هو كما ترى و نحن نقول ان حصل الاطمينان فهو ، و الا فلابد من التوقف ، نعم ما افاده من عدم الحاجة الى تعدد العدلين صحيح .

و اما القول الاخير ففيه ان الرجوع الى اهل الخبر انما هو فى امور نظرية موقوفة على نوع تمارس و ليس كل احد يعرف ذلك ، و الوثاقة ليست كذلك بل هو امر حسى واضح يعرفه كل احد و ليس السلف به باعلم من الخلف . و بعبارة اخرى صدق الخبروية المصطلحة يتوقف على حصول العلم من المقدمات الحدسية و البعيدة عن

الاحساس و المقام ليس كذلك ، فان الوثاقة اما حسية و اما قريبة من الحس و لذا تعرف وثاقة الثقة زوجته و اطفاله و كل من باشره من الصغار و النسوان و لا يكونون اهل الخبرة عرفا ·

و يمكن ان يورد ايضا بان المتيقن من الرجوع الى اهل الخبرة انما هو فيما اذا كان الرجوع يوجب الوثوق و الاطمينان كما ذكره صاحب الكفاية و هو فى المقام غير حاصل و لكنه يندفع بانه ان اريد الوثوق شخصى فهو غير لازم و ان اريد النوعى فهو حاصل جزما الا فى توثيقات المتأخرين كالعلامة وامثاله لاصحاب الائمة(ع) فانه لا يحصل الوثوق النوعى منها كما اشرنا اليه سابقا ايضا ·

و اما ما ذكره الفاضل المذكور من عدم كون العدالة حسية فانتج منه دخول الاخبار بها فى اخبار اهل الخبرة لا فى مطلق الاخبار المأخوذ فيه الحس ففيه ايرادان :

الاول — عدم اعتبار العدالة فى حجية الخبر حتى على مبناه ، بل المعتبر فيها هو التحرز عن الكذب فقط ·

الثانى — ان العدالة و ان لم تكن حسية الا انها قريبة من الحسى ببروز اثارها الكثيرة و حال هذه الحدسيات غير المحسوسة القريبة من الحسى حال الموضوعات الحسية فى اثباتها بخبرالواحد ببناء العقلاء ·

اذا عرفت هذا فنقول فى اثبات المختار و هو البحث الثانى :

انه لا شك فى بناء العقلاء على قبول خبر الثقة فى احكامهم الكلية العرفية و الموضوعات الخارجية و فى جميع اموراتهم حتى الخطيرة و الشارع المقدس لم يردع عنه فيكون عنده مضيا معتبرا بل ورد الاخبار المتواترة اجمالا بحجيته فى الاحكام الشرعية الكلية ،و ورد الاخبار المعتبرة بحجيته فى بعض الموضوعات الخارجية للاحكام الجزئية و فى بعضها الآخر مع اعتبار التعدد . وعلى هذا اذا كان الرجالى ثقة اى صادقا مأمونا وجب قبول قوله فى الجرح و التعديل و فى بيان الاسم و الكنية و الطبقة و القبيلة وغير ذلك مما يرجع الى حالات الراوى .

هذا و لكن المنسوب الى المشهور عدم حجية خبر الثقة فى الموضوعات الخارجية الا ما خرج بالدليل و ذلك لاجل رواية مسعدة بن صدقة الرادعة عن العمل فيها الا بالعلم و البينة . و هى ما رواه المشائخ الثلاثة كلهم عن مسعدة بن صدقة عن ابى عبدالله ـ عليه السلام ـ كل شئ هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، و ذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته و هو سرقة و المملوك عندك لعله حر قد باع نفسه او خدع فبيع قهرا ، او امرئة تحتك و هى اختك او رضيعتك ، و الاشياء كلها على هذا حتى يتبين لك غير ذلك او تقوم به البينة (١) .

---

(١) ص ٦٠ ج ١٢ الوسائل الطبعة الحديثة .

فذيل الرواية يجعل العلم و البينة غايتين فقط فلا يكون خبر الثقة حجة فى الموضوعات لكن الرواية لا تصلح للردع عن بناء العقلأ المذكور من وجوه :

اولا من جهة جهالة مسعدة بن صدقة فانه يرد فيه مدح معتبر يوجب حسنه فضلا عن وثاقته و ما ذكره المجلسى الاول(رحمه الله) فى وجه توثيقه اجتهاد منه و هو ضعيف، و لذا ضعفه جمع منهم العلامة المجلسى فى الوجيزة كما قيل . فالرواية ساقطة .

و ثانيا انه ليس للرواية ظهور قوى فى الحصرنعم صريح الرواية الاختصار على الامرين المذكورين . لكن هذا لا ينافى حجية غيرهما بدليل آخر . كالاستصحاب و اليد وغيرهما فيكون خبر الثقة ايضا حجة بالسيرة المذكورة . و لا معنى للردع اصلا .

و ثالثا ان الاستدلال بها موقوفة على ان المراد من البينة الاصطلاحية اعنى بها تعدد المخبرين كما كان يصرعليه سيدنا الحكيم(قده) حينما ذاكرت معه هذا الموضوع فى بيته . فلو قلنا بعدم حقيقة شرعية او متشرعة فى زمان الصادق(ع) للفظة المذكورة و انها استعملت بمعناها اللغوى لكانت الرواية شاملة للخبرالواحد ايضا فانه بينة عرفية اذا كان مخبره ثقة وعليه يكون خبر الثقة(سواء كان عادلا شرعيا ام لا) حجة مطلقا فى الاحكام و الموضوعات التى منها احوال الرواة كالوثاقة و العدالة و الضعف وغيرها فاذا اخبر

بها الثقة لزم قبولها ٠

و هذا الاحتمال هو الارجح لما قررناه فى شرح كفاية الاصول من التفصيل بين الالفاظ المستعملة فى لسان النبى الاكرم (ص) و الأئمة (ع) بالنسبة الى ثبوت الحقيقة الشرعية و المشترعة فيلاحظ فى الحكم بثبوت الحقيقة المذكورة وعدمه لكل لفظ كثرة استعماله وقلته ٠ ولا ينبغى الشك فى عدم اثبات استعمال لفظ (بينة) فى لسان النبى الأكرم و الأئمة (ع) فى معناه المصطلح عليه اليوم بحد يوجب نقلها اليه، ولا اقل من الشك و الاصل عدمه ٠ ثم لو تنزلنا عن ذلك و فرضنا ردع الشارع عنه فى الموضوعات لكان لنا ايضا القول بحجية قول الرجالى من باب النبأ و توضيح ذلك : ان الموضوعات على قسمين :

احدهما ما هو موضوع لحكم جزئى كحياة زيد و موت عمرو وكرية ماء و نجاسة ثوب و طهارة ظرف و ملكية حائط و الطلوع و الغروب و امثال ذلك ٠

ثانيهما ما هو موضوع او جزء موضوع للاحكام الكلية كوثاقة زيد او ضعفه فانه يترتب عليه حكم كلى ينقله عن الامام وكقول اللغوى ان اللفظة الفلانية معناها كذا، اذا وردت فى خبر متضمن لحكم كلى ٠ وكقول الراوى بعد قول الامام انه يجب فى هذا اليوم كذا : وكان اليوم يوم الجمعة وكقوله ان الامام قال كذا وكذا وكان

السائل رجلا او امرأة او ان الامام صلى فى مكان و قال ان الصلاة فيها واجبة او ذات ثواب ثم يقول الراوى و كان المكان مسجد الكوفة مثلا · و امثال ذلك فانه لا شك لاحد فى اعتبار قول الراوى و ان كان فى موضوع خارجى ·

فالقسم الاول — (بناء على الردع) لا يثبت بخبر الثقة و هو واضح ·

و اما القسم الثانى — فلا مانع من شمول ادلة حجية الخبر فى الاحكام لها فان الاخبار عنها اخبار عن الاحكام الكلية الشرعية حتى بناء على الردع المذكور ، و منه انقدح اثبات الاجتهاد بل سائر شرائط المجتهد كالاعلمية و العدالة و غيرهما بخبر الثقة فانها موضوعة للاحكام الكلية الشرعية للمقلد · نعم مقتضى القاعدة هو عدم جواز الاقتداء بمثل هذا المجتهد فان عدالته الثابتة بخبر الثقة انما كانت كافية للتقليد و العمل بفتاويه لا للاقتداء فى الصلاة و قبول شهادته فى المرافعات مثلا فانهما من الاحكام الجزئية التى لا بد من اقامة البينة عليهما بناء على هذا القول · فكما ينقل قول الراوى ان اليوم كان جمعة مثلا او كان السائل رجلا و هكذا غيره كذا نقل فى كل موضوع خارجى يترتب عليه حكم كلى كالاجتهاد و الأعلمية و الوثاقة و الضعف ·

فان قلت : فعلى هذا يجب قبول قول اللغوى ايضا فانه

يترتب عليه حكم كلى و لا فرق بين قوله و قول الرّجالى و نحوه ·

قلت : نعم تلتزم به الا ان يمنع عنه بان قول اللغوى عن الحدس دون الحس ، لكن اجاب عنه سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) فى حقائقه بان الحدس القريب من الحس لا بأس بالأعتماد عليه ، و لذا بنوا على قبول الخبر المنقول بالمعنى مع انه مما نحن فيه انتهى ، و يمكن الخدش فى الاستشهاد المذكور بان النبأ المزبور لدليل خاص لا لما ذكره كما لا يخفى ·

و المحصل من ذلك كله ان قول الرّجالى فى تعديله وتوثيقه و جرحه حجة اذا كان ثقة ، او لا يعتبر فيه التعدد و العدالة و الايمان بالمعنى الاخص و شروط المفتى و الشاهد واهل الخبرة ·

و اما توهم الردع بالآيات و الروايات الناهية عن اتباع الظن وغير العلم فجوابه مذكور فى كتب اصول الفقه فراجع اليها ان شئت ·

الفائدة الثالثة

فى حال التوثيقات الموجودة

ان ارباب الجرح و التعديل كالشيخ و النجاشى وغيرهما لم يعاصروا اصحاب النبى (ص) و امير المؤمنين (ع) و من بعدهم من اصحاب الأئمة (ع) حتى تكون اقوالهم فى حقهم صادرة عن حس مباشر، و هذا ضرورى، وعليه فاما ان تكون تعديلاتهم وتضعيفاتهم مبنية على امارات اجتهادية و قرائن ظنية او منقولة عن واحد بعد واحد حتى ينتهى الى حس المباشر. او بعضها اجتهادية و بعضها الآخر منقولة و لا شق رابع .

وعلى جميع التقادير لا حجية فيها اصلا ، فانها على الاول حدسية و هى غير حجة فى حقنا اذ بنأ العقلاء القائم على اعتبار قول الثقة انما هو فى الحسيات فقط دون الحدسيات، وعلى الثانى يصبح اكثر التوثيقات مرسلة ، لعدم ذكر ناقلى التوثيق و الجرح فى كتب الرجال ، و المرسلات لا اعتبار بها ، نعم عده من التوثيقات منقولة مسندة و هذا مما لا شك فى حجيتها و اعتبارها اذا كانت الاسناد معتبرة .

و الحاصل ان حال هذه التوثيقات حال الروايات المرسلة ،

فكما اذا قال الشيخ الطوسى (قده) قال الصادق (ع) كذا وكذا ولم ينقل سنده لا نقبله ، كذا اذا قال مسعدة بن صدقة من اصحاب الصادق (ع) ثقة فان الحال فيهما واحد فكيف يقبل الثانى ولا يقبل الاول .

وهذا سؤال كنا نسئله عن سيدنا الاستاذ الخوئى (دام بقائه) ايام تلمذنا عليه فى النجف الاشرف ولم يكن عنده جواب مقنع وكان يقول اذا طبع كتابى فى الرجال تجد جوابك فيه ولما لاحظناه بعد طبعه رائينا انه (دام ظله) اجاب عن الشق الاول وهو عدم حدسية التوثيقات دون الشق الثانى الذى هو العمدة عندى وكنت اسئله منه مرارا . لاحظ كلامه فى ص ٥٥ و ٥٦ ج١ معجم رجال الحديث .

وقد عرضت هذا السؤال على العلماء العصر كالسيد الاستاذ الحكيم (رحمه الله) والسيد الخمينى والسيد الميلانى (فى المشهد الرضوى) وغيرهم فلم يأت احد بشئ يقنعنى .

ويمكن ان يختار الوجه الاول ونقول فى حجية التوثيقات ان الوثاقة امر ظاهر حسى ، والامارات الكاشفة عنها امور حدسية قريبة من الحس بحيث يشملها ادلة الخبر الواحد ، فتكون حجة .

لكن يضعف اولا بعدم استناد جميع التوثيقات الى الحدس قطعا ، بل من المظنون القوى استناد اكثرها الى النقل وقال

الشيخ الطوسى (قده) فى اول فهرسه : فاذا ذكرت كل واحد من المصنفين و اصحاب الاصول فلابد ان اشير الى ما قيل فيه من التعديل و التجريح و قال فى محكى العدة فى آخر فصل فى ذكر خبر الواحد : انا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار فوثقت الثقات منهم و ضعفت الضعفاء . و فرقت بين من يعتمد على حديثه و روايته و بين من لا يعتمد على خبره و مدحوا الممدوح منهم و ذموا المذموم ... وصنفوا فى ذلك الكتب ....

اقول ظاهر العبارة ان التوثيقات و التجريحات كلها منقولة عن سابق و لم يصدر شئ منها عن اجتهاد ، و فى رجال النجاشى فى اول الجزء الثانى قبل البدء بحرف العين ص ١٥٧ : الجزء الثانى من كتاب فهرست اسماء مصنفى الشيعة و ما ادركنا من مصنفاتهم و ذكر طرف من كناهم و القابهم و منازلهم و انسابهم و ما قيل فى كل رجل منهم من مدح او ذم مما جمعه الشيخ الجليل ابو الحسين احمد بن على بن العباس النجاشى الاسدى اطال الله بقائه و ادام علوه و نعمائه ،انتهى .

و جملة و ما ادركنا و ان كانت تؤيد كون هذه الجملات من النجاشى نفسه ، لكن الدعاء فى الذيل يدل على ان الكلام من غيره فلم يثبت انه قوله و اما مدلوله فهو كمدلول كلام الشيخ لكن الدعا المذكور قد ذكر فى ترجمته ايضا (ص ٧٩ من رجاله) فلا يبعد كونه

منه ، و قد قيل ان القدماء كانوا يدعون لانفسهم بمثل هـــذه العبارات . فلاحظ .

و ثانيا ــ بان الامارات الكاشفة عــن الوثاقة غير منحصرة بمــا يقرب عن الحس ، بل ربما يكون نظريا مختلفا فيه كما يعلم ذلــك من ملاحظة ماسبق و مع وجود هذا الاحتمال فى توثيقات الشيخ و من تقدمه و من عاصره لا يبقى لاعتبارها مجال .

و هنا طريق آخر ذكره بعض الفضلاء السادة من المعاصرين حين مذكراتنا فى الحضره العلوية و هو : ان احتمال التواتر فــى الروايات المرسلة غير متحقق ، اذ طريق المصنفين الى ارباب الكتب او الاصول او الرواة معلومة معينة محدودة غالبا (١) فلا تكون الحجة ، و هذا ــ بخلاف التوثيقات الصادرة من علماء الرجال للرواة ، فــان احتمال وصول وثاقة الرواة الى الشيخ و النجاشى و امثالهما بنحــو التواتر بلا مانع ، وعليه فنقول : الظاهر هو البنأ على التواتر ، لما ثبت عند العقلاء انه لو دار الامر بين كون خبر المخبر عن حســه او حدسه ، يبنى على انه عن الحس ، و فى المقام اذا قلنا بالتواتــر المـزبور يكون التوثيق حسيا ، و ان قلنا بوصول التوثيقات لهــم بالخبر الواحد يكون التوثيق المزبور حدسيا ، فان الشيخ مثلا قبل توثيقه لاحد ، لابد له من تطبيق صدق العادل على جميع نقلــه

---

(١) ولا يحتمل ان يكون للصدوق مثلا ــ اذا ارسل حديثا ــ طريق متواتر لم يصل الى غيره من علماء الحديث كالكلينى والطوسى مثلا .

هذا التوثيق ، و هذا التطبيق (اى تطبيق الكبرى على المفيد وغيره من نقله الثقات) حد سى ليس ،حسى ·

اقول هذا كلام هذا الفاضل و كان يصر عليه ، و لكن يفسده امور :

أولا : ان لازمة حجية التوثيق المرسل دون المسند بذكر الرواة الثقات بتقريب ان الوثاقة حينئذ حدسية ناشئة من تطبيق (صدق العادل)على النقلة · و هو كما ترى !

و ثانيا : عدم احتمال التواتر فى التوثيقات كلها ، كما يظهر من التوثيقات المسندة فى كلام النجاشى و الكشى و غيرهما ، بل لم اجد موردا ثبت الوثاقة بالتواتر المصطلح فيه بل لا اذكر عاجلا موردا ادعى المعدل فيه القطع بوثاقة احد كيف و لو كانت التوثيقات متواترة لما وقع الخلاف بين الشيخ و النجاشى و غيرهما من ارباب الرجال فى التوثيق و التضعيف ، بل ربما كان للشيخ مثلا قولان فى راو واحد كما مر قولاه فى سهل ·

ثم ان الكشى (و هو اقدم رجالى وصل الينا كتابه) بعد اختيار الشيخ (ره) كتابه بين حال الرواة مسندا و ليس اسناده متواترة فمن أين ينشأ احتمال التواتر ، بل عدم التواتر فى كثير منها مقطوع به ·

ثالثا : ان تطبيق الكبرى ليس من الحدسى الذى لا يثبت

بخبر الواحد ، بل هو قريب من الحس واضح السبيل يثبت بخبر الواحد كما مرّ . و بالجملة تصديق الثقة امر ظاهر ارتكازى للعقلاء معدود عندهم من الحسيات فى الاعتبار . و لو كان مطلق الحدسى (و لو كان ضعيفا) مانعا عن معاملة الحسى معه لكان التواتر ايضا حدسيا لاحتياجه الى قياس خفى حدسي كما قرر فى المنطق فتأمل .

و رابعا : ان اثبات تواتر نقل بدعوى بناء العقلاء على معاملة الحس مع الخبر المرد د بين كونه حسيا او حدسيا مقطوع الفساد عند العرف . بل و لعله لم يخطر ببال احد من العقلاء سوى هذا الفاضل المتصدى لحجية اقوال علماء الرجال(١) .

نعم هنا شيئا آخر يمكن به الفرق بين التوثيق المرسل و الرواية المرسلة فيقال بحجية الاول دون الثانى . و حاصل هذا الوجه ان نقل الرواية من الضعيف ممكن . و لا مانع منه . و اما نقل التوثيق عن الضعيف فهو غير صحيح و لا ينبغى صدورعن الافاضل فضلا عن الاكابر . و ذلك فان الغرض الوحيد من التوثيق هو اثبات

---

(١) و قريب منه ما افاده بعض الأجلة الاعلام المعاصرين حين مذاكراتى معه ايضا فى النجف الأشرف فى بيته بعد تلك المذاكرة بعدة سنوات بيد ان الجليل المذكور عبر بالواضح دون المتواتر .

وثاقة الراوی و عدم کذ به فی قوله و نقله حتی تصبح روایا ته عندالعلمأ والمجتهد ین الذ ین هم غیر عالمین بحاله حجة ، و علیه فیکون توثیق الراوی بنقل ضعیف نقض للغرض فان کل عاقل یفهم ان وثاقـــــة مجهول لا تثبت بتوثیق کاذ ب او مجهول مثله ۰ و لا یجوز لاحد ان ینسب هذا لاحتمال الی عالم متد ین ، فضلا الی مثل الشیــــخ و النجا شی و العلامة و امثالهم من اقطاب العلوم الشرعیة ، بعـــد ارباب العصمة و اصحاب الطهارة(سلام الله علیهم) فانه مـــــن التدلیس الواضح فیکون احتماله فی حقهم توهین لهم و هومحرم ۰

اقول : هذا الذ ی خطر ببالی حسن غیر انـــه لا یصح الاعتماد علیه فی حجیة التوثیقات اذ غایة ما یثبته هذا البیان هو صحـــة النقل عند هم و انهم لا یوثقون الا اذا ثبت الوثاقة عند هم وجدانـــا او تعبدا ، و اما ان الثبوت عند هم هل یستلزم الثبوت عند نا ایضــا فهذا غیرثابت لانا لم نقف علی مبناءهم فی ذ لك لنفهم ان اصـــول توثیقا تهم معتمد ة عند نا ام لا ؟

و تقدم ان الطرق التی ذ کرها متاخروا الرجالیین لاثبـــات الوثاقة اکثرها ضعیفة باطلة ، بل بعضها واضح الضعف ، و مـــع هذا الحال کیف نطمئن بان بناء المعدلین(بکسر الدال) فــی تعدیلاتهم لو وصل الینا لکان مقبولا و مرضیا عند نا و قد یتفـــق للشیخ نفسه العدول عن توثیقة او جرحه ، و لذا اختلف کلامه فـی

حق بعض الرواة مثل سهيل بن زياد كما اشرنا اليه فيما تقدم ·

و ترى الشيخ يضعف سالم بن مكرم بن عبد الله ابا خديجة ، في حين ان النجاشي يقول في حقه : ثقة (١) فيعلم من هذا و امثاله ان لكل معدل و رجالي اصولا خاصة يبني عليها الجرح و التوثيق ، و ليس هناك اصول متفقة عليها بينهم كما هو الحال في جميع الامور الاجتهادية ·

و على الجملة ان بعض التعديلات و التجريحات مبنية على الحدس و الأمور التي لا نراها امارة على الوثاقة كما عرفت وبعضها على نقل الحاكي وثاقة السابق و هكذا ، و الاخير مقبول كمالا يخفى ، و لو حصل لنا العلم بانحصار توثيقات هؤلاء الاعاظم (رض) و تجريحاتهم بالقسم الاخير لقبلناها بلا تردد اذ لا يحتمل في حقهم انهم قبلوا نقل الوثاقة من الحاكي الضعيف الكاذب على ان النقض بمثل مرسلات الصدوق و غيره فيما اذا قالوا : قال الصادق (ع) كذا باق بحاله ، اذ الفاضل المتدين (فضلا عن مثل الاعاظم و رؤساء المذهب كالكليني و المفيد و الشيخ و الصدوق و الصفار و من يحذو حذوهم) كيف ينسب قولا الى الصادق و هو يعلم بعدم ثبوت النسبه ؟!

---

(١) بل نقل من الشيخ ايضا توثيقه في محل آخر ·

و اما دعوى اجماع العلماء المتأخرين عن زمان الشيـــخ و النجاشى على حجية توثيقات الشيخ و النجاشى و الكشى و امثالهـم فغير صحيحة فان اجماعهم ليس تعبديا كاشفـا عن قول المعصـوم اذ للعلماء طرق و آراء مختلفة فى حجية آراء الرّجاليين . فاذا لـم يدفع الاشكال المذكور فلابد من الالتزام بدليل الانسداد والجـرى على وفقه فى الفقه ، لكن العجيب اننى ـ نفسيا ـ لا ارى فـــى الانسداد و اصوله اثبات الحلال و الحرام بل الذى تطيب بـــه نفسى هو العمل بصحاح الروايات و حسانها و موثقاتها حســب توثيق و تحسين هؤلاء الرجاليين .

و لو اجد من حل لى المعضلة المذكورة لقدمت له مبلغا من المال و كنت له شاكرا .

الفائدة الرابعة

في تفسير كلمة الثقة

قال صاحب مقياس الهداية ص ٦٨ : وكذلك اتفق الكل على اثبات العدالة بهذه الكلمه (اى كلمة الثقة) من غير شك ولا اضطراب وحينئذ فحيثما تستعمل هذه الكلمة فى كتب الرجال مطلقا من غير تعقيبها بما يكشف عن فساد المذهب تكفى فى افادتها التزكية المترتب عليها التصحيح باصطلاح المتأخرين لشهادة جمع باستقرار اصطلاحهم على ارادة العدل الامامى الضابط من قولهم ثقة ....

فقولهم ثقة اقوى فى التزكية المصححة للحديث من قولهم عدل ، لان الضبط هناك يحرز بالاصل و الغلبة و هنا بدلالة اللفظ .

وعن الوحيد البهبهانى (قدة) : لا يخفى ان الرواية المتعارفة المسلمة المقبولة انه اذا قال عدل امامى (النجاشى كان او غيره) فلان ثقة ، انهم يحكمون بمجرد هذا القول بانه عدل امامى ...

اقول : معظم التوثيقات من النجاشى و الشيخ (قدس الله نفسهما) فالحكم بعدالة الذى وثقاه موقوف على احراز الاصطلاح المذكور فى عرفهما ، و لا يصح باصطلاح من تأخر عنهما و ان فرض اجماعهم عليه . و انى بعد ما وسعنى من الفحص لم اجد قرينة

و امارة داله على انعقاد الاصطلاح المذكور فى لسانهما . والفاضل المامقانى و ان تصدى لاثباته لكنه لم يأت بشئ مقنع اصلا .

مع ان الاجماع من غيرهما على المعنى المذكور غير مسلم وقد قال صاحب اتقان المقال (ص ۴) : ثم الذى يشهد بهالاستقراء ايضا ان الوثاقة فى لسان اهل الفن يتضمن ارادة الوثاقة لروايه من حيث هو . بمعنى ان يكون صادقا ضابطا . و من حيث المروى عنه بمعنى ان يكون ممن يروى عن ثقة . و لا يكون مما لا يبالى عمن يأخذ . انتهى .

اقول : استفادة الحيثية الاخيرة من لفظ الثقة بحسب اصطلاحهم منظورفيها . بل هى ممنوعة .

قال الشيخ الطوسى (قده) فى محكى العدة : فاما من كان مخطئا فى بعض الافعال او فاسقا بافعال الجوارح و كان ثقة فى روايته متحرزا فيها فان ذلك لا يوجب رد خبره و كون العمل به . لان العدالة المطلوبة فى الرواية حاصلة فيه . و انما الفسق بافعال الجوارح يمنع من قبول شهادته . و ليس بمانع من قبول خبره . و لاجل ذلك قبلت الطائفة اخبار جماعة هذه صفتهم انتهى(۱) ومع هذا الكلام كيف يقال ان مراد الشيخ من كلمة الثقة العدل الامامى الضابط . مع ان العدالة المطلوبة فى هذا الباب عنده هى

(۱) ص ۲۵۴ ج ۲ بحار الانوار الطبعة الجديدة .

الصدافة فى النقل · بل المراجع الى فهرسته يطمئن بان لفظة الثقة ليس لها معنى العدالة . نعم الحسن بن على بن فضال ربما ينفى الوثاقة عن احد و يثبت الصلاحية له فيظهر منه ان الوثاقة عنده فوق مرتبة الصلاحية المستلزمة للصدق فى المقال ضرورة عدم صلاحية الكاذب فلاحظ كلامه فى ترجمة سالم بن مكرم ابى خديجة وغيره ·

و خلاصة القول ان دلالة كلمة الثقة على العدل الامامى الضابط غير ثابتة فى كلام من يرجع اليه فى هذا الشأن كالكشى و الشيخ و النجاشى (قدهم) ·

و ينقدح من هذا انه لا سبيل الى الحكم بصحة اكثر الروايات المعدودة عندهم من الصحاح صحة اصطلاحية · و سيأتى منا فى بعض الفوايد الآتية ان تقسيم الاخبار الرباعى باطل لا اثر له ، و انما الحجة قول الصادق سواء كان عادلا ام لا ؛ اماميا ام لا ؟

الفائدة الخامسة

حول وثاقة مشائخ ابن قولويه

قال الشيخ الجليل الثقة جعفر بن محمد بن قولويه في كامل الزيارات ص ٤ :

... وقد علمنا انا لا يحط بجميع ما روى عنهم ـ اى الأئمة عليهم السلام ـ فى هذا المعنى ولا فى غيره لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من اصحابنا (رحمهم الله رحمة) ولا اخرجت فيه حديثا روى عن الشذاذ من الرجال يوثر(١) ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم الخ .

اقول : استفاد منه صاحب الوسائل(٢) توثيق جميع الرواة الواقعين فى الكتاب وتبعه سيدنا الاستاذ الخوئى (دام ظله الشريف) وكان يصر عليه فى محاضراته الفقهية(دروس الخارج) فيحكم بوثاقة جمع كانوا فى علم الرجال من المجهولين ، ثم ذكر ذلك فى كتابه معجم رجال الحديث الذى طبع اخيرا ص ٦٤ ج ١ .

---

(١) لاحظ مستدرك الوسائل فانه نقل العبارة فيه بتفاوت يسير وعلى كل العبارة غير خالية عن الاغلاق .

(٢) ص ٤٨ ج ٢٠ الطبعة الحديثة .

لكن المحدث النوري (ره) فهم منه توثيق الذين روى عنهم ابن قولويه بلا واسطة من مشائخه (١) اقول : هذا هو الاظهر او المتيقن خلافا لسيدنا الاستاذ ، و ذلك لوجهين :

الاول : قوله المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم · اذ من الظاهر ان جميع رواة روايات كتابه ليسوا بمعروفين في الرواية و لا مشهورين بالحديث و العلم بل حالهم حال سائر الرواة ولا اظن ان ابن قولويه كان معتقدا معروفيتهم و شهرتهم في العلم فضلا عن كونهم كذلك في الواقع و نفس الامر ·

الثاني : وجود المراسيل و الضعاف في كتابه في غيرمشائخه لا يقال : اطلاق توثيقه محكم في غير ما علم بطلانه · فانه يقال : انا نقول ان وجود المراسيل قرينة على اختصاص التوثيق بالمشائخ وحدهم كيف و لا يحتمل عدوله(بناء على عموم التوثيق)عن مبنائه في اول كتابه · فقد ذكر في الباب الاول في الرواية الثالثة عن احمد بن ادريس عمن ذكره عن محمد بن سنان عن محمد بن علي رفعه قال : قال رسول الله (ص) · · · من هذا الذي يرويه عنه احمد بن ادريس و كيف علم انهم من اصحابنا الثقات المعروفين بالرواية و العلم ؟

---

(١) ص ٥٢٣ ج ٣ ·

و اما محمد بن سنان فحاله معلوم فى الرجال ، ثم من هــــم الذ ين توسطوا بين محمد بن علی و بين النبی الاكرم (ص) و فــی نفس الباب فی الروا ية الرا بعة : عن يحيی و كان خا دما لا بیجعفـر الثانی (ع)عن بعض اصحا بنا رفعه الی محمد بن علی بنالحسين (عليهم السلام ... و السند فی غاية الجها لة حتی من قبل يحيی المذكور . و لا يحتمل عد وله عما ذكره اولا فی هذ ه الفاصلة القليلـة جدا . و مثل هذ ه المرا سيل كثيرة فی الكتاب المذكور .

و فی الروا ية التا سعة من الباب الثانی : عن محمد بنسليمان الد يلمی عن ابی حجر الا سلمی .قال قال رسول الله ـ صلی اللـه عليه و آله ...

اقول محمد بن سليمان رمی بالغلو . واما ابو حجر فقـــال الفاضل المامقانی فی باب الكنی : ابو حجر الا سلمی لم يتبين اسمه و انما روی محمد بن سليمان الد يلمی عنه من د ون ذكر اسمه عن ابی عبد الله (ع) لكن روی فی باب زيارة النبی من الكافی هذا الخبـر بعينه عن محمد بن سليمان عن ابی يحيی الا سلمی عن ابی عبـــد الله فيمكن ان يكون احد هما مصحف الآخر او كونهما رجلين .

اقول : سواء اكان الا سلمی من اصحاب رسول الله (ص) كمـا ظاهر كامل الزيا رات ام لا ؟ تكون الروا ية مرسلة . و علی كل الا سلمی مهمل مجهول .

هذا ما نقلناه من اول هذا الكتاب و مثله كثيرة الى آخر الكتاب .

ثم ان وثاقة جميع رواة الكتاب امرمهم فكيف لم يتعرض لهما الشيخ و النجاشي (قدهما) ؟ و كيف تشتهر في زمن ابن طاووس و العلامة و ابن داوود وغيرهم ؟ فالاحسن هو الاختصار على الرواة المشائخ لا مطلقهم . و ها هو اسمائهم على ما استخرجها المحدث النوري (ره) في ص ٥٢٣ ج ٣ مستدركه :

١ ـ والده ابن قولويه .

٢ ـ محمد بن احمد بن الحسين الزعفراني العسكري المصري ابو عبد الرحمن .

٣ ـ ابو الفضل محمد بن احمد بن ابراهيم بن سليمان الجعفي الكوفي المعروف بالصابون صاحب كتاب الفاخر .

٤ ، ٥ ، ٦ ـ الكليني و الصفار و ابن الوليد .

٧ ـ محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار .

٨ ـ محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن القرشي (الرزاز) .

٩ ـ محمد بن عبد الله بن جعفر الحمير وثقه النجاشي ايضا .

١٠ ـ حسن بن عبد الله بن محمد بن عيسى (اقول) : في بعض موارد كامل الزيارات عبيد الله مصغرا عن محمد بن عيسى .

١١ ـ والد الصدوق .

١٢ـ اخو المصنف علي بن محمد بن قولويه ٠

١٣ـ جعفر بن محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن موسى بن جعفر الموسوي العلوي ٠

١٤ـ احمد بن علي بن مهدي بن صدقة الرقي (قيل البرقي) الانصاري ٠

١٥ـ محمد بن عبد المؤمن وثقه النجاشي ايضا ٠

١٦ـ علي بن حاتم بن ابي حاتم القزويني ابو الحسن ٠

١٧ـ علي بن محمد بن يعقوب بن اسحاق الصيرفي الكسائي

١٨ـ علي بن الحسين السعدآبادي القمي ٠

١٩ـ ابو علي محمد بن همام بن سهيل الكاتب ٠

٢٠ـ التلعكبري ٠

٢١ـ قاسم بن محمد بن علي بن ابراهيم الهمداني ٠

٢٢ـ الحسن بن زرقان الطهري ٠

٢٣ـ الحسين بن محمد بن عامر (عمران) شيخ الكليني وثقه النجاشي ايضا ٠

٢٤ـ احمد بن ادريس الثقة ٠

٢٥ـ عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال الطائي البصري وفي بعض النسخ عبد الله ٠

٢٦ـ حكيم بن داود بن حكيم ٠

٢٧ــ محمد بن احمد على بن يعقوب ٠

٢٨ــ محمد بن الحسين(و فى بعض المواضع الحسن) بن مَتّ الجوهرى ٠

٢٩ــ محمد بن احمد بن يعقوب لن اسحاق بن عمار ٠

٣٠ــ ابوعبد الله محمد بن احمد بن يعقوب و يحتمل اتحاد ه مع سابقه بل اتحاد الثلاثة و يحتمل كونه ابن يعقوب بن شيبة ٠

٣١ــ الحسين بن على الزعفرانى ٠

٣٢ــ احمد بن عبد الله بن على الناقد ٠

٣٣ــ محمد بن عبد الله بن على ابو الحسن ٠

و طبقناها على ما فى رسالة الثقات فى اساتيد كامل الزيارات فكانت مطابقة غير ان احمد بن عبد الله بن على الناقد (١) و محمد بن عبد الله(٢) بن على ابى الحسن غير مذكور فيها ٠

و فى الرسالة احمد بن محمد بن الحسن بن سهل ص١١٩ كامل الزيارات الباب ٧٩ الحديث ١٣ ٠

---

(١) هو مذكور فى باب السابع عشر الحديث الثامن ص ٦١ ٠

(٢) هو اخو احمد بن عبد الله بن على الناقد لكن فى كامل الزيارات ص٦٧ : ابو الحسين لا ابو الحسن ٠

وفيها عبد الملك القمي وفيه نظر لاحظ الباب ٨٢ الحديث الثالث ص ٢٤٩ من الكامل المذكور .

الفائدة السادسة

حول وثاقة مشائخ النجاشي

للنجاشي كلمات في تراجم جعفر بن محمد بن مالك واحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن واسحاق بن الحسن بن بكران ومحمد بن عبد الله بن محمد ابو المفضل وغيرهم استنبط منها المحدث النوري في مستدركه ص ٥٠٣ ج ٣ ان مشائخ النجاشي في كتابه كلهم ثقات وتبعه سيدنا الاستاذ وكان يكرره في دروسه ايام تحصيلنا وذكره اخيرا في كتابه معجم الحديث ص ٦٤ ج ١ .

وينبغي ان ننقل تلك الكلمات ايضاحا لحقيقة الحال . قال ـ اي النجاشي ـ في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك ص ٩٤ : كان ضعيفا في الحديث . قال احمد بن الحسين كان يضع الحديث وضعا ويروي عن المجاهيل . وسمعت من قال :

كان فاسد المذهب والرواية ولا ادري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة ابو علي بن همام وشيخنا الجليل الثقة ابو غالب الزراري ... اخبرنا ... بكتبه ... وقال في ترجمة احمد بن محمد الجوهري ص ٦٧ : كان سمع الحديث فاكثر واضطرب في آخر عمره ... رأيت هذا الشيخ وكان صديقا لي ولوالدي وسمعت

منه شيئا كثيرا و رأيت شيوخنا يضعفونه فلم اروعنه شيئا و تجنبه و ..

و قال في ترجمة اسحاق بن الحسن ص ٥٧ : كثير السماع ضعيف في مذهبه رأيته بالكوفة و هو مجاور و كان يروى كتاب الكليني عنه و كان في هذا الوقت غلوا فلم اسمع منه شيئا .

و قال في ترجمة محمد بن عبد الله ص ٣٠٩ : و كان في اول امره ثبتا ثم خلط و رأيت جل اصحابنا يغمزونه و يضعفونه له كتب ... رأيت هذا الشيخ و سمعت منه كثيرا ثم توقفت عن الرواية عنه الا بواسطة بيني و بينه (١) .

اقول : هذه الكلمات لا تدل على ان النجاشي لا يروى عن غير الثقة ، و بالتالي لا تدل على وثاقة مشائخه ، بل مدلولها انه لا يروى عن وضاع الحديث فاسد المذهب ، وعن المضطرب الذى ضعفه الشيوخ وعن الضعيف، في مذهبه (اى من لا يعتقد بعض عقايد مذهبه او من لا يبالى باحكامه) و اما من كان مستقيما في مذهبه و لم يعلم كذبه و وضعه فيمكن ان يروى عنه .

لا يقال ان الانسان لا يشك في حال مشائخه فاما يعلم صدقهم و اما يعلم كذبهم و اذا فرض عدم الرواية عن الثاني تعين الشق الاول . فلا ثمرة لهذ الاشكال . فانه يقال هذا انما يتم في المشائخ الذين صحبهم النجاشي مدة وعاشرهم سرا وعلانية

(١) في الاستثناء اشكال واضح و لاحظ ما قيل حوله في ص ٥٠٤ ج ٣ من مستدرك المحدث النوري(ره) .

و اما فى غيرهم فيمكن جهل حالهم و حفاء وثاقتهم و ضعفهم عليه و بالتالى لا يتيسر لنا الحكم بوثاقة مطلق مشائخ النجاشى ما لم يحرز مصاحبتهم له مدة ما .

و هذا مما عرضته على السيد الاستاذ الخوئى (دام ظله) ايام تلمذى عليه فى النجف الاشرف فلم يعتد به ثم رأيت فى معجمه تعرضه للاشكال و جوابه عنه بما لا يرجع الى محصل . فلاحظ ص ۶۸ من جزئه الاول .

الفائدة السابعة

حول الرواة في تفسير القمي

قال علي عن ابراهيم القمي الثقة الجليل في اوائل مقدمة تفسيره (١) :

و نحن ذاكرون و مخبرون بما ينتهي الينا و رواه مشائخنا و ثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم ...

أقول : قد عرضت هذه العبارة قبل سنوات على سيد الاستاذ الخوئي (دام ظله الشريف) في النجف الاشرف ايام تلمذي عليه (خارج الاصول و الفقه) و قلت له ان علي بن ابراهيم مثل ابن قولويه قد وثق رواة تفسيره ، و الاستاذ دام ظله لم يقبله و قال (اعتمادا على قول بعض تلامذته) ان المقدمة لم تثبت كونها من علي بن ابراهيم و طالبته بدليله فلم يأت بشئ و بعد ما خرج كتابه معجم رجال الحديث من الطبع رأيت تبدل رأيه الشريف و اليك عين عبارته ص ٦٣ ج ١ :

و لذا نحكم بوثاقة جميع مشائخ علي بن ابراهيم الذين روى عنهم في تفسيره مع انتهاء السند الى احد المعصومين عليهم

---

(١) ص ٤ ج ١ ـ الطبع الحديث .

السلام ـ فقد قال فى مقدمة تفسيره ثم نقل العبارة المتقدمة وقال بعدها : فان فى هذا الكلام دلالة ظاهرة على انه لا يروى في كتابه هذا الا عن ثقة . بل استفاد صاحب الوسائل فى الفائدة السادسة فى كتابه ... ان كل من وقع فى اسناد تفسير على بن ابراهيم المنتهية الى المعصومين (ع) قد شهد على بن ابراهيم بوثاقته حيث قال : و قد شهد على بن ابراهيم ايضا بثبوت احاديث تفسيره و انها مروية عن الثقات عن الائمة (عليهم السلام) ثم قال السيد الاستاذ : اقول ان ما استفاده (قده) فى محله على بن ابراهيم يريد بماذكره اثبات صحة تفسيره و ان رواياته ثابتة وصادرة من المعصومين (ع) و انها انتهت اليه وبوساطة المشائخ والثقات من الشيعة و على ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشائخه الذين يروى عنهم على بن ابراهيم بلا واسطة كما زعم بعضهم انتهى كلامه الشريف .

أقول : لقائل ان يدعى العلم اجمالا بوجود عدة من الضعفاء فى الاسانيد ، اذ من المعتسر جدا ان تكون تلك الروايات الكثيرة فى كتابه كلها ذات اسناد نقية صحيحة . نقلها الثقات ، فالمطلع لحال الرواة و الروايات يقطع عادة بعدم صحة اطلاق كلامه (قده) و هذا القطع يسقط حجية كلامه كما لا يخفى . و يمكن ان يجاب عنه بان عدة من الرواة الواقعين فى اسناد روايات كتابه قد علم

ضعفهم بتصريح النجاشى او الشيخ او غيره و هؤلاء لا بد من
اخراجهم من هذا التوثيق العام جمعا بين الكلمات و بعد اخراج
هؤلاء ، و اخراج من ثبت وثاقتهم بتوثيق علماء الرجال ، ليس لنا
علم اجمالى بوجود ضعاف فى المجهولين حالهم فلا مانع من العمل
بظاهر كلامه (قده) ·

هذا و لكن الاظهر خلاف هذا التصور ، اذ ليس لكلامه
صراحة و لا ظهور معتد به فى ان رواة رواياته كلهم ثقات · و بعبارة
اخرى لم يظهر منه الالتزام بانه لا يروى عن غير الثقة ، بل مفاد
كلامه انه يروى عن الثقات و هذا يصدق عرفا (و الله العالم) اذا كان
اكثر رواته ثقات و ان كان جملة منهم ضعاف او مجهول الحال و لنا
على هذا الاحتمال شواهد ·

منها انه على القول الاول لا بد من القول بحجية مراسيله
بدليل انه يروى عن الثقات اذ هو (ره) لم يلتزم بانه يذكر اسامى
الثقات ، بل التزم بذكر ما رواه الثقات و احتمال تعارض توثيقه بجرح
غيره فى رواة المراسيل مندفع باصالة عدم الجرح فيهم (١)
و الروايات المرسلة كثيرة فى كتابه · و لم ار احد يلتزم بذلك ، كيف
و لو كان الامر كذلك لاشتهر و بان بين العلماء و لا اقل من ذهاب
جمع اليه كما ذهبوا الى حجية مراسيل ابن ابى عمير و غيره ولا اظن

---

(١) و ما اورد صاحب المعالم على هذا الاصل فى اواخر
كتابه ص ٢٠٨ غير جيد كما لا يخفى ·

بسماحة سيدنا الاستاذ (دامت ايام افاداته) الالتزام بذلك جزما
و منها ان مقتضى الجمود على العبارة ان مشائخه غير الثقاة فلابد
من مراجعة حال المشائخ الى اقوال علماء الرجال (فافهم) اللهم
ان يجعل الثقات عطف تفسير عن المشائخ فيختص التوثيق بهم ·

و منها انه نقل الروايات المرفوعة فذكر فى كتابه ما لم يعلم
وثاقة رواته ·

فمثلا : قال فى ذيل قوله تعالى : و قلنا يا آدم اسكن انت
و زوجك ··· فانه حدثنى ابى رفعه قال سئل الصادق (ع) عن
آدم ··· ص ۴۳ ج ۱ الطبعة الحديثة ·

و قال فى ذيل قوله تعالى : ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة :
حدثنى ابى عن ابن ابى عمير عن بعض رجالهم عن ابى عبد الله
(ع) ··· ص ۴۹ ج ۱ و فى ذيل قوله تعالى : احل لكم ليلةالصيام
··· فانه حدثنى ابى رفعه قال قال الصادق(ع) ··· و فى
آخر ص ۹۹ ج ۱ : و حدثنى محمد بن محمد بن يحيى البغدادى
رفع الحديث الى امير المؤمنين (ع) ··· و فى ذيل قوله تعالى :
ولاحل لكم بعض الذى ··· قال و روى ابن ابى عمير عن رجل
عن ابى عبد الله (ع) ··· و لعل مثله كثير يظهر للمتتبع ·

و بالجملة ملاحظة هذه و نظائرها يسلب الظن النوعى من
الكلام فى افادته للمراد و لا ينبغى للفقيه ان يبنى احكام الله

تعالى على مثل هذه الظواهر والاطلاقات ولا اقل من الشك في ذلك والاصل عدم الاعتبار ٠

الفائدة الثامنة

في التوثيقات العامة

١ ــ قال الشيخ الطوسي في ترجمة علي بن الحسن الطاطري: و له كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم(١) استفاد السيد الاستاذ الخوئي دام ظله وغيره من هذه العبارة ان رواياته (اي الطاطري) في كتبه الفقهية مروية عن الثقات فكل ما نقله الشيخ عن كتبه بان كان علي بن الحسن قد بدء به السند يحكم فيه بوثاقة من روى عنه ما لم يعارض بتضعيف شخص آخر . و اما من روى عنه علي بن الحسن في اثناء السند فلا يحكم بوثاقته لعدم احراز روايته عنه في كتابه و قال في قاموس الرجال ص١١٣ج١: الا انه لا يثبت ان كل كتاب رواه يكون صاحبه ثقة و لعل من روى عنه واقفي مثله .

أقول : ان اراد كل كتاب فقهي ففيه ان ظاهر كلام الشيخ هو العموم ، على ان الوقف لا ينافي الوثاقة (٢) .

و ان اراد كل كتاب و ان لم يكن فقهيا فهو حق ، فان

---

(٢) ص ١١٨ الفهرست .

(٢) و قد مرّ تحقيقه في الفائدة الرابعة .

الشيخ (ره) ذكر فى فهرسته ان له (للطاطرى) كتب كثيرة فـــى نصرة مذهبه و له كتب فى الفقه رواها من الرجال الموثوق بهـــم و برواياتهم وعلى الجملة المستفاد من العبارة المذكورة وثاقة جميع من روى عنهم الطاطرى فى كتبه الفقهية فلابد من التتبع واستخراج اسمائهم من التهذيب وغيره ·

فان قلت : حكم الشيخ بتوثيق المروى عنهم للطاطرى غيـــر مقبول فان طريق الشيخ الى كتبه ضعيف كما يأتى فى شرح المشيخة فلم يثبت للشيخ كتبه لطريق معتبر حتى يقبل قضاوته فيها و فـــى رواة اخبارها ·

قلت لعل للشيخ طريقا اليها غير المذكور فى المشيخة كمـــا يظهر من خاتمة المشيخة المذكورة و لم يظهر منه (قده) ان قضاوتـــه هذه لاجل هذا الطريق الضعيف · فافهم ·

اللهم الا ان يقال بان الشيخ و ان صرح بتعدد طرقه الـــى ارباب الكتب لكنه ذكر ايضا انها مذكورة فى فهرسته و المفـــروض ان طريقه الى كتب الطاطرى فيها (اى فى الفهرست) ايضا ضعيف كمـــا ان اسناد النجاشى الى كتبه بطريقته ايضا ضعيف فالاستفـــادة المذكورة لا تخلو عن اشكال و الاحسن ان يقال ان ضعف اسنـــاد الشيخ (ره) الى كتب الطاطرى لا يضر بتوثيقه لمن يروى عنه الطاطرى فان الشيخ يخبر عن وثاقة اشخاص معينين و ان لم يثبت وصـــف

رواية الطاطرى عنهم ·

و مع هذا فى النفس من الاخذ بعموم كلامه شئ · ثم انـــــه يأتى فى شرح المشيخة ما حكى عن الشيخ فى العدة ان الطائفـــة عملت بما رواه الطاطريون فتكون جميع الملقبين بالطاطريين ثقات ·

لا يقال عمل الطائفة برواياتهم تصحيح طريق الشيخ اليـــه ، فانه يقال لعل للطائفة العاملة طريقا او طرقا اخراليهم ، و لـــــذا لا نقول بوثاقة النوفلى مع ان الطائفة عملت بروايات السكونى الذى يروى عنه النوفلى فتأمل ·

٢ـ قال النجاشى فى ترجمة جعفر بن بشير ابوبشا بعــــد توثيقه و مدحه بالعبادة و النسك : كان ابو العباس بن نوح يقول : كان يلقب فقحة العلم (وعن خلاصة العلامة قفـه العلم)(١)روى عن الثقات و رووا عنه ··· الخ · ص ٩٢ ·

٣ـ و قال فى ترجمة رافع بن سلمة ثقة من بيت الثقـــــات و عيونهم ص ١٢٨ : اقول هاتان العبارتان و هكذا عبارة الشيـــــخ تصدق مع الغلبة و ليس لهما ظهور فى العموم حتى نحكم بوثاقـــة كل من روى عنه جعفر او روى عنه ، و بوثاقة جميع اهل بيت رافـــع و الله اعلم ·

---

(١) الفقحة بمعنى الزهرة اى زهرة العلم ، و القفه بالضـــــم و تشديد الفاء الوعاء ·

الفائدة التاسعة

حول توثيقات ابن عقدة

قد ذكر الشيخ في اول رجاله ان لابن عقدة كتابا في رجال الصادق (ع) وقد بلغ الغاية في ذلك ولم يذكر رجال باق الأئمة (ع) لكن طريق الشيخ اليه في رجاله وفهرسته ومشيخة التهذيب منحصر بابن الصلت المجهول، فالطريق مجهول .

ولا اذكر في المتأخرين سوى العلامة الحلي (قده)(1) حيث ينقل توثيق بعض الرواة من ابن عقدة ولكني لم اقف على طريق العلامة الى كتاب ابن عقدة لانظر في صحته وسقمه، والفاضل المامقاني يرسله ارسال المسلمات، والحق عدم حجية نقل العلامة للتوثيقات المذكورة، لان اسناد النقل مجهول بل اغلب الظن عدم طريق للعلامة (قده) الى ابن عقدة غير طريق الشيخ الطوسي (ره) وقد مر انه مجهول . وينقدح من هذا جهالة من وثقوه اعتمادا على توثيق ابن عقدة كالحسين بن علوان حيث قال ابن عقدة في حق اخيه الحسن انه اوثق من اخيه الدال على ان الحسين موثوق به وان كان الحسن اوثق . وعلى ما ذكرنا تصبح روايات الحسين

---

(1) وقيل ابن داود ايضا ينقل عن ابن عقدة .

كلها ساقطة عن الحجية · و ما يقال من توثيق النجاشي للحسين المذكور ضعيف لان الظاهر منه رجوع التوثيق الى الحسن دون الحسين ·

و قول سيدنا الاستاذ الخوئى (دام ظله) برجوع التوثيق الى الحسين بدليل ان المقام في رجال النجاشي مقام ترجمة الحسين دون الحسن يضعف بان المقام مقام ترجمتهما معالا مقام ترجمة الحسين وحده اذ لم يعنون النجاشي الحسن في غير المقام المذكور فافهم جيدا ·

و خلاصة الكلام ان توثيقات ابن عقدة ـ مع كونه موثقا مسموع القول ـ غير حجة لعدم اثباتها بطريق معتبر ·

الفائدة العاشرة

حول مراسيل الثقات

قال الشهيد (رض) فى محكى غاية المراد بان مراسيل الثقات من الاصحاب مقبولة معتمدة ٠

و قال الفاضل المامقانى (ص ٩٦ ج ٣ خاتمة كتابه تنقيح المقال) : اراد بالثقات من وثقوه و لم ينصوا بانه يروى عن الضعفاء وحينئذ فتعتدل جملة من المراسيل لعدم قصور هذه الشهادة من التوثيقات الرجالية فلا تذهل ، انتهى ٠

اقول هذا الكلام من مثل الشهيد عجيب فانه (ره) يعلم ان الثقات يرون عن الضعفاء و المجهولين كما يرون عن الثقات و الصادقين ، فكيف يكون مراسيلهم حجة ، و لست اتوقع صدور مثل هذا الكلام من مثل هذا الجليل النبيل ٠

و اما ما ذكره المامقانى (ره) ففيه ان سكوتهم عن رواية شخص عن الضعفاء دليل انه لم يرو عن الضعفاء كثيرا الا انه يروعن ضعيف اصلا ٠ وعليه فتسقط المراسيل عن الحجية و اما عدم قصور هذه الشهادة عن التوثيقات الرجاليه ففيه انه واضح الضعف ، فان كلام الشهيد (ره) اجتهاد حدسي لا يجوز العمل به لمجتهد آخر بل

للكل لبطلان تقليد الميت ابتداء و هذا بخلاف الاخبار عن حس فانها حجة كما مرّ .

و لعل مراد الشهيد من الثقات الثقات المخصوصون الذين ادعى الاجماع على قبول مراسيلهم و لكنه ايضا عندنا غير تام كما سنذكره ردا على الشيخ الطوسى (قده) .

ثم انه ربما يقال ان المرسل (كالصدوق رحمه الله) اذا ارسل الرواية بلفظ (روى عن الامام) فهو ليس بحجة و اما اذا ارسله بلفظ (قال الامام) فهو حجة اذ لولا صحة الطريق لم يجز له نسبة المضمون الى الامام لانه افتراء محرم . و يرده ان هذا لا يثبت صحة الطريق عند غير الصدوق مثلا ، و انما يثبت الصحة المعتبرة باجتهاد الصدوق فقط فلا يجوز لغيره الاعتماد عليها لاختلاف المبانى الاجتهادية و ربما يقال بحجية مراسيل الكافى و ان الاشكال فيها من حرفة العاجز و لكنه قول لا يمكن اتمامه بدليل معتبر مقنع.

و ربما يقال بحجية مراسيل محمد ابن ابى عمير ، بل نسبها النجاشى الى اصحابنا حيث قال فى ترجمته : و روى انه حبسه المأمون حتى ولاه قضاء بعض البلاد ، و قيل ان اخته دفنت كتبه فى حالة استتاره و كونه فى الحبس اربع سنين فهلكت الكتب ، و قيل بل تركتها فى غرفة فسال عليها المطر ، فهلكت فحدث من حفظه و مما كان سلف له فى ايدى الناس، فلهذا اصحابنا يسكنون

الى مراسيله ٠٠٠ الخ ٠

و قال بعض الرجاليين المتأخرين : ان محمد بن ابى عمير تفرد فى تسالم الكل على قبول مراسيله وعدهم اياها بحكم المسانيد المعتمدة ، الخ ٠

وعن الشهيد فى الذكرى : او كان مرسله معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح و لهذا قبلت الاصحاب مراسيل ابن ابى عمير وصفوان بن يحيى و احمد بن محمد ابى نصر البزنطى لانهم لا يرسلون الا عن ثقة ٠

أقول : اذا ثبت من اى ثقة انه لا يرسل الا عن ثقة اوصادق فمراسيله حجة لكن ذلك لم يثبت من احد من الرواة الثقات (١) فلا تكون مراسيل احدهم بحجة ، و التعليل المذكور فى كلام النجاشى واضح الضعف غير قابل للاعتماد ٠

ثم انه ذهب بعضهم الى اعتبار مراسيل الصدوق و بعضهم الى اعتبار مراسيل الشيخ الطوسى و بعضهم الى اعتبار مراسيل بعض اخر لكن الكل غير معتمد ٠

---

(١) بل ثبت فى حق ابن ابى عمير و البزنطى وصفوان عدمه فلاحظ ص ٧٨ وما بعدها من المعجم ج ١ ٠

الفائدة الحادية عشرة

الرد على اعتبار اخبار المهملين

قال صاحب قاموس الرجال (لتصحيح تنقيح المقال) فى مقدمة كتابه ص ٢٥ ج ١ والمفهوم منه (اى من ابن داود احد ارباب الكتب الرجالية رحمهم الله) انه يعمل بخبر رواته مهملون لم يذكروا بمدح ولا قدح كما يعمل بخبر رواته ممدوحون . وهو الحق الحقيق بالاتباع وعليه عمل الاجماع (؟) فنرى القدماء كما يعملون بالخبر الذى رواته ممدوحون يعملون بالخبر الذى رواته غير مجروحين. وانما يردون المطعونين . فاستثنى ابن الوليد وابن بابويه من كتاب نوادر الحكمة لمحمد بن احمد بن يحيى ما رواه عن ... (ذكر اسماء رجال) واستثنى المفيد من شرائع على ابن ابراهيم حديثا واحدا فى تحريم لحم البعير . فهذا يدل على ان الكتب التى لم يطعنوا فى طرقها ولم يستثنوا منها شيئا كان معتبرا عندهم ورواتها مقبولوالرواية ان لم يكونوا مطعونين من ائمة الرجال ولا قرينة والا فتقبل مع الطعن .

ثم استظهر الاجماع على ذلك من كلام الشيخ فى العدة فقال : قال الشيخ فى العدة : (وكذلك القول فيما ترويه المتهمون

و المضعفون ان كان هناك ما يعضد روايتهم و يدل على صحتهـــا وجب العمل به و ان لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحة وجب التوقف في اخبارهم فلاجل ذلك توقف المشائخ عن اخبار كثيرة هذه صورتها و لم يردوها و استثنوها في فهارستهم من جملة ما يرونه من التصنيفــات) ٠

ثم قال صاحب القاموس ص ٢٧ نعم يمكن الفوز اذا تعــارض خبران رواة احدهما مصرح بتوثيقهم و رواة الآخر مهملون يرجح الاول عليه ٠٠٠ ثم قال هذا هو الطريق القدماء و قد احدث العلامــة الطريقة الحادثة و الظاهر ان الاصل فيها شيخه في الرجال احمد بن طاووس حيث انه يطعن في كثير من اخبار الكشي بعدم ذكــر من في طريقه في الرجال و لم نقف على كتبه في الفقه ، فلعله عبــر بمصطلحات الصحيح و الحسن و القوي و الضعيف كالعلامة ٠

و اما المحقق و ان احتمل بعض انه الاصل الا ان الــذي يفهم من معتبره ان طريقته قريبة من القدماء و بالجملة طريقـــة القدماء اولا الترجيح بالقرينة من دليل العقل او النقل من الكتاب و السنة و الاجماع الشامل للشهرة المحققة ٠و في ما ليس قرينـــة العمل بالصحيح و الحسن و المهمل و اما الموثق فلا يعملون بـــه الا اذا لم يعارضه خبر امامي و لو من المهمل و لم يكن فتواهـــم بخلافه ، انتهى كلامه ٠ اقول : هنا مباحث :

١ـ ان من يرى العدالة عبارة عن الايمان او الاسلام وعدم ظهور الفسق يمكن له ان يعمل بخبر رواته مهملون اذا ثبت لديه ايمانهم او اسلامهم . بان يفسر المهمل بمن لم يرو فيه قدح كما يظهر من هذا الفاضل فى اول كلامه هنا وفى ترجمة احمد بن رباح بن ابى نصر السكونى وغيره و يمكن ان يستدل القول المذكور بان المراد بالفاسق فى آية النبأ من علم فسقه ، و المجهول داخل فى مفهوم الآية فلا يجب التبين فى خبره و هو كما ترى او ينفى الفسق بالاصل و يكتفى به فى قبول الخبر .

و هذا الفاضل لم يذكر لمختاره و مختار ابن داود وجها و دليلا و العدالة ليست مجرد الاسلام او الايمان مع عدم ظهور الفسق كما قرر فى محله و نسبته الى جميع القدماء غير معلومة .

و ان نسلم تفسير العدالة بالايمان وعدم ظهور الفسق لا نسلم حجية قول العادل بهذا المعنى اذ لا دليل عليه من الشرع و العقل و العرف فلا يصير المهمل حجة . و دعواه الاجماع عليه غير مقبول و استظهاره من عبارة العدة غلط ، بل لا يفهم منا ان الشيخ نفسه ، وحده يرى اعتبار الخبر المهمل ، بل لا ربط للعبارة بما هذا الفاضل بصدد اثباته بل الصحيح ان الشيخ يعتبر الوثاقة فى راو الخبر الواحد المجرد عن القرينة و ظاهر كلامه عدم حجية

خبر المهملين فلاحظ كلامه فى العدة(١) حتى تطمئن بغرابة ادعاء هذا الفاضل المتتبع فى هذا المقام ·

وكيفما كان رواية المهمل غير حجة ولا يجوز الاعتماد عليها فى الاحكام الالهية وغيرها اصلا فانه تشريع محرم · وبناء العقلاء ايضا على عدم اعتبارها ·

٢ـ استثناء ابن الوليد والمفيد انما يدل على ضعف الرجال الذين استثنوا ، ولا يدل على انهم اعتمدوا على المهملين باحدى الدلالات · وبالجملة انه لم يقدر على اثبات عمل القدماء بخبر المهملين ·

٣ـ الصحيح ان خبر الواحد ان قامت على صدوره قرينة مورثة للاطمينان يعمل به ولا ينظر الى السند ، فان الاطمينان ـ اى العلم العادى لا مجرد الظن ـ حجة عرفية عقلائية · لكن حصول القرينة للمتأخرين ولا سيما لنا بعيدة جدا ، والشهرة غير موجبة للاطمينان كما قررناه فى اصول الفقه · وان لم تقم على صحته قرينة ـ كما هو الغالب الاغلب ـ يدور العمل به مدار صدق الراوى سواء كان اماميا ام لا ، عادلا ام لا ، فان العدالة المعتبرة

---

(١) لم تكن العدة موجودة عندى وانما راجعت بحار الانوار ص ٢٥٣ ج ٢ من الطبعة الحديثة ·

فى الخبر هو صدق الراوى فى اخباره كما ذكره الشيخ الطوسى (عليه الرحمة) ٠

وحيث انا لا نحكم بتقديم الصحيح او الحسن على الموثق فى صورة التعارض خلافا لجمع كثير فيلغى عندنا الطريقة الحادثة من زمن العلامة وشيخه ابن طاوس ، فالتقسيم عندنا ليس برباعى بل ثنائى فان خبر الواحد ان ثبت صدق رواته فهو معتبر والا فهو ضعيف اى لا يعمل به ٠ والله العالم ٠

الفائدة الثانية عشرة

في فائدة الطرق الى الكتب

قال التفرشي (ره) (كما في ص ٥٤٨ ج ٢ ـ جامع الرواة) :
اعلم ان الشيخ الطوسي (قده) صرح في آخر التهذيب والاستبصار بان هذه الاحاديث التي نقلناها من هذه الجماعة اخذت من كتبهم و اصولهم .

و الظاهر ان هذه الكتب و الاصول كانت عنده معروفة كالكافي و التهذيب وغيرهما عندنا في زماننا هذا . كما صرح به الشيخ محمد بن علي بن بابويه (رضي الله عنه) في اول كتابه من لا يحضره الفقيه . فعلى هذا لو قال قائل بصحة هذه الاحاديث كلها وان كان الطريق الى هذه الكتب و الاصول ضعيفا اذا كان مصنفوا هذا الكتب و الاصول و ما فوقها من الرجال الى المعصوم ثقات لم يكن مجازفا .

أقول : و فيه اولا ان هذه الاستظهار ظن منه(ره) و الظن لا يغني له و لنا من الحق شيئا .

و ثانيا ان عبارة الشيخ نفسه في مشيخة التهذيب ترد هذه الدعوى و هي هذه : نحن نذكر الطرق التي يتوصل بها الى

رواية هذه الاصول و المصنفات و نذكرعلى غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الاخبار بذلك عن حد المراسيل ، و تلحق بباب المسندات انتهى ٠

فان المستفاد من هذه العبارة ان ذكر الطرق لاخراج الروايات من الارسال المسقط لها عن الحجية فلو كانت المصنفات و الاصول قطعية الانتساب الى اربابها لقال انها غيرمحتاجة الى ذكر طرقى اليها ٠

و ثالثا لو سلمنا ان اصل الكتب قطعية فى الجملة لكن لا نسلم ان جميع ما فيها كذلك اذ لم تكن الطباعة فى تلك الازمان رائجة لتكون النسخ كلها مطابقة ، فما المؤمن من احتمال زيادة النسخ ؟ فلابد لاثبات اعتبار تمام ما فى الكتب من طريق معتبر٠

نعم ذكر الشيخ الصدوق (ره) فى اول الفقيه ان جميع مافيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول و اليها المرجع مثل كتاب ٠٠٠ وغيرها من الاصول و المصنفات التى طرقى اليها معروفة فى فهرس الكتب التى رويتها عن مشائخى و اسلافى ــ رضى الله عنهم ــ

لكن يرد عليه اولا ما ذكرنا من عدم قطعية جميع ما فى تلك الكتب كله و ان سلمنا قطعية اصل الكتب فى الجملة ٠

و ثانيا لا يظهر من هذه العبارة ان شهرة الكتب المذكورة

و الاعتماد عليها هى مع قطع النظر عن طرقه المعروفة اليهـــا فلعلهما مع فرض الطرق المذكورة ، و مع فرض ضعف الطريق كيف يحرز تعويل العمل عليه فافهم ٠

و ثالثا لو فرضنا ان الصدوق (ره) كان قاطعا بنسبة الكتب الـــى اربابها كان قطعه هذا حجة له لا لغيره فتدبر جيدا ٠

و رابعا لم يثبت من عبارة الصدوق المذكورة ان مراده بالكتب المشهور المعول عليها هى كتب من بدء بهم اسناد الروايــات و ذكرهم فى المشيخة فلعله اراد بها الكتب المؤلفة المتأخرة عـــن زمانهم وعلى هذا الاحتمال او الاستظهار شواهد ذكرها سيدنـا الاستاذ الخوئى (دام ظله) فلاحظها (١) ٠

---

(١) ص ٩٣و٩٤و٩٥ ، ج ١ــ معجم رجال الحديث ٠

الفائدة الثالثة عشــر

فــي سنــد كتاب الاشعثيــات (١)

قال المحدث النوری فی اوائل خاتمة مستدرکه ص ٢٩٠ ج ٣ :
و اما الجعفريات (٢) فهو من الكتب القديمة المعروفة المعول عليها لا سماعيل بن جعفر (ع) ٠

أقول : سند الكتاب فی رجال النجاشی و فهرست الشيــــخ ص ٣٤ واحد فان الحسين بن عبيد الله الغفائری اخبرهما عــــن سهل بن احمد عن محمد بن محمد الاشعث بمصر قراءة عليه عــــن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام ٠ قال ابـــن طاووس ، فی محکی کتاب عمل شهر رمضان المدرج فی الاقبـــال :
رأيت و رويت من كتاب جعفريات و هی الف حديث باسناد واحـــد عظيم الشأن الى مولانا موسى ابن جعفر(ع) ٠٠٠ اقول : ان سلمنا حسن اسماعيل بن موسى (ع) فلا نسلم حسن موسى بن اسماعيـــل فانه مجهول على الاقوى ، و اصرار المحدث النوری (رحمه اللـــه) على وثاقته و مدحه غير نافع فان كون اسماعيل من العلماء والمؤلفين و من مشائخ الاجازة و قول ابن طاووس المتقدم لا يثبت حسنه كمـا

(١) و(٢) الجعفريات و الاشعثيات اسم للكتاب واحد ٠

يعلم ذلك من الاصول المتقدمة فى هذه الرسالة ٠

و اما كون النسخة معلومة الانتساب الى ابيه اسماعيل كما يدعيه المحدث المذكور و يقول : و لذا تلقاها الاصحاب بالقبول ... فهو ممنوع فان معلوميته اول الكلام و اجماع الاصحاب على قبوله ممنوع ٠

و فى محكى الجواهر فى كتاب الامر بالمعروف : و لم يحكم احد بصحته من اصحابنا ، بل لم تواتر نسبته الى مصنفه بل و لم تصح على وجه تظمئن به النفس بها و لذا لم ينقل عنه الحر فى الوسائل ...

نعم اورد عليه المحدث المزبور بقوله : انه اى صاحب الجواهر من اين علم ان الكتاب كان عنده (اى عند الحر) و لم يعتمد عليه فلم ينقل عنه ، بل المعلوم المتيقن انه كغيره من الكتب المعتبرة لم يكن عنده و لو كان لنقل عنه قطعا فانه ينقل من كتب هى دونه بمراتب من جهة المؤلف او لعدم ثبوت النسبة اليه او ضعف الطريق اليه كفضل الشيعة للصدوق و تحف العقول و تفسير فرات و ارشاد الديلمى و نوادر احمد بن محمد بن عيسى و الاختصاص للمفيد ٠

أقول : اما الاختصاص فالظاهر انها ليست من المفيد رغم ما اشتهر ، و هى ليست الآن عندى حتى استشهد منها على ادعائى ٠ و اما نوادر احمد بن محمد بن عيسى فلم اعرف وجه

الضعف فيها فانها نقلت بطريق معتبر فلاحظ ما سنذكره فى شـرح مشيخـة التهذيب وغيره ·

وبالجملة كلام صاحب الجواهر (قده) مع ما له من المكانـــة العلمية والتتبع التام والمهارة الكافية يضعف اعتبار الكتاب ثباتـا ويجعل اصرار المحدث المذكور غير نافع ·

الفائدة الرابعة عشر

حول الاصول الاربعمائة

ذكر الشيخ المفيد (ره) ان الامامية من عهد امير المؤمنين الى عهد ابى محمد الحسن العسكرى (ع) صنفت اربعمائة كتاب تسمى الاصول فهذا معنى قولهم له اصل و قال صاحب اتقان المقال ص ٣٩٥ الذين عثرت عليهم من اهل الاصول و نص عليهم بذلك خمسة و تسعون . ثم ذكر اسمائهم فراجع ان شئت .

ثم قال بعدها : و المراد من الاصل قيل هو المشتمل على كلام المعصوم (ع) خاصة . و قيل هو المروى عنه بلا واسطة . و الذى يظهر من كثير من عبائرهم كقولهم فى ابراهيم بن مسلم : (ذكره شيوخنا فى اصحاب الاصول) و فى كتاب احمد بن الحسين : (و من اصحابنا من عدة من جملة الاصول) و فى كتب حريز (وتعد كلها فى الاصول) و فى كتاب الحسين ابن ابى العلاء (له كتاب يعد من الاصول) و نحوها ان الاصل عندهم ما يعمل به و معتمد عليه .

ولا يبعد ان يقال انه ما جمع بين وصفى الاعتماد و الرواية عن المعصوم بلا واسطة ، كما يشير اليه قولهم فى كثير من التراجم

له كتاب معتمد وكتب معتمدة كالحسين بن سعيد واضرابه مع ان اكثر المعتمدين وجل المعتبرين لم يدرجوا في اصحاب الاصول وان بلغوا الغاية في ذلك بل وان كانوا من اصحاب الاجماع كزرارة و ... فهذا يشير الى انه ليس كل كتاب متعمد اصلا .

ومما يؤيد ان معنى الاصل قد اخذ فيه وصف الاعتماد وانك لا ترى بالاستقراء احدا من اهل الاصول رمي بالضعف اصلا الا شاذا شديد الشذوذ كالحسن بن صالح بن حسن ، الخ .

أقول : هل بين الاصل والكتاب فرق معنوي ام لا بل تسمية عدة من الكتب بالاصل مجرد اصطلاح ؟ وعلى الاول ما هوحقيقة هذا الفرق ؟ شيأن لم يثبتا عندي بدليل معتبر .

وكل ما ذكره هذا الفاضل وغيره في وجه الفرق بينهما ظن واحتمال لا يبلغ حد الحجة الشرعية (١) وعليه حال الروايات المنقولة من الاصول حال الروايات المنقولة من الكتب وحال اصحاب الاصول حال ارباب الكتب .

---

(١) بل ربما يثبت خلافه قال الشيخ في ترجمة زيد الزراد وزيد الربيعي (ص ٩٧ فهرسته) لهما اصلان لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه وقال في فهرسته لم يروهما محمد بن الحسن الوليد وكان يقول هما موضوعان ... وكان يقول وضع هذه الاصول محمد بن موسى الهمداني .

و قال العلامة المجلسي في محكى اربعينه : بل كانت الاصول المعتبرة الاربعمائة اظهر من الشمس في رابعة النهار ٠

أقول : ان سلمنا هذه الاظهرية بالنسبة الى جميع الاصول المذكورة لا نسلم اظهرية كل واحدة من رواياتها حتى لا نحتاج في التصحيح الى حال الراوي ٠ كما نحتاج اليه في تصحيح روايات الاربعة مع اظهريتها من الشمس في رابعة النهار عندنا ٠

الفائدة الخامسة عشر

النقد على العلامة المجلسي

يقول العلامة المجلسي (قده) في محكي اربعينه(١) ان الشيخ يروي جميع كتب الصدوق و رواياته باسانيده المعتبرة كما صرح في فهرسته (في ترجمة الصدوق) فكلما روى الشيخ خبرا من بعض الاصول التي ذكرها الصدوق في فهرسته(٢) بسند صحيح فسنده الى هذا الاصل صحيح و ان لم يذكر في الفهرست سندا صحيحا اليه . و هذا ايضا باب غامض دقيق ينفع في الاخبار التي لم تصل الينا من مؤلفات الصدوق ، الخ .

أقول : صحة طريق الشيخ الى الصدوق و صحة طريق الصدوق الى اصل او كتاب او احد لا ينفع لتصحيح رواية الشيخ عن الاصل او الكتاب او الشخص المذكور اذا كان طريقه اليه ضعيفا لاحتمال تفاوت متنها مع متن المروية بطريق الصدوق اذا وصل الينا وهذا الاحتمال لا دافع له سوى وجود الرواية بطريق الصدوق وموافقتها مع هذه الرواية في المتن و معه لا نحتاج الى تصحيح هذه الرواية كما لا يخفى فافهم جيدا .

(١) في ذيل الحديث الخامسة و ثلاثين كما في ص ٢٨٣ ج ٢ قوانين الاصول . (٢) لعله اراد بها مشيخة الفقيه .

الفائده السادسة عشر

فـــى ان الترحم المكرر علامة الحسن

اذا ترحم احد من الأجلاء او ترضى من احد ، لا في مورد او موردين بل في الموارد الكثيرة يكشف ذلك اقلا عن حسنه فنعتمد على رواياته . وجه الكشف امر ظاهر عرفا اذ لولا صلاحه و مكانته الدينية لم يكن هنا داع للترحم و التراضي عنه كلما سمى اسمه .اذ يبعد من الاكابر ان يعظموا ذاك التعظيم او يعتنى ذلك الاعتناء بالمجهول الحال فضلا عن الكذاب و الوضاع . و اما ما ذكره سيدنا الاستاذ في منع هذا الاستظهار في دروسه و كتابه ص ٩١ ج ١ معجم رجال الحديث ،فهو ضعيف بل غير مربوط بالفرض اعنى كثرة الترضي و الترحم دون ذكرهما مرة او مرتين فانه غير موجب للحسن او الوثاقة فلاحظه تجد صدق ما قلنا .

و من هنا يثبت حسن جملة من مشائخ الصدوق(ره) الذين يترحم عليهم او يترضى عنهم كثيرا في كتبه ، و لا مناص عن الالتزام باعتبار رواياتهم .

و من هنا بينا على حسن حال احمد بن محمد بن يحيى العطار خلافا للسيد الاستاذ المتقدم و لما ذهبنا اليه سابقا من الحكم بمجهولية حاله .

الفائدة السابعة عشر

في حجيــة بعــض المراسيل

ربما يخبر الراوي عن بعض اصحابنا او عن بعض رجالــه ، و هذا مرسل غير حجة اذ البعض المذكور مجهول الحال . و ربمــا يخبر عن عدة من اصحابه او عن عدة من رجاله كما قد يتفق في اخبار ابن ابي عمير و غيره .

و هذا ليس بجائز الرد ، بل يجب قبوله للعلم العــادي بصدق بعض افراد العدة او الجماعة ، و لا يحتمل ان يكون هؤلاء كلهم كاذبين في اخبارهم و هذا ظاهر لسليم الذوق . و منــه يظهر اعتبار روايات الكليني (قده) عن العدة و نحوها و لو فــرض انه لم ينص عليهم و بقوا مجهول الحال ، و كذا الكلام في روايــات الشيخ الطوسي و ابن ابي عمير و غيرهما اذا رووا عن عدة او جماعــة او غير واحد او نحو ذلك .

الفائدة الثامنة عشر

في مراسيل الحلي

روى ابن ادريس في كتابه جملة من الروايات من جامع البزنطي و من غيره من الاصول و كان سيدنا الاستاذ الخوئي ـ دام ظله ـ كغيره يحكم بصحة الروايات، فان طريق ابن ادريس الى الجامع المذكور و ان لم يحرز صحته الا ان ابن ادريس حيث لا يعمل بخبر الواحد يكشف ذلك عن وصول الكتاب اليه بطريق قطعي فيكون الروايات صحيحة .

أقول : و يرد عليه اولا ان الرواية تنتهي الى صاحب الكتاب اي البزنطي او غيره و هو واحد لا محاله فكيف يقال انه لا يعمل بخبر الواحد ؟ و ثانيا ان قطع ابن ادريس بصحة كتاب غير حجة في حقنا فلعل الامارات الموجبة لقطعه لم تكن كافية عندنا في حصول القطع او الاطمينان . و قد رأيت اخيرا في بعض كلمات سيدنا الاستاذ عدوله عن الحكم بالصحة و هذا هو المتعين .

و عليه فتصبح الروايات المذكورة كلها من المراسيل و غيرحجة، خلافا لجمع من الاعلام رحمهم الله تعالى .

الفائدة التاسعة عشر

حول كتاب الكافي و بعض صحاح العامة

في محكي اللؤلؤة: قال بعض مشائخنا المتأخرين اما الكافي فجميع احاديثه حصرت في ستة عشر الف حديث و مأة و تسعة و تسعين حديثا (١٦١٩٩) الصحيح منها باصطلاح من تأخر خمسة الآف و سبعون حديثا (٥٠٧٢) و الحسن، مأة و اربعة و اربعون حديثا (١٤٤).

و الموثق، مأة حديث و الف حديث و ثمانية عشر حديثا (١١١٨) و القوى منها اثنان و ثلاثمائة (٣٠٢) و الضعيف منها اربعمائة و تسعة الآف و خمسه و ثمانون حديثا (١٤٨٥)، انتهى.

يقول المحدث النوري (ره): الظاهر ان المراد من القوى ما كان بعض رجال سنده او كله الممدوح من غير الامامى، و لم يكن فيه من يضعف الحديث و له اطلاق آخر يطلب من محله (١) و على ما ذكره فاكثر من نصف اخبار الكافي ضعيف لا يجوز العمل به

---

(١) بل له اطلاقات لاحظ ص ٣٥٥ مقباس الهداية.

الا بعد الانجبار(١) وأين هذا من كونه اجل كتب الشيعة ومؤلفه اوثق الناس فى الحديث واثبتهم (٢) ولم يكن فى كتاب الشلمغانى المردود المعاصر له خبر مردود الا اثنان كما تقدم(٣)

وقال السيد الاجل بحر العلوم فى رجاله بعد ذكر النبوى المشهور ان الله يبعث لهذه الامة فى رأس كل مأة سنة من يجدد لها دينها ما لفظه : وما ذكره ابن الاثير وغيره — من اهل الخلاف من ان الكلينى هو المجدد لمذهب الامامية فى المأة الثالثة من

---

(١) ويدخل جملة اخرى منها فى القسم المعتبر باسانيد الصدوق والشيخ (قدهما) كما لا يخفى على الفطن الخبير كما ان جملة منها فى الاصول والعقائد وجملة منها فى الاخلاق والاداب ويكون مضامينها واضحة بينة لا يحتاج العمل بها الى اعتبار السند. وجملة منها مستفيضة يطمئن الباحث بصدورها من الأئمة(ع) وان كان سند كل واحد ضعيفا :فلا تستوحش من كلام هذا المحدث الجليل

(٢) اجلية الكافى تنوع اخباره وتوسعه ، واما اوثقيه الكلينى واثبتيته فهما لا تستلزم ان حجية اخباره مطلقا ولو من جهة وثاقة رواة الاحاديث ، بل تنفيان احتمال الزيادة والنقيصة منه(رض) فى روايات كتابه وانها بعيدة عن الاشتباه .

(٣) لو وصل كتاب الشلمغانى الينا لعاملنا معه معاملة سائر الكتب فلعل اكثر اخباره تصبح ضعيفة فلاحظ .

الحق الذى اظهره الله على لسانهم و انطقهم به و من نظر كتاب الكافي الذى صنفه هذا الامام طاب ثراه و تدبر فيه تبين له صدق ذلك وعلم انه مصداق هذا الحديث فانه كتاب جليل ، عظيم النفع عديم النظير ، فائق على جميع كتب الحديث بحسن الترتيب و زيادة الضبط و التهذيب و جمعه للاصول و الفروع، و اجتماعه على اكثر الاخبار الواردة عن الائمة الاطهار (ع) و قد اتفق تصنيفه في الغيبة الصغرى بين اظهر السفراء فى مدة عشرين سنة كما صرح به النجاشي . و قد ضبط اخباره فى ستة عشر الف حديث و مأة و تسعة و تسعين حديثا . و جدت ذلك منقولا عن خط العلامة

وعن رياض العلماء فى ترجمة العالم الجليل المولى خليل القزويني : و من اغرب اقواله القول بان الكافى باجمعه قد شاهده الصاحب (ع) و استحسنه و انه كلما وقع فيه بلفظ : روى فهو مروى عن الصاحب (ع) بلا واسطة . و ان جميع اخبارها حق واجب العمل بها حتى انه ليس فيه خبر للتقية و نحوها . و ان الروضة ليس من تأليف الكليني بل هو من تأليف ابن ادريس . و ان ساعده فى الاخير بعض الاصحاب و ربما ينسب هذا القول الاخير الى الشهيد الثاني و لكن لم يثبت ، انتهى .

أقول : هو ادعاء ضعيف و بلا برهان فلا يعتمد عليه . و ان دار فى لسان بعض العوام .

و قال الشهيد فى الذكرى : ان ما فى الكافى يزيد على ما فى مجموع الصحاح الست للجمهور · وعدة كتب الكافى اثنان وثلاثون انتهى كلام السيد الطباطبائى (قده) قلت اما صحيح البخارى و هو اصح الست عندهم فقال الحافظ ابن حجر (كما فى كشف الظنون) جميع احاديثه بالمكرر سوى المعلقات و المتابعات على ما حررته و انقنته سبعة الآف و ثلثمائة و سبعة و تسعون (١) حديثا (٧٣٩٧) و الخالص من ذلك بلا تكرير الفا حديث و ستمائة و حديثان (٢٩٠٢) و اذا ضم اليه المتون المعلقة المرفوعة و هى مائة و خمسون حديثا صار المجموع الخالص الفى حديث و سبعمائة و احدى و ستين حديثا (٢٧٦١) ·

و اما صحيح مسلم ففى كشف الظنون : روى عن مسلم ان كتابه اربعة آلاف حديث (٤٠٠٠) دون المكررات و بالمكررات سبعة آلاف و مأتان و خمسةو سبعون حديثا (٧٢٧٥) و اما سنن ابى داوود

---

(١) وعن شرح الشبرخيتى على الاربعين النوويه ـ كما فى ظهر الصفحة الاولى من صحيح البخارى : وعدد احاديث صحيحه (اى صحيح بخارى) سبعة الاف و مائتان و خمسة و سبعون و باسقاط المكرر اربعة الآف و قيل غير ذلك قد تنازع البخارى المذاهب الاربعة و الصحيح انه مجتهد ·

السجستانى ففيه انه قال فى اوله : وجمعت فى كتابى هذا اربعة الآف حديث وثمانية احاديث من الصحيح وما يشبهه وما يقاربه ٠ ولا يحضرنى عدد اخبار الباقى انتهى ما فى المستدرك (١) ٠

أقول : قد كتب فى ظهر سنن ابن ماجة المطبوعة فى (كراچى) ان عدة رواياتها (٤٣٤١) ومن هذه (٣٠٠٢) حديث اخرجها اصحاب الكتب الخمسة كلهم او بعضهم وباقى الاحاديث عددها (١٣٣٩) هى الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة ٠٠٠ الخ ٠

وقال المحدث المذكور فى موضع اخر ان عدد احاديث التهذيب ثلاثة عشر الف وخمس مائة وتسعين حديثا ينقص عن احاديث الكافى بالفين وستمائة وتسعة احاديث (٢)

واما احاديث الفقيه فنقل ان عددها خمسة آلاف وتسعمائة وثلاثة وستون حديثا الفان وخمسون حديثا مرسلا ٠

أقول : وعلى حساب اخر يزيد عليه وعلى ثالث ينقص عنه (٣) ٠

---

(١) خاتمة المسدرك ص ٥٤١ ج ٣ ٠

(٢) نفس المصدر ص ٧٥٧ ٠

(٣) لاحظ كل ذلك فى ص ٧١٧ نفس المصدر ٠

الفائدة العشــرون

حــول مشائــخ الاجـــازه

قال السيد الكاظمي (قده) : ما كان العلماء وحملة الاخبــار لا سيما الاجلاء ومن يتحاشى في الرواية من غير الثقات فضلا عـــن الاستجازة ليطلبوا الاجازة في روايتهما الا من شيخ الطائفه وفقيهها ومحدثها وثقتها ومن يسكنون اليه ويعتمدون عليه . وبالجملـــة فلشيخ الاجازة مقام ليس لرواى . ومن هنا قال المحقق البحرانـى فيما حكى الاستاذ ان مشائخ الاجازة في اعلى درجات الوثاقـــة والجلالة .وعن صاحب المعراج : لا ينبغى ان يرتاب في عد التهم . وعن الشهيد الثانى ان مشائخ الاجازة لا يحتاجون الى التنصيص على تزكيتهم (١) ولذلك صحح العلامة وغيره كثيرا من الاخبـــار مع وقوع من لم يوثقه اهل الرجال من مشائخ الاجازة في السنـــد الى ان قال : وبالجملة فالتعديل بهذه الطريقة طريقة كثير مـــن المتأخرين كما قال صاحب المعراج . وقال المحقق الشيخ محمـــد في شرح الاستبصار : عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ وكونـــه

---

(١) ويرده تعرض الرجاليين توثيق اصحاب الاجماع وهـــم اعلى مرتبة من المشايخ فكيف لم يتعرضوا لتوثيقهم ؟!

شيخا للاجازة يخرجه عن وجوب النظر فى حاله لتصحيح السند فلا يضر ضعفه او جهالته بصحته اذا سلم غيره من رجاله ·

و فى منتهى المقال : قال جماعة ان مشائخ الاجازه لا تضر مجهوليتهم لان احاد يثهم ماخوذة من الاصول المعلومة و ذكرهم لمجرد اتصال السند او للتيمن · و يظهر من بعضهم التفصيل بينهم ، ممن كان منهم شيخ اجازة بالنسبة الى كتاب او كتب لم يثبت انتسابها الى مؤلفها من غير اخباره فلابد من وثاقته عند المجادلة فان الاجازة كما قيل اخبار اجمالى بامور مضبوطة مأمون عليها من التحريف و الغلط فيكون ضامنا صحة ما اجازه فلا يعتمد عليه الا بعد وثاقته انتهى · و فيه نظر و من كان منهم شيخ اجازة بالنسبة الى ما ثبت انتسابه الى مؤلفه بالتواتر و الشياع او التنبيه او غيرها فلا يحتاج الى وثاقة (١) ·

أقول : رواية الثقات عن الضعاف ليست بعزيزة فرواية الثقة عن غيره لا قرينة على وثاقة هذا الغير · و لا فرق فى الرواية بين ان تكون بسماع احد من آخر او بقرائته عليه او باجازته عن كتاب ·فافهم جيدا ·

و اما القول بان جهالتهم غير مضرة بصحة الرواية لمعلومية الكتب و الاصول فهو فتوى بلا دليل فالصحيح ان حال مشائخ

---

(١) ص ٥٤٢ ج ٣ خاتمة مستدرك النورى (ره) ·

الاجازة حال غيرهم من الرواة فى الاحتياج الى التوثيق فى اعتبار روايتهم .

وأيده السيد الاستاذ الخوئى ذلك بان الحسن بن محمد بن يحيى والحسين بن محمد الحضينى من مشائخ الاجازة وقد ضعفهما النجاشى .

الفائدة الاحدى و العشرون

فـي بيـان بعض المسائل النافعـة

١ــ روى الصدوق باسناده عن عبد الله بن المغيرة و صفوان و غير واحد رفعون الى الصادق (ع) : اذا اقر الزانى المحصن ...(١) .

أقول : ان كانت الواسطة بين هؤلاء الذين رفعوا بين الامام شخصا واحدا فالرواية لجهالة الواسطة غير حجة و ان كانت اكثر من واحد فهى معتبرة لاطمينان النفس بعدم كذب جميع هؤلاء فى نقل كلام الامام الى الطبقة الثانى ، و لا بعد فى دلالة تلك الجملة على الاحتمال الثانى لبعد ان تروى الجماعة المذكورة عن واحد معين فتأمل . و لا فرق فى ذلك بين كون صفوان هو ابن يحيى الذى لم يثبت روايته عن الصادق (ع) كابن المغيرة او هو ابن مهران الذى ثبت روايته عنه (ع) لان الظاهر من قوله (رفعوه) وجود الواسطة بين صفوان و الامام (ع) .

٢ــ قال الشيخ الطوسى (قده) فى فهرسته : طلحة بن زيد له كتاب و هو عامى المذهب الا ان كتابه معتمد .

---

(١) ص ٣٧٤ ج ١٨ الوسائل .

فذهب بعضهم و منهم سيدنا الاستاذ الخوئى (دام ظله) فى مجلس درسه الى ان طلحة المشار اليه موثق بدعوى ان الاعتماد على كتابه يكشف عن صدقه و وثاقته فيكون موثقا ·

و منهم من اقتصر على حجية اخبار كتابه خاصه فلم يعتن بما يروى عنه من غير كتابه فانه رجل مجهول الحال لم يثبت وثاقته ·

و الحق ان عبارة الشيخ غير ظاهرة فى تصديق طلحة لان معتمدية الكتاب كما يمكن ان تكون لاجل صداقته و موثقيته ، يمكن ان تكون من جهة اجتهاد الشيخ و قبوله رواياته من جهة مضامينها المطابقة لسائر روايات الامامية عنده ، فقول الشيخ (ره) لا يدل على وثاقة طلحة و صداقته ، و اعتماده على كتابه لا يسوغ اعتمادنا عليه هذا مضافا الى ما ذكره النجاشى فى حقه بقوله : له كتاب يرويه جماعة يختلف برواياتهم ·

٣ــ روى الشيخ الطوسى عن الشيخ المفيد عن احمد بن محمد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن الحسين عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن الصادق (ع) · · · و رواه الكلينى عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن على بن اسماعيل عن عثمان بن عيسى عن زرعة عن سماعة عن الكاظم (ع) ما يقرب من الاول ·

لكن احمد الذى يروى عنه المفيد فى السند الاول و هو العطار

لم يثبت مدحه و حسنه عند بعضهم كما ان على بن اسماعيل الواقع فى السند الثانى ايضا مجهول الحال على الاظهر فكلا السند ين غير حجة · هذا و يحتمل اعتبار الرواية بتلفيق السند ين فان السند الاول لا نقص فيه بعد محمد بن يحيى ابى احمد و انما الاشكال فيمن قبله و جوانبه على قول · و هذا الاشكال يرفع بسند الكافى فان الكلينى بنفسه سمع منه والسند الثانى لا نقص فيه الا بعد احمد حفيد عيسى او الخالد البرقى و هو يزول بسند الاول

و الصحيح بطلان هذا الاحتمال وعدم نفع فى هذا التلفيق فان نقل الرواية لم يصح عن محمد بن يحيى و من بعده بالطريق الاول اصلا و لم يعلم ان محمد بن يحيى اخبرعن سعد عن الامام بالوسائط المذكورة و انما الثابت بالطريق الثانى اخبار محمد بن يحيى بالسند الضعيف لاجل اسماعيل بل و من اجل عثمان بن عيسى على الاظهرايضا و قس عليه نظائر ·

۴ــ نقل الكشى ص ۲۴۲ عن محمد بن مسعود عن محمد بن نصيرعن محمد بن عيسى عن يونس انه لم يسمع حريزبن عبد الله من ابى عبد الله (ع) الا حديثا وحديثين وكذلك عبد الله بن مسكان لم يسمع الا حديث (من ادرك المشعرفقد ادرك الحج) وكان من اروى اصحاب ابوعبد الله (ع) ··· لان ابن مسكان كان رجلا موسرا وكان يتلقى اصحابه اذا قدموا فيأخذ ماعندهم

وزعم ابو النصر محمد بن مسعود ان ابن مسكان كان لا يدخل

على ابى عبد الله (ع) شفقة الا يوفيه حق اجلاله فكان يسمع من اصحابه و يأبى ان يدخل عليه اجلالا و اعظاما له(ع) ٠

و قال النجاشى فى ترجمة ابن مسكان : ثقة عين روى عن ابى الحسن موسى (ع) و قيل انه روى عن ابيعبد الله(ع) و ليس بثبت ٠ ٠ ٠

أقول : روايات ابن مسكان فى الكتب الا ربعة تبلغ خمسة وثلاثين مورد اكما قيل وبضميمة ما فى بحار الا نوار تبلغ اكثر من هذ اخبرا و هذا يبطل ما ذكره يونس و ابن مسعود و النجاشى ، و الالتزام بارسال جميع هذه الروايات كما عن بعضهم باطل جزما فالحق ما عليه جمع من الرجاليين من الحكم باتصال و عدم الا رسال على ان النقل عن يونس غير ثابت للاشكال فى محمد بن نصير بل قيل ان فى بعض النسخ محمد بن قيس بدل محمد بن عيسى وهو ايضا غير محرز الوثاقة و اما حريز فرواياته اكثر عن الصادق(ع) و لعلها تتجاوز عن المائتين و لا يمكن الحكم بارسالها ٠

الفائدة الثانية والعشرون

حول صحابة النبي (ص)

في صحيح منصور بن حازم عن الصادق (ع) ... قلت فاخبرني عن اصحاب رسول الله (ص) صدقوا على محمد ام كذبوا . قال : بل صدقوا . قال : قلت فما بالهم اختلفوا فقال : اما تعلم ان الرجل كان يأتي رسول الله (ص) فيسأله عن المسألة فيجيب فيها بالجواب ثم يجيبه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب فنسخت الاحاديث بعضها بعضا (١)

أقول : ذيل الحديث المتعرض لنسخ الحديث لا يربط بمقصد هذه الرسالة وقد تعرضنا له في كتابنا حدود الشريعة في واجباتها . والمقصود بالبحث هنا قوله (ع) (بل صدقوا) فانه يدل على حجية روايات الصحابة الا من ثبت كذبه بدليل خاص فيمكن تأسيس اصل جديد في علم الرجال وهو البناء على صدق كل صحابي لم يدل الدليل على كذبه بل البناء على صحة كل رواية من رواياتهم الا ما علم كذبه ، والفرق بين البنائين ظاهر فان العلم بكذب صحابي في مورد لا يوجب سقوط سائر رواياته في غير ذاك المورد على البناء الثاني كما يوجبه على البناء الاول .

(١) ص ٦٥ ج١ اصول الكافي .

و قال الله تعالى : السابقون الاولون من المهاجرين و الانصار و الذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم و رضوا عنه و اعد لهم جنات ٠٠٠

و اذا ضمنا اليه قوله تعالى : فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين (التوبة ٩٦) ٠

نستفيد عدالة السابقين الاولين من الصحابة سواء اكانوا مهاجرين او انصارا الا ان يقال ان المراد بالظالمين الذين لا يرضى عنهم الله تعالى هم المنافقون كما ربما يستفاد من السياق فتدبر ٠

و يمكن ان يقال ان الرضا لا يستلزم العدالة الا ترى قوله تعالى : وعد الله المؤمنين و المؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها و مساكن طيبة فى جنات عدن و رضوان من الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم (التوبة ٧٢) ٠

مع انه لم يقل احد بعدالة كل مؤمن و مؤمنة و يؤيده ان جمعا من الاصحاب فر من غزوة حنين و الفرار من الجهاد من الكبائر و استحقاقه هو العذاب العظيم كما فى القرآن (الانفال ٧٠) ٠

و من ذلك يظهر النظر فيما سلمناه من عدالة السابقين استنادا الى هذه الآيه فيما سبق منافى صراط الحق الا ان يدعى ان مفاد الآية الاول هو تحقق رضا الله عن السابقين الاولين فى حياتهم

الدنيا و هو يستلزم العدالة لا محالة و مفاد الاية الاخيرة هـو الوعد بالرضوان لا وجوده ،وهو لا يستلزم العدالة فى الدنيا فكل السابقين الاولين على العدالة الا من اخرجه الدليل الخاص ٠

نعم يمكن ان يستفاد الحسن ــ دون العدالة ــ من قوله تعالى فى حق المهاجرين : للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم و اموالهم يبتغون فضلا من الله و رضوانا و ينصرون الله و رسوله ٠ اولائك هم الصادقون (الحشر ٨) ٠

لكن الآية مختصة بالمؤمنين منهم دون المنافقين الذين لا يبتغون فضلا من الله و رضوانا و لا ينصرون الله و رسوله و قد اخبر القرآن بوجود المنافقين فى الاصحاب و هم الذين يستحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يهلكون انفسهم و الله يعلم انهم لكاذبون ٠٠ و يحلفون بالله انهم منكم و ما هم منكم ٠٠٠ و منهم من يلمزك فى الصدقات ٠٠٠ و منهم الذين يؤذون النبى فلاحظ وهو منصرف الرواية المتقدمة قطعا على ان الرواية غير ظاهرة فى تصديق كل صحابى فى كل روايته بل فى تصديق المجموع فى المجموع ولايستفاد ومنها اكثر من ذلك عند الانصاف ٠

فالعمدة بعد الآية المتقدمة هذه الآية و الالتزام بها متعين فاذا علمنا بايمان مهاجر من الصحابه بنى على صدقه و نقبل روايته و ان لم يكن المهاجر المذكور فقيرا اذ لا يظهر له خصوصية فى

المقام بل المناط فى صدقهم هو ايمانهم و اخراجهم من ديارهم واموالهم فافهم ٠

فان قلت فما تقول فى قوله تعالى : انما المؤمنين الذين آمنوا بالله و رسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا باموالهم و انفسهم فى سبيل الله اولئك هم الصادقون(الحجرات ١٥) و هل تلتزم بمدلوله و هو صدق كل مؤمن لم يحصل له الارتياب فى ايمانه و جاهد بالنفس و المال فى سبيل الله ٠

قلت الظاهر ان الآية سيقت على نحو القضية الحقيقيه بخلاف الآية المتقدمة المسوقة على نحو القضية الخارجية فلا يستقيم استفادة الصداقة من الآية الاخيرة بل معناه تصديقهم فى دعواهم الايمان و انهم صادقون فى ايمانهم و يمكن ان يقال مثل ذلك فى الآية المتقدمة ايضا فتأمل و الله العالم ٠

الفائدة الثالثة و العشرون

ذكروا لحجية خبر الواحد في شروط الراوى شروطا فى روايه

١ــ البلوغ ، و فى الفصول : بلا خلاف بين اصحابنا كما حكاه جماعة و وافقنا عليه اكثر مخالفينا · و احتجوا بان الصبى لا يتمكن من الضبط فلا وثوق بخبره · و بان عدم خبر الفاسق يقتضى عدم قبول خبر الصبى بطريق اولى ، لا نه باعتبار علمه بانتفاء التكليف عنه لا حاجز له عن الكذب ·

٢ــ العقل و وجه اعتباره واضح · نعم لو كان ادواريا يقبل خبره حال افاقته ·

٣ــ الاسلام : و الاجتماع على اعتباره محكى فى كلام الخاصة و العامة فلا يقبل رواية الكافر و ان انتحل الاسلام · و احتجوا على اعتباره بالاجماع و بآية النبأ فان الكافر فاسق فى العرف المتقدم و ان اختص فى العرف المتأخر بالمسلم الفاسق بجوارحه قال الله تعالى و من كفر بعد ذلك فاولئك هم الفاسقون و ايضا تدل الآية بمفهوم الموافقة على عدم قبول نبأ الكافر ·

٤ــ الايمان : ذكره جماعة و نسبه فى المعالم الى المشهور فلا يقبل رواية غير الاثنى عشرى ··· و لكن فى الفصول : لم يثبت ا ى

الى المشهور غير ثابته و عن جماعه عدم اعتباره . و استدل المثبتون بآيه النبأ اذ لا فسق اعظم من عدم الايمان . والنافون باجماع الطائفه على العمل بروايات جماعة غير مؤمنين كما ذكره الشيخ في العدة .

٥ـ العدالة : ذكرها جماعة و نسب الى المشهور يقول صاحب الفصول ايضا : و الشهرة غير ثابتة .

٦ـ الضبط : و هو ان يكون حفظه غالبا على سهوه و نسيانه و لا خلاف ظاهرا في اعتباره ، فان من لا ضبط له لا وثوق بخبره لاحتمال الزيادة في روايته و النقصان و التغيير و التحريف ، احتمالا مساويا لعدمها او قريبا منه . و معه لا مجال لاصالة عدمها عند العقلاء .

أقول : الشرط الثاني مسلم و كذا السادس نعم الضبط يحرز بالاصل الثابت ببناء العقلاء بلا حاجة الى دليل آخر و ان شئت فقل ان كثرة السهو و النسيان او تساويهما مع الذكر مانع فما لم يثبت يكون الخبر حجة ببناء العقلاء .

و أما الشرط الاول فغير معتبر . اذ غير البالغ قد يكون ضابطا صادقا ، وعلمه بعدم حرمة الكذب عليه لا يوجب كذبه كما هو المحسوس خارجا . بل قد يكون المراهق اورع من البالغ فاعتباره غالبي لا دائمي . و اما الشرطان الرابع و الخامس فالصحيح

حذفها و تبديلهما باشتراط الوثاقة اى الصداقة فى الكلام لبناء العقلاء على حجية خبر الثقة دون الكاذب و المجهول حاله و اما التمسك بآية النبأ لاثباتها فيرد عليه ان الوثاقة نوع تبين فلا يحتاج الى تبين آخر فانه من تحصيل الحاصل . و بالجملة الاطمينان و الوثوق تبين و علم عرفا و معه لا حاجة الى امر زائد .

و لا فرق فى ذلك بين الوثوق بالرواية و الوثوق بالمخبر فاذا كان الراوى مجهولا او ضعيفا لكن قامت القرينة المفيدة للاطمينان على صدق روايته و انه لم يكذب فى خصوص هذا المورد اذ ليس الفسق يستلزم الكذب دائما ضروره ان الفاسق الكاذب قد يصدق يجب الاخذ بالرواية المذكور فانها موثوق بها و الوثوق حجة عقلائية .

نعم يبقى البحث فى تعيين القرينه المذكوره و لا ضابط لها فرب قرينة توجب الوثوق لفقيه و لا توجبه لاخر و اذا كانت الرواية غير موثوق بها لكن كان راويها ثقة يجب الاخذ بها ايضا لبناء العقلاء عليه .

و بعبارة اخرى انما اوجبت الآية الكريمه التبين فى خبر الفاسق لاحتمال تعمد كذبه فان الفاسق لارداع له عن الكذب فاذا فرض الفاسق صدوقا فى كلامه فقد ارتفع تعمد الكذب و كان كالعادل فلا معنى لوجوب التبين فالبناء عليه ليس من الجهالة كيف و العقلاء

بانون عليه فى جميع الامصار و الاعصار ·

و المتحصل ان الراوى اذا كان عاقلا صادقا يقبل قبوله اذا كان ذكره اكثر من سهوه و لو بالاصل · و اما اشتراط الاسلام فهو وان يجرى فيه ما قلنا فى اعتبار العدالة و الايمان غير ان ارتكاز المتشرعة يوجب القول باعتباره و لكن ليس له ثمرة مهمة اذ ليس فى الـــرواة المحكومين بالكفر كالغلاة و الناصبة من ثبت وثاقته فى كلامه · ولا فى غير المتخلين بالاسلام كالمشركين و اهل الكتاب فان الظاهر عـــدم وجود احد منهم فى اسناد الروايات فلاحظ فالراوى المقبول الرواية هو المسلم العاقل الصادق الضابط ·

الفائدة الرابعة و العشرون

فى تقسيم الاخبار

ذهب جمع من علمائنا الى عدم حجيه خبر الواحد ، و اقتصروا فى العمل على المتواتر. و هذا القول فى امثال زماننا يستلزم ابطال معظم الفقه و الخروج عن زى المتدينين . بل ربما عن دائرة المسلمين . او جعل قائله قطاعا يدعى القطع حتى فى المشكوكات و الموهومات. و هذا مما لا ينكره المطلع على طريقة الاجتهاد و شريعة الاستنباط .

و ذهب الجمهور الى اعتبار خبر الواحد فى الجمله و هو الحق لبناء العقلاء و تواتر الاخبار تواترا اجماليا عليه (١)

ثم ان القدماء (كما قيل) يطلقون الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه مثل وجوده فى كثير من الاصول الاربعمائة ، او تكرره فى اصل و اصلين فصاعدا بطرق متعددة او وجوده فى اصل احد من الجماعة الذين اجتمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنهم كصفوان و نظائره او على تصديقهم كزرارة

(١) لاحظ الروايات فى قضاء الوسائل للمحدث العاملى (قده) و مقدمة جامع الاحاديث للسيد البروجردى (قده) .

و محمد بن مسلم و فضيل بن يسار ،او على العمل بروايتهم كعمار الساباطي و نظائره ممن عده الشيخ في كتاب العدة ، او وجوده في احد الكتب المعروضه على الائمة(ع) فاثنوا على مؤلفيها ككتاب عبد الله الحلبي المعروض على الصادق (ع) وكتابي يونس بن عبد الرحمن و الفضل بن شاذان المعروضين على العسكري(ع) او كونه مأخوذا من احد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها و الاعتماد عليها ككتاب الصلاة لحريز بن عبد الله و كتب بني سعيد و علي بن مهزيار و كتاب حفص بن غياث و نحو ذلك مما يفيد الاقتران بصحة الحديث (١) .

أقول : هذه الامارات مع متانة اكثرها اصبحت في الاعصار المتأخرة مفقودة او غير كافية . و لذا قسم المتأخرون بدورهم الاخبار الى اقسام اربعة او خمسة ، و يقال ان الاول فيه العلامة الحلي او شيخه ابن الطاووس(قدهما) .

القسم الاول : الخبر الصحيح ،و هو ما اتصل سنده الى المعصوم

(١) انكر المحدث النوري هذا القول في خاتمة مستدركه و قال ان الصحة عند القدماء هي وثاقة الراوي لاصدور الخبر عن المعصوم بقرائن خارجية ونقل كلاما للشيخ الطوسي يصرح بذلك فلاحظ ص٧٦٣ وما بعدها من الجزء الثالث. أقول :ولكن مع ذلك ان القول المذكور في المتن غير خال عن القوة واقوى قرينة عليه ان الشيخ اهمل توثيق اكثر الثقات والرواة في كتابيه الموضوعين في علم الرجال كما سنذكر وجهه في بيان المراجع المهمة الرجالية ان شاء الله .

بنقل العدل الامامى الضابط ·

القسم الثانى : الخبر الحسن ، و هو ما اتصل سنده الى المعصوم بنقل امامى ممدوح مدحا مقبولا معتمدا به من غير نص على عدالته (١) ·

القسم الثالث : الخبر الموثوق و هو ما اتصل سنده الى المعصوم بمن نص الاصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته بان كان من احد الفرق المخالفة للامامية و ان كان من الشيعة ·و بالجملة كان رواة الخبر من غير الطائفة الاثنى عشرية و كانوا عدولا فى مذهبهم ·

القسم الرابع : الخبر القوى و له اقسام :

فمنه ما كان جميع سلسلة سنده اماميين لم ينص فى حق احدهم بمدح و لا قدح ، و لكن استفيد المدح من الظنون الاجتهادية ·

و منها ما اتصف بعض رجال سنده بوصف رجال الموثق و البعض الاخر بوصف رجال الحسن فقد قيل انه مسمى بالقوى اصطلاحا ·

و منها ما كان جميع رجال سنده من غير الامامى مع مدح الجميع بما لم يبلغ حد الوثاقة و العدالة و منها غير ذلك (٢) ·

---

(١) ولا بد ان يكون المدح مثبتا لصدقه فى المقال، بل لايحتاج الى ازيد من ذلك كما انه لا يكفى المدح غير المثبت للصدق فى الحكم بالحسن ·

(٢) لاحظ فى ص ٣٥ مقباس الهداية ·

القسم الخامس : الضعيف ، و هو ما لم يجتمع فيه شروط احد الاقسام السابقة و للعلماء في اعتبار جميع الاقسام المزبورة(حتى الضعيف في بعض الصور) او اعتبار بعضها اقوال منها قصر الحجية في الخبر الصحيح الا على اى ما كان رواة سنده اماميين عدولا تثبت عدالة كل منهم بتذكية عدلين (١) ٠

يقول مؤلف هذا المختصر : ان هذا التقسيم باطل لا اثر له على الاصح رغم اشتهاره و تلقيه بالقبول وعدم النقاش فيه ٠

اما اولا فلعدم السبيل الى احراز عدالة معظم الرواة بعد سلب دلالة لفظ الثقة عليها كما اسلفنا فيسقط القسم الاول و القسم الثالث الا نادرا ٠

و ثانيا ان اثر هذا التقسيم انما يظهر في فرض تعارض الاخبار بناء على الترجيح بالاعدلية و الاوثقية و الاورعية فيقدم الصحيح الاعلى غيره و مطلق الصحيح على الحسن و هو على الموثق كما يستفاد من روايه عمر بن حنظلة(٢) لكن الرواية مع ضعف سندها

---

(١) قال الشهيد الثاني في محكى كلامه : و اختلفوا بالعمل في الحسن فمنهم من عمل به مطلقا كالصحيح و هو الشيخ رحمه الله على ما يظهر من عمله و كل من اكتفى في العدالة بظاهر الاسلام ولم يشترط ظهورها و منهم من رده مطلقا و هم الاكثرون حيث اشترط في قبول الرواية الايمان و العدالة ٠٠٠ اما الضعيف فذهب الاكثر ←

بعمر المذكورة تدل على لزوم الترجيح بالمذكورات فى حكم الحكمين المختلفين و الحاق الروايات المتعارضة بالحكم و القضاء غير واضح ٠

وعلى هذا لا اثر للتقسيم الخماسى المذكور فالصحيح رفع اليد عنه و جعل التقسيم ثنائيا ، بان يقال الرواية ان دلت الامارات الخارجية على صحتها و صدور مضمونها او كان رواتها صادقين فى اقوالهم و ثقات فى اخبارهم و ان كانوا من غير جهة الصدق القولى من الفساق فى العقيدة او العمل او فى كليهما فهى معتبرة ،والا فهى ضعيفة ، فمجرد صدق الراوى او الاطمينان بصدور الرواية و صحتها كافية فى حجيتها لبناء العقلاء على ذلك ٠

ثم انا لا نطيل الكلام فى ان الشهرة هل تجبر ضعف الرواية ام لا ؟ وفى ان الامارة الفلانية هل تكفى لصحة الرواية ام لا ؟ فان الاعتبار محصول الاطمينان الذى هو علم عرفى و حجة عقلائية لم يردع الشارع عنها فمن اى جهة حصل و هو يختلف باختلاف الاشخاص و الاحوال كما هو المشهود ٠ و الله الهادى ٠

الى المنع عن العمل به مطلقا و اجازه آخرون مع اعتضاده بالشهرة رواية او فتوى ٠ ٠ ٠ ص ٧٦٥ ج ٣ مستدرك الوسائل ٠ أقول : يظهر منه ان الشهرة غيرجابرة عند الاكثر و هذا هو المختار ٠

(٢) ص ٧٥ ج ١٨ الوسائل ٠

الفائدة الخامسة و العشرون

حول الروايات المرسلة وغير الامامي عند الشيخ

قال الشيخ الطوسي (قده) في محكى العدة(١) : واما العدالة المراعاة في ترجيح احد الخبرين على الاخر فهو ان يكون الراوي معتقدا للحق مستبصرا ، ثقة في دينه ، متحرجا عن الكذب غير متهم فيما يرويه . فاما اذا كان الراوي مخالفا في الاعتقاد لاصل المذهب و روى مع ذلك عن الائمة (ع) نظر فيما يرويه ، فان كان هناك بالطريق الموثوق به ما يخالفه وجب اطراح خبره و ان لم يكن هناك ما يوجب اطراح خبره و يكون هناك ما يوافقه وجب العمل به . و ان لم يكن من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك و لا يخالفه و لا يعرف لهم قول فيه و جب ايضا العمل به لما روى عن الصادق (ع) انه قال اذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رووا عنا فانظروا الى ما رووا عن علي (ع) فاعملوا به . و لاجل ما قلنا عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث وغياث بن كلوب و نوح بن دراج و السكوني وغيرهم من العامة عن ائمتنا (ع) و لم ينكروا و لم يكن عندهم خلافه .

---

(١) ص ٢٥٣ ج ٢ بحار الانوار الطبعة الحديثة .

ز اذا كان الراوى من فرق الشيعة مثل الفطحية و الواقفيـــة و
النادوسية و غيرهم نظر فيما يروونه فان كان هناك قرينة تعضده ا و
خبر آخر من جهة الموثوقين بهم وجب العمل به و ان كان هنـــاك
خبر يخالفه من طريق الموثوقين وجب اطراح ما اختصوا بروايتـــه و
العمل بما رواه الثقة ·

و اذا كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه و لا يعرف من الطائفة
العمل بخلافه وجب ايضا العمل به اذا كان متحرجا فى روايتـــه
موثوقا به فى امانته و ان كان مخطأ فى اصل الاعتقاد ·

و لاجل ما قلناه عملت الطائفة باخبار الفطحية ، مثل عبد اللـه
بن بكير و غيره و اخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران و على بن ابـى
حمزة و عثمان بن عيسى و من بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال و بنـو
سماعةو طاطريون و غيرهم فيما لم يكن عند هم فيه خلافه و اما ما يرويه
الغلاة و المتهمون و المضعفون و غير هؤلاء فيما يختص الغـــلاة
بروايته فان كانوا ممن عرف لهم حال الا ستقامة و حال الغلو عمـل
بما رووه فى حال الا ستقامة و ترك ما رووه فى خطائهم و لاجل ذلـك
عملت الطائفة بما رواه ابو الخطاب فى حال استقامتـه و تركوا ما رواه
فى حال تخليطـه ، و كذا القول فى احمد بن هلال العبرتائـى
و ابن ابى عزاقر ، فاما ما يروونه فى حال تخليطهم فلا يجوز العمل
به على حال · و كذا القول فيما يرويه المتهمون والمضعفون ان كان

هناك ما يعضد روايتهم و يدل على صحتها وجب العمل به وان لم يكن هنا ما يشهد لروايتهم بالصحة وجب التوقف فى اخبارهم ٠٠٠ (الى ان قال :) و اذا كان احد الراويين مسندا و الآخر مرسلا نظرا فى حال المرسل ٠ فان كان ممن يعلم انه لا يرسل الا عن ثقة يوثق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره ، و لاجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن عمرو صفوان بن يحيى و احمد بن محمد بن ابى نصر و غيرهم من الثقاة الذين عرفوا بانهم لا يروون و لا يرسلون الا ممن يوثق به و بين ما اسنده غيرهم ٠٠٠ و دليلنا على ذلك الادلة التى سنذكرها على جواز العمل باخبار الاحاد ، فان الطائفة كما عملت بالمسانيد عملت بالمراسيل ٠٠٠ الخ ٠

أقول : فى كلامه مباحث :

١ــ الظاهر ان وجوب اطراح خبر المخالف فى صورة وجود الخبر المعارض عن الامامية مبنى على ما ذهب اليه جمع من تقديم خبر الاوثق على الثقة و الموثوق فى صورة التعارض ٠ و نحن قد ابطلنا هذا القول فى محله من اصول الفقه فلا عبرة به فيكون خبر المخالف الثقة حجة فى عرض خبر الموافق الثقة و مع التعارض بينهما يرجع الى المرجحات المعتبرة و مع فقدها يحكم بالتساقط و قد فصلناه فى اول كتابنا حدود الشريعة فى واجباتها ٠

و بالجملة : لا يزيد شروط اعتبار خبر الموثوق على شروط اعتبار

خبر الثقة و ان خبر غير الامامي سواء كان عاميا او شيعيا و خبر الامامي على حد سواء بناء العقلاء على حجية خبر الثقة مطلقا .

٢ـ الرواية التي نقلها الصادق(ع) لم افز على سندها عاجلا ليحرز صحتها او سقمها فلا يجوز العمل بها ثم انه ربما يستفاد من اطلاق هذا الكلام عدم اعتبار الوثاقة في رجال العامة في الفرض المذكور لان الشيخ (قده) لم يعتبرها كما اعتبرها و قيد بها حجية اخبار الشيعة غير الاثناعشرية في ذيل كلامه فان كان اطلاق كلامه مرادا له فهو باطل اذ ليس حال الرواة العامة عن علي(ع) باحسن من رواة الشيعة عن علي و سائر الائمة(ع) حيث يعتبر في حجية رواياتهم وثاقتهم فكيف لا تعتبر فيهم ؟ و الرواية ايضا لا تثبت هذا

و المتأمل في صدر كلام الشيخ و ذيله ـ بطوله ـ يفهم ان هذا الاطلاق غير مراد له بل مراده حجية روايات العامة اذا كانوا ثقاة لا مطلقا .

و اما عمل الطائفة باخبار من ذكرهم فيحتمل انه لاجل احراز صحتها خارجا و هو بعيد جدا ، او لكونهم من الثقات في نقل الاخبار و هو المتعين و النتيجة حجية رواياتهم ، و اما غير المذكورين باسمائهم في كلامه فلا سبيل لنا الى احرازهم .

٣ـ و اما بنو فضال و بنوسماعة و الطاطريون الثقات فعبارة عن حسن بن علي بن حسن بن فضال و محمد بن الحسن بن علي بن

فضال (و لم يوثقه الرجاليون لكنه موثق بتوثيق الشيخ هنا) واحمد بن الحسن بن على الفضال الثقةو حسن بن على بن فضال ابيهم و اما على بن فضال فلم اجد ذكره فى كتاب عاجلا ٠

٤ـ اما على بن حمزة البطائنى فقيه كلام فان الشيخ (قده) وان ادعى عمل الطائفة برواياته لكنه عندى غير متين بل هو متروك الحديث فلاحظ كلمات علماء الرجال فى حق الرجل ٠

و الذى يهمون نقل بناء الطائفة على العمل برواياته ما ذكره الشيخ نفسه فى كتاب غيبته ص ٣٧ بعد نقل خبر : فهذا خبر رواه ابن ابى حمزة و هو مطعون عليه و هو واقفى و سنذكر ما ادعاه الى القول بالوقف ٠ ثم قال فى ص ٤٢ : فروى الثقات ان اول من اظهر هذا الاعتقاد على بن ابى حمزة البطائنى و زياد بن مروان القندى وعثمان بن عيسى الرواسى طمعوا فى الدنيا و ما لوا الى حطامها و استمالوا قوما فبذلوا لهم شيئا مما اختانوه من الاموال نحو حمزة بن بزيع و ابن المكارى و كرام الخثعمى و امثالهم ثم ذكر الروايات بقوله : فروى محمد بن يعقوب ٠٠٠ الخ ٠

اقول : فيمكن ان نقول بوثاقة جميع من رووا الروايات المذكورة لانه فرع روايات الرواة على قوله فروى الثقات. لكن الاظهر هو العدم لعدم دلالة فى كلامه على ان جميع الرواة الواقعين فى اسناد جميع الروايات المذكورة ثقات فلا يحسن للانسان الجمود

بهذه الدرجة . و يؤيد ما قلنا او يدل عليه ان في سند اول الروايات المذكورة محمد بن جمهور و هو غال كذاب ضعيف المذهب والحديث كما اعترف به الشيخ نفسه و النجاشي و غيرهما .

و على الجملة لا يصح الاعتماد على روايات ابي حمزة البطائني عندي بوجه بل نسب ضعفه سيدنا الاستاذ في معجمه الى المعروف، والعمدة في ضعفه اولا قول الحسن بن فضال - كما في رجال الكشي - على بن ابي حمزة كذاب متهم .

و ثانيا ما رواه الشيخ نفسه في كتاب الغيبة عن احمد عيسى عن سعد بن سعد عن احمد بن عمر قال سمعت الرضا (ع) يقول في ابن ابي حمزة : اليس هو الذي يروي ان رأس المهدي الى عيسى بن موسى و هو صاحب السفياني و قال ان ابا ابراهيم يعود الى ثمانية اشهر فما استبان لكم كذبه .

و ثالثا قول الشيخ المتقدم انه مطعون عليه .

و كان سيدنا الاستاذ في برهته من زمانه يذهب الى وثاقته في قوله مع فساد مذهبه واستدل بما تقدم من عبارة العدة الدالة على توثيقه و بوقوعه في اسناد كامل الزيارات و في اسناد روايات تفسير القمي ، ثم رجع في معجمه و بنى على ضعفه لتعارض هذه الوجوه بجرح ابن فضال و اما رواية احمد بن عمر فلم يقبلها بدليل جهالة طريق الشيخ الى احمد بن محمد بن عيسى .

أقول : اما وقوعه فى اسناد كامل الزيارات و تفسير القمى فلا يــدل على وثاقته كما مر بحثــه فيما تقدم · واما توثيق الشيخ فمعـــارض بجرحه كما عرفت · واما جهالة طريق الشيخ الى احمد فممنوعة لما سيأتى من حسن طريقه اليه فى الفهرست و ليس الطريق الحسـن المذكور مخصوصا برواياته عنه فى خصوص كتاب التهذيب بل مطلقـا و الى جميع رواياته كما يظهر من عبارة المشيخة الآتية ان شاء الله ·

هذا كله فى على بن ابى حمزة الذى وقع بهذا العنوان فـى اسناد كثير من الروايات و هى تبلغ خمسمائة و خمسة و اربعيــن موردا كما ذكر الاستاذ دام ظله فى معجمه ص ٢٤٢ ج ١١ ·

٥ــ اما عثمان بن عيسى الذى وقع ايضا فى اسناد كثيــر من الروايات و هى تبلغ سبعمائة و ثلاثة و اربعين موردا فهو الآخـر الذى اختلف فيه كلام الشيخ فوثقه فى عبارته المتقدمة و نقل عمـل الطائفة برواياته ونسب اليه الخيانة فى كتاب غيبته كما رأيت ليست الخيانة المذكورة فى خصوص اكل الاموال حتى لا تنافى الوثاقة فى النقـل و الاخبار ، بل فى اظهار الاعتقاد و بحياة الكاظم (ع) بعد وفاتـه و هو من الخيانة فى القول ·

و يمكن ان نختار وثاقته لوجوه :

١ــ ما نقله الكشى عن نصر بن الصباح من ان عثمان المذكـور تاب و بعث الى الرضا (ع) بالمال و ان الاصحاب لا يتهمونه ·

٢ــ عده الكشي من اصحاب الاجماع في تسمية الفقهاء مــن اصحاب الكاظم و الرضا ــ عليهما السلام ــ على قول بعضهم ·

٣ــ وقوعه في اسناد روايات تفسير القمي الذي وثق جميع رواة كتابه ·

٤ــ عده ابن شهرآشوب في ثقات الكاظم في الجزء الرابع من مناقبه ·

٥ــ وقوعه في اسناد كامل الزيارات ·

٦ــ توثيق الشيخ اياه في عدته · ولاجل هذا الوجه و الوجه الخامس و الرابع و الثالث وثقه السيد الاستاذ الخوئي (دام ظله) (١) لكن يضعف الاول بجهالة نصر و الثاني بجهالة البعض المذكور مع معارضة قوله بقول النجاشي و الشيخ وغيره ممن صرحوا بكون عثمان من الواقفة و ليس من اصحاب الرضا (ع) و الثالث و الخامس سا مر فبقي السادس و الرابع لكنهما متعارضان بطعن الشيخ بل النجاشي ايضا فيشكل الاعتماد على روايته خلافا للسيد الاستاذ الخوئي (دام ظله) حيث وثقه و خلافا لما ذهبنا اليه لحد الآن و لا سيما في كتابنا حدود الشريعة في محرماتها من اعتبار رواياته والله العالم ·

٧ــ قوله فيما لم يكن عندهم خلافه · أقول : هذا اما مــن

---

(١) ص ١٢٩ ج ١١ معجم رجال الحديث ·

اجتهاد الشيخ (ره) او نقل عمل الطائفة وعلى التقديرين لا نقبله لما مر من عدم كون الاوثقية من المرجحات السندية عندنا ، فغاية كلامه على تقدير الاحتمال الثانى انه اجماع منقول ، كما انا لا نقبل منه تسوية الطائفه بين المراسيل و المسانيد ، اذ اولا انه اجتهاد من الشيخ استنبطه ـ ظاهرا ـ من نقل الكشى اجماع العصابة على تصحيح ما يصح عن جميع و الحال انه لا يدل على مراد الشيخ و ثانيا ان الشيخ نفسه لم يلتزم بهذا الكلام فى كتابى الاخبار فقد ذكر فى باب العتق و احكامه رواية ابن ابى عمير عن بعض اصحابنا عن زرارة عن الباقر (ع) ثم قال : فاول ما فيه انه مرسل و ما هذا سبيله لا يتعارض به الاخبار المسندة (١) ·

و ثالثا : انه اجماع منقول غير حجة ·

فان قلت : كيف تقبل عمل الطائفة بروايات هؤلاء الدال على توثيقهم فانه ايضا اجماع منقول · قلت لو وثقهم الشيخ وحده لكان توثيقه حجة و نقل عمل الطائفة لا يقل عن توثيق الشيخ نفسه ففرق بين التوثيق و غيره من المسائل الاجتهادية فافهم جيدا ·

فان قلت: الشيخ (قده) لم يوثق رجال العامة المذكورين و لا نقل توثيقهم عن غيره ، و انما خبر عن عمل الطائفة بروايات هؤلاء لكن لا مطلقا بل فى فرض عدم المعارض ، فمن اين يستفاد الوثاقة

---

(١) ص ٢٥٦ ج ٨ من التهذيب و ص٢٦ ج ٤ من الاستبصار ·

حتى جاز العمل برواياتهم مطلقا ؟

قلت : عمل الطائفة يكشف عن وثاقتهم لا محالة لبعد احتفاف كل رواية رواياته من رواياتهم بالقرينة الخاصة ، فاذا ثبت وثاقتهم فقد تم المطلوب على ان التأمل الصادق في مجموع كلامه يدل على توثيق الشيخ اياهم فافهم وان المقام لا يخلو عن دقة وقد اشتبه الامر على صاحب قاموس الرجال (١) ولم يلتفت الى ما ذكرنا ٠

٨ـ ما افاد من رد روايات الغلاة بقول مطلق حتى وان كانوا ثقاة مبني على اعتبار الاسلام في الراوي وحيث ان الغالي غير مسلم لم يجز الاعتماد على روايته مطلقا ٠

---

(١) ص ١٣ ج ١ ٠

الفائدة السادسة والعشرون

حول المراجع الرجالية المهمة الموجودة بايدينا

١ ــ وهى اربعة :

١ ــ كتاب الكشى ، و يقال كما عن معالم العلماء ان اسمه : معرفة الناقلين عن الائمة الصادقين والظاهر من الفهرست ص٥٩ ان اسمه معرفة الرجال و من المؤسف انه ليس لدينا علم كثير بتاريخ مؤلفه محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى و لا باصل الكتاب، و صرح جملة من الاساطين ان كتاب الكشى لم يصل الى المتأخرين كالعلامة وغيره ، و انما الواصل اليهم و الينا هو ما رتبة الشيخ الطوسى و اختاره من اصل الكتاب و سبب الاختيار اما اصلاح اغلاطها وتجريد من رجال العامة كما نقل المحدث النورى (١) و قد استدلوا على ذلك بوجوه غير قطعية بل قابلة للنقاش فيها (٢) و العمدة تصريح

(١) ص ٥٣٠ ج ٣ ، مستدرك الوسائل .

(٢) لا ارى نفعا فى نقلها و الاشكال فيها فمن شاء فليراجع قاموس الرجال وغيره و مقدمة كتاب الكشى المطبوع . و من المؤسف ايضا ان هذه المقدمة غير نافعة و لم يكن كاتبها ماهرا فى الرجال و لا متبعا حتى يكتب شيئا مفيدا عن كتاب الكشى .

ابن طاووس على ما نقله المحدث النورى (١) من فرج المهموم حيث قال : و نحن نذكر ما روى عنه (اى عن الشيخ) فى اول اختياره عن خطه ، فهذا لفظ وجدناه : املأ علينا الشيخ الجليل الموثق ابو جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى ادام الله علوه كان ابتداء املائه يوم الثلاثاء السادس و العشرين من صفر سنة ۴۵۶ بالمشهد المقدس الشريف الغروى على ساكنه السلام فان هذه الاخبار اختصرتها من كتاب الرجال لابى عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى و اخترنا ما فيها ·

أقول : هذا الكلام انما يثبت ان الشيخ (ره) قد اختصر الكتاب المذكور و اما ان الموجود عندنا هل هو هذا المختصر اوالاصل فلا يثبته ·

و على الجملة لم يثبت عندى بدليل قاطع ان الكتاب الموجود هل هو من الكشى او من اختيار الشيخ ·

قال بعض اهل التتبع (٢) : و اما رجال الكشى فلم تصل نسخة صحيحة الى احد حتى الشيخ و النجاشى حتى قال النجاشى فيه : (كتاب كثير العلم و فيه اغلاط كثيرة) و تصحيفاته اكثر من ان

---

(١) ص ٥٣٠ ج ٣ مستدرك الوسائل ·

(٢) ص ۴٣ ، ۴۴ ج ١ قاموس الرجال ·

تحصى . وانما السالم منه معدود ... بل قلما تسلم روايته من رواياته عن التصحيف بل وقع فى كثير من عناوينه ، بل وقع فيه خلط اخبار ترجمة باخبار ترجمة اخرى ... ثم ان الشيخ اختار مقدار منه مع ما فيه من الخلط و التصحيف واسقط منه ابوابه و ان بقى ترتيبه لان غرضه كان مجرد معرفة حالهم المذكورة فيه دون من كانوا من اصحابه (ع) و القهبانى الذى رتب الاختيار اراد اصلاح بعض مافيه فزاد فى افساده .... ثم انه حدث فى اختيار من الكشى ايضا تحريفات غير ما كان فى اصله فانه شان كل كاتب الا انها لم تكن بقدر الاصل و لذا ترى نسخ الاختيار ايضا مختلفة لا سيما نسخة القهبانى فانها تختلف مع النسخة المطبوعة فى عنوان الحسن بن سعيد الاهوازى وعنوان محمد بن اسحاق صاحب المغازى الخ . (١)

أقول : هذا بعض كلام هذا الفاضل المتتبع و لكنه غير خال عن الافراط فى التنقيص .

و كتاب الكشى فيه امتياز التعرض غالبا لمدح الرواة و ذمهم سندا و يعد لاجله من احسن الكتب الرجالية و الفهرستات . وعدد المذكورين فيه حسب الارقام المطبوعة هو(٥٢٠) شخصا .

قال المحدث النورى فى خاتمة المستدرك ص ٥٣ ج٣ : و اعلم

---

(١) ص ٤٧ ، نفس المصدر .

انه قد ظهر لنا من بعض القرائن انه قد وقع فى اختيار الشيخ ايضا تصرف من بعض العلماء باسقاط بعض مافيه ، و ان الدائر فى هذه الاعصار غير حاو لتمام ما فى الاختيار و لم ار من تنبه لذلك و لا وحشة من هذه الدعوى بعد وجود القرائن ... ثم ذكر القرائن الاربعة . فراجع و لاحظ .

٢ـ فهرست الشيخ (قده) و هى متقدمة على تأليف رجاله كما يظهر من الكتابين (١) و قد احتوت على ترجمة (٩٠٩) مشخصا حسب ارقامها المطبوعة . و قد تصفحتها اليوم (١٢ رمضان ٩٢) فى دقائق معدودة فوجدت عدد من ضعفه فيها سبعة عشر شخصا تقريبا كما ان من وثقه او مدحه او اعتمد على كتابه يبلغ عددهم الى (١٠٨) شخصا تقريبا . و بذلك لا تكثر فائدة الفهرست مع انها من الاصول الرجالية و يزيد تعجب القارئ اذا لاحظ كلام الشيخ (قده) فى اول الفهرست حيث يقول : فاذا ذكرت كل واحد من المصنفين و اصحاب الاصول فلابد من اشير الى ما قيل فيه من التعديل و التجريح ، و هل يعول على روايته اولا ؟ وابين عن اعتقاده و هل هو موافق للحق او هو مخالف لان كثيرا من مصنفى اصحابنا و اصحاب الاصول ينتحلون المذاهب الفاسدة و ان كانت كتبهم معتمدة ... الخ . اذ مع وعده و التزامه بنقل المدح والجرح

(١) لاحظ الفهرست فى ترجمة زرارة ص ١٠٠ .

للرواة قد سكت عنهما فى الغالب المعظم . و هذا غريب ، و احتمال انه وعد نقل المدح و الجرح فيمن نقل فيه احد هما لا فى كل واحد منهم فلعل المعظم لم يعلم مدحهم و جرحهم مع انه خلاف ظاهر عبارته مقطوع البطلان فان فى المسكوت عنهم من يقطع بوثاقته كزرارة و الشيخ المفيد شيخه (فافهم) و الصفار و ابان بن عثمان وغيرهم و من هو مسلم ضعفه . و العدول عن الوعد و ما التزم الانسان على نفسه وان كان امرا ممكنا غير ان مثل هذا العدول عديم النظير فان اول من بدء بهم هم المسمون بابراهيم و هؤلاء تسعة و عشرون شخصا و قد سكت عن بيان حال معظمهم ، بل سكت عن اول رجل بدء به كتابه و هو ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى (فافهم) الا ان يقال ان كل من لم يتعرض له الشيخ فهو ثقة و ممدوح وانما نص على وثاقة من وثقه لجهة خاصة لكنه مع فرض صحته مخالف لوعده ايضا ثم ان غير واحد استظهروا من مقدمة الفهرست ان كل من تعرض له الشيخ فيها و لم يذكر مذهبه فهو شيعي و ان لم يكن اماميا .

أقول : لا بأس بهذا الاستظهار كما يظهر من مطالعة المقدمة المذكورة بتمامها وان لم ينف الشيخ ذكر كتب المخالفين و مصنفيهم بل له عبارة ربما تشعر بالخلاف و هي قوله : لان كثيرا من مصنفي اصحابنا و اصحاب الاصول . . . فترى انه لم يقيد اصحاب الاصول

بكونهم من اصحابنا . لكن التأمل فى تمام المقدمة يقضى بما قال هؤلاء الاعلام فلاحظ .

وهم ودفع :

قيل ان جميع من ذكره الشيخ فى الفهرست من الشيعة الامامية الا من نص فيه على خلاف ذلك من الرجال الزيدية و الفطحية و الواقفيه و غيرهم كما يدل عليه وضع هذا الكتاب فانه فى فهرست كتب الاصحاب و مصنفاتهم دون غيرهم من الفرق و كذا كتاب النجاشى (قده) فكل من ذكر له ترجمة فى الكتابين فهو صحيح المذهب ممدوح بمدح عام يقتضيه الوضع لذكر المصنفين العلماء و الاعتناء بشأنهم و شأن كتبهم و ذكر الطريق اليهم و ذكر من روى عنهم ومن رووا عنه . و من هذا يعلم ان اطلاق الجهالة على المذكورين فى الفهرست و النجاشى من دون توثيق او مدح خاص ليس على ما ينبغى انتهى .

أقول : عبارة الشيخ المذكورة سابقا كالصريحة على خلاف هذا الاستظهار كما عرفت . و اما ما استظهره هذا القائل من كتاب النجاشى فسيأتى بحثه .

و اما استفادة المدح لكل من تعرض له الشيخ ففيها اشكالان : اولهما ان مجرد العلم والفقاهة و تأليف كتاب لا يدل على

وثاقة احد وكذا مجرد ذكر كتبهم وذكر من رووا عنه ليس توثيقا ومدحا له . و ترى الشيخ (قده) يقول فى اسماعيل بن على رزين الخزاعى ... وكان مختلط الامر فى الحديث يعرف منهو ينكر ، وله كتاب تاريخ الائمة (ع) اخبرنا عنه برواياته كلها الشريف ابو المحمدى . و سمعنا هلال الحفار يروى عنه مسند الرضا (ع) وغيره فسمعنا منه واجاز لنا باقى رواياته (ص ٣٦ الفهرست) و يقول فى احمد بن محمد بن سيار ... و يعرف بالسيارى ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية كثير المراسيل و صنف كتبا كثيره .... و اخبرنا بالنوادر وغيرها (اى بكتبه) جماعة من اصحابنا ...

ثانيهما ان الشيخ نفسه ينفى هذا المدح العام المزعوم فانه يقول (فاذا ذكرت كل واحد من المصنفين واصحاب الاصول فلابد من ان اشير الى ما قيل فيه من التعديل و التجريح و هل يعول على رواياته اولا) فهو (قدة) لا يرى مجرد ذكر احد مع كتابه او اصله موجبا للعمل و الاعتماد برواياته ، بل يرى من الواجب (كما يدل عليه كلمة : فلابد) ذكر التعديل و التجريح و ما يصح لاجله التعويل على رواياته . فما ذكره هذا القائل افراط .

٣ــ كتاب رجال الشيخ ، و قد الفه لمجرد ذكر الرواة عن النبى و الائمة عليهم السلام بعد الفهرست و لم يوثق و لم يضعف (بلفظ التوثيق والتضعيف من اصحاب النبى (ص) والائمة الاربعة اميرالمؤمنين

و ابنيه الحسنين و السجاد (ع) احدا و انما استعمل لفظى الثقة و الضعيف فى اصحاب الباقر و من بعده من الأئمة (ع) ٠

وعد بعض الفضلاء الاسماء المذكورة فيها فانهاه الى زهاء (٨٩٠٠) اسما (١) و لكنهما حسب حسابى ـ غير القطعى ـ ظهرت اقل منها بكثير ٠ و ان شئت ان تحيط ببعض خصوصيات للكتاب المذكور فانظر الى هذا الجدول مع الالتفات الى عدم كونه قطعيا ٠ فانا لم ندقق النظر فى التعداد الى حد اليقين ٠

اسم المعصوم	تعداد اصحابه	الثقة اوالممدوح	الضعيف ولولكونه غاليا
النبي الاكرم (ص)	٤٧٠	٣	١
امير المؤمنين (ع)	٤٤١	٢١	١١
الحسن (ع)	٤٢	١	١
الحسين (ع)	١١٩	ـ	ـ
السجاد (ع)	١٦٦	١	ـ
الباقر (ع)	٤٦٦	٧	١
الصادق (ع)	٣٢٤٦(٢)	٦	٩
الكاظم (ع)	٢٧٣	٣١	٥

(١) كما هومكتوب على ظهر الكتاب المذكور من الطبعة الحديثة

(٢) قيل بكونهم (٣٠٥٠) شخصا لاحظ ص٢ ٥ سماء المقال ٠

اسم المعصوم	تعداد اصحابه	الثقةاوالممدوح	الضعيف ولولكونه غاليا
الرضا (ع)	٣١٨	٤٦	٨
الجواد (ع)	١١١	١١	٤
الهادی (ع)	١٨٤	٢٦	١٤
العسکری (ع)	١٠٣	١١	٣
فی باب من لم یر عنهم(ع)	٤٩٩	٥١	١٧
المجموع	٦٤٦٨	٢١٥	٧٣

و لیلتفت القاری ان فی الاسماء مکررات فی بعض اصحاب الائمة (علیهم السلام) و لم نحذفها فی التعداد ۰

ثم انه من العجیب انه لم یوثق و لم یضعف من اصحاب الصادق ــ علیه السلام ــ مع تلك الکثرة المکثرة الاعد دضئیلا غیر قابل للالتفات الیه ، مع انه وثق من اصحاب الکاظم و الرضا (ع) عددا کثیرا بالنسبة الی تعداد اصحابهما ۰

و لو ان الشیخ التفت الی قدر توثیقاته و تجریحاته واهمیتهما بالنسبه الی الاجیال القادمة و الا زمان الآتیة کامثال زماننالا تعب نفسه الزکیة فیها حتی لا یخلوا ذکر احد عن مدحه او جرحه اللهم الا من لم یتمکن الشیخ من استعلام حاله ۰

و الخلاصة ان رجال الشیخ فی حد نفسه و لغایته کتاب مفید

شكر الله مساعيه غير انه لم يفد فائدة مهمة تامة لعلم الرجال الباحث عن احوال الرواة وثاقة و ضعفا اذ لعل الرجالي و لو مع سعة نظره في اثبات المدح و الوثاقة كالسيد الداماد و المولى الوحيد و نحوهما من المحققين (قدس الله اسرارهم الشريفة) لا يستنبط منها مدح ثلاث مائة راو و الله العالم .

و اعلم ان التدبر في كتابي الشيخ (قده) يقضي جزما بان استنباط الاحكام من الاخبار الاحاد لم يكن عنده وعند من سبقه من المجتهدين الكرام على مجرد صحة السند و صداقة الراوي والا لتعرض الشيخ لحال الرواة المذكورين في كتابه و بين صدقهم او كذبهم او جهالتهم فانه المجتهد المتضلع و الفقيه الماهر فلا يعقل غفلته وعدم التفاته بدعوى انه عالم رجالي غير متوجه الى متطلبات الفقه و حاجات الاجتهاد بل كان على القرائن الخارجية عن السند غالبا المورثة للاطمينان بصدور الرواية و ربما كان على صداقة الراوي و قد سبق ذكر بعض تلك القرائن و لكنهما قد اختفيت غالبا في هذه الاعصار فاصبحت صداقة الراوي ذا اهمية بالغة .

ثم ان الشيخ بعد ذكر جملة من الرواة يقول انه مجهول . فيحتمل ان يكون المراد جهالة صحبه او جهالة روايته . او جهالة حاله و لو من غير جهة المدح و الذم و اما احتمال رجوع الجهالة

الى المدح و الضعف فهو احتمال مرجوح للاطمينان بان المجهولين من هذه الجهة كثير عند الشيخ فتأمل و لعل ارجح الاحتمالات هو الاحتمال الثالث فوزانه وزان قول النجاشي في ترجمة عبد الله بن ابي خالد : لا يعرف باكثر من هذا ص ١٧٠ رجاله ·

٤ـ كتاب رجال النجاشي الذى من مشائخ الشيخ الطوسي (قدهما) المتقدم منه وفاتا بعشرة سنين ، و انما اخرنا ذكر كتابه عن رجال الشيخ و فهرسته لانه متاخر عنهما تأليفا كما يظهر من ترجمة النجاشي للشيخ حيث ذكرهما في تأليفه ص ٣١٦ و العجب من الشيخ الطوسي حيث لم يتعرض لذكر النجاشي لا في فهرسته ولا في رجاله مع انه من مشائخه (١) و النجاشي ايضا لم يذكر قرائة الشيخ عليه بل قال : جليل من اصحابنا ثقة عين من تلامذة شيخنا ابي عبد الله (يريد به الشيخ المفيد ره) ·

ثم ان هذا الكتاب الذى تسميته بالفهرست انسب منها بالرجال كما لا يخفى على البصير بالاصطلاحات (٢) انفع الكتب الرجالية و اتقنها فقد تعرض لترجمة اكثر من الف و مأتين شخص و وثق

---

(١) كما عن العلامة في اجازته الكبيرة ·

(٢) ليس هذا ايراد على النجاشي فانه صريح في اول الجزء الثاني من كتابه ص ١٥٧ بان كتابه فهرست اسماء مصنفي الشيعة (بناء على ان المقدمة منه) و انما الاشكال على من سماه برجال ←

و مدح (١) اكثر من ستمائة و اربعين رجلا و ضعف ما يقرب من مائة شخص (٢) مع انه لم يلتزم في اول كتابه بذكر التوثيق و التجريح كالشيخ الطوسي . نعم وعد به في اول الجزء الثاني من كتابه . ثم انك ترى النجاشي يوثق الرّجل بلا نسبة الى احد الا نادرا و لكنه ينسب التضعيف الى غيره في جملة كثير من الموارد و لعلها الاغلب .

و مما ينبغي ذكره ان الظاهر ممن يعنونه النجاشي في كتابه هو كونه اماميا اثني عشريا كما يظهر من اول كتابه (٣) وهذا مخصوص به و ليست الاصول الثلاثة الرجالية المتقدمة واجدة لهذه المزية ، فيحكم بايمان كل من تعرض له النجاشي و لم ينص على خلافه . نعم في بعض الموارد عدل (قده) عن هذا الاصل

ــ النجاشي كما هو المشهور الآن . ثم انه قيل ان الرجال ما كان مبنيا على الطبقات دون مجرد ذكر الاصول والمصنفات فانه يسمى بالفهرست . وقيل ايضا ان كتب الرجال العام على انحاء منها بعنوان الرجال المجرد و منها بعنوان تاريخ الرجال و منها بعنوان الفهرست و منها بعنوان الممدوحين و المذمومين و منها بعنوان المشيخة و لكل واحد غرض خاص .

(١) او يستفاد المدح من كتابه كما في مشائخه على رأي السيد الاستاذ

(٢) لم تحذف المكررات ان كانت .

(٣) لكنه ليس بثابت كل الثبوت لاحتمال ان يكون مراده مطلق الشيعة دون الامامية فلاحظ اول كتابه و اول الجزء الثاني منه .

ولم ينبه على فساد مذهبه كما في عبد الله بن بكير والسكوني وغيرهما كما يظهر للمتتبع ، كما انه سكتا عن توثيق جملة من الاجلاء اذ من البعيد توقف النجاشي في وثاقة مثل هؤلاء او اعتقاده عدمها فيهم ، فكان بوسعه ان يجعل كتابه انفع مما كان عليه الان .

وعذره عندي انه لم يكن يعلم ان توثيقاته تصير بعد مدة من الزمن ذات اهمية عظيمة بحيث تدخل فيما يتوقف عليه استنباط الاحكام الشرعية !!

فوائد :

الاولى : تولد النجاشي في صفر سنة ٣٧٢ و توفي في جمادى الاولى سنة ٤٥٠ كما في الخلاصة ص ٢١ و الشيخ الطوسي (قده) توفي سنة ٤٦٠ و كان ولادته في رمضان سنة ٣٨٥ .

الثانية : يقول المحدث النوري (ره) : بل الظاهر من الطائفة تقديم قوله و لو كان ظاهرا على قول غيره من ائمة الرجال في مقام المعارضة في الجرح و التعديل و لو كان نصا . و قال الشهيد في المسالك : ظاهر حال النجاشي انه اضبط للجماعة و اعرفهم بحال الرجال .

و قال العلامة الطباطبائي و بتقديمه صرح جماعة من الاصحاب نظرا الى كتابه الذي لا نظير له في هذا الباب (١) و استدلوا على

(١) ص ٥٠١ ج٣ المستدرك .

ذلك بوجوه نذكرها ملخصا ·

١ـ تأخر تصنيف كتاب النجاشي عن كتابي الشيخ في الرجال و هما اجل ما صنف في هذا العلم و كانا للنجاشي من الاسباب الممدة و زاد عليها شيئا كثيرا و خالف الشيخ في كثير من المواضع و الظاهر في مواضع الخلاف وقوفه على ما غفل عنه الشيخ ·

٢ـ ما علم من تشعب علوم الشيخ (ره) و هو يقتضي تقسيم الفكر و توزع البال و لذا اكثر عليه النقض والايراد بخلاف النجاشي فانه عني بهذا الفن فجاء كتابه فيه اضبط و اتقن ·

٣ـ استمداد هذا العلم من علم الانساب و الآثار و اخبار القبائل و هذا ما عرف للنجاشي و دل تصنفيه فيه كما يظهر من استطراده بذكر الرجل اولا و اخوانه و اجداده و بيان احوالهم و منازلهم حتى كانه واحد منهم ·

٤ـ كون اكثر الرواة عن الائمة (ع) من الكوفة و النجاشي كوفي من وجوه اهل الكوفة فهو اخبر باحوالهم ظاهرا ·

٥ـ ما اتفق للنجاشي من صحبة الشيخ العارف بهذا الفن الخبير بهذا الشأن احمد بن الحسين الغضائري فقد اخذ عنه و قرء عليه و لم يتفق ذلك للشيخ الطوسي (ره) و كذا صحبة غير الغضائري من المشائخ ·

قلت : لا شك لمن راجع كتاب النجاشي في مهارته و تبحره في

هذا الفن . و اما الوجوه المذكورة لاثبات فضليه من غيره فيه فان تمت باجمعها لم توجب تقديم قوله على قول الشيخ الطوسي (قدهما) لعدم الدليل على تقديم قول الافضل على قول الفاضل في الاخبارات اللهم الا ان يحصل الاطمينان منها بصحة قول النجاشي في مورد الاختلاف ، لكنها غير مورثة له و عليه فالصحيح هو الحكم بالتساقط في ما اذا تعارض فيه قوله بقول الشيخ و غيره ممن يكون قوله حجة في نفسه .

الثالثة قال المحقق الداماد في محكي الرواشح : قد علم من ديدن النجاشي ان كل من فيه مطعن و غميزة ، فانه يلتزم ايراد ذلك البتة فمهما لم يورد ذلك و ذكره من دون ارداف ذلك بمدح او ذم اصلا كان ذلك آية ان الرجل سالم عنده عن كل مطعن و مغمزة . . . وعقبه المحدث النوري بقوله : و هو كلام متين فان عد الرجل من علماء الشيعة و حملة الشريعة و تلقى العلماء منه و بذل الجهد و تحمل المشاق و شد الرحال في البلاد و جمع الكتب في اساميهم و احوالهم و تصانيفهم دليل على حسن حاله وعلو مقامه (١) .

أقول : امثال هذه الكلمات من غيرهما ايضا كثيرة في هذا

---

(١) لاحظها في خاتمة المستدرك ص ٥٠١ و ص ٥٠٢ ج ٣ .

الموضع (١) اما كلام هذا المحدث الجليل فواضح الضعف لنقضه بالضعفاء الذين صرح الشيخ و النجاشي و غيرهما بضعفهم و مع ذلك ذكروهم فى كتبهم و بذلوا الجهد و تحملوا المشاق و شدوا الرحال فى البلاد و جمعوا الكتب فى اساميهم ... و استلزامه مدح جميع الرواة المذكورين فى الكتب الرجالية المجهول حالهم ، من دون ان يختص بخصوص كتاب النجاشي . و حل المطلب ان غرض الشيخ و النجاشي فى فهرستهما هو ذكر من كان له مصنف او اصل لغرض صرحا به و غرض الشيخ فى رجاله هو ذكر من روى عن النبى و الائمة (ع) و ليس غرضهما ذكر الممدوحين و الثقات فقط ليقال ما يقال .

و هذا واضح بل مع ان غرض المتأخرين من الرجاليين فى تأليفهم هو البحث عن وثاقة الرواة و مدحهم يذكرون الكثير من المجهولين الذين لا يعلمون احوالهم فلاحظ خلاصة العلامة الى تنقيح المقال و معجم رجال الحديث . و اما ما استنبطه المحقق الداماد من ديدن النجاشي فليته يدلل و يستشهد عليه ليكون اقرب الى القبول عند غيره فانه الآن لدى يشبه الاخبار بالغيب و لا مجال للاعتماد عليه بوجه .

الرابعة : حكم جمع بوثاقة مشائخ النجاشي استنادا الى عدة

---

(١) ص ٢٩٨ ج٣ مستدرك الوسائل .

من كلماته لكن الحكم باطلاقه غير ثابت بل لا بد من تقيده بامرين

الاول : احراز كون الشيخ ممن روى عنه النجاشي .

و لذا رد بعضهم وثاقة بن عبدون بعدم ثبوت رواية النجاشي عنه و ان كان من مشائخه .

الثاني : ما مر في الفائدة السادسة في ص ٢٥ هذا الكتاب فراجعه .

تنبيه مهم :

للامامية كتب كثيرة في علم الرجال الفوها في اوائل انتشار علومهم و كتاب الكشي ليس اول كتاب صنف فيه بل اول كتاب يوجد الآن عندنا و اما المؤلفات السابقة عليه فلم تصل الينا و هي كثيرة جدا و اليك بعض الشواهد :

فمنها قول الشيخ في محكي العدة : انا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الاخبار فوثقت الثقات منهم و ضعفت الضعفاء و فرقت بين من يعتمد على حديثه و روايته و بين من لا يعتمد على خبره ، و مدحوا لممدوح منهم و ذموا المذموم و قالوا فلان متهم في حديثه و فلان كذاب ... و غير ذلك من الطعون التي ذكروها و صنفوا في ذلك الكتب ...

و منها قول النجاشي في غير واحد من فهرسته : ذكره اصحاب الرجال . ذكر في الفهرستات. ذكره اصحابنا في الرجال .

و منها ما ذكره السيد الاستاذ الخوئي دام ظله(١): و قد بلغ عدد الكتب الرجالية من زمن الحسن بن محبوب الى زمان الشيخ زهاء خمسمائة كتاب على ما يظهر من النجاشي و الفهرست . وقد جمع ذلك البحاثة الشهير المعاصر الشيخ آقا بزرگ الطهراني في كتابه مصفى المقال انتهى .

أقول هذا الادعاء عجيب و ليس عندي مصفى المقال حتى انظر الى معدوداته في الكتب الرجاليه و لعله ادخل فيها كتب التواريخ و المثالب و المناقب و نحو ذلك مما يرتبط بعض ابحاثها ببعض الرجال و الا فلا يبلغ عدمها في فهرستي الشيخ و النجاشي الى خمسمائة جزما .

و كيفما كان علم الرجال قد نشأ قديما عند الامامية و هذا الحسن بن محبوب المتولد في عام ١٧٩ ق ، قد الف كتابا في الرجال (المشيخة) و لا دليل على ان من سبقه زمانا لم يكتب في هذا العلم كتابا . و اليك اسماء بعض من الف في هذا العلم كتابا نذكره من فهرستي النجاشي و الشيخ (قدهما) .

---

(١) ص ٥٥ و ص ٥٦ ج١ مدخل المعجم .

١ـ الحسن بن علي بن فضال المتوفى عام ٢٢٤ له كتاب في الرجال ص ٢٨٦ النجاشي ·

٢ـ ابنه علي بن الحسن له كتاب في الرجال ص ١٩٦ النجاشي

٣ـ احمد البرقي المتوفى عام ٢٧٤ له كتاب في الرجال و كتاب الطبقات ص ٥٩ النجاشي ·

٤ـ احمد بن الحسين فقد جمع كتاب المشيخة ص ٦٢ النجاشي

٥ـ احمد بن علي العقيقي له كتاب تاريخ الرجال ·

٦ـ احمد بن محمد المتوفى عام ٤٠١ صاحب الكتاب المشتمل على معرفة الرجال ص ٦٧ ·

٧ـ احمد بن محمد بن عمار له كتاب كبير في الممدوحين و المذمومين ص ٧٤ النجاشي ·

٨ـ احمد بن محمد الزيدي المتوفى سنة ٣٣٣ له سبعة كتب في الرواة و الرجال ·

٩ـ عبد العزيز بن يحيى الجلودي ص ١٨٠ النجاشي ·

١٠ـ حميد بن زياد المتوفى عام ٣١٠ له كتاب الرجال وكتاب من روى عن الصادق ص ١٠٢ النجاشي ·

١١ـ حمزة بن القاسم له كتاب من روى عن الصادق (ع) من الرجال ص ١٠٨ ·

١٢ ــ سعد بن عبد الله المتوفى عام ٣٠١ او عام ٢٩٩ له كتاب مناقب الرواة و كتاب مثالب الرواة ص ١٣٤ ٠

١٣ ــ عبد الله بن جبلة الواقفى له كتاب الرجال ص ١٦٠ ٠

١٤ ــ محمد بن عيسى من اصحاب الجواد (ع) له كتاب الرجال ص ٢٥٧ النجاشى ٠

١٥ ــ محمد بن الحسن المحاربى له كتاب الرجال ص ٢٥٧ النجاشى ٠

١٦ ــ محمد بن عمرو الجعابى مؤلف كتاب الشيعة من اصحاب الحديث و طبقاتهم و كتاب من روى الحديث من بنى هاشم ومواليهم و كتاب اخبار بغداد و طبقات اصحاب الحديث بها ص ٣٠ النجاشى

١٧ ــ ثقة الاسلام الكلينى (رض) له كتاب الرجال ص ٢٩٢ ٠

و قد ذكر شيخ الطائفة ايضا بعض هؤلاء و غيرهم فى فهرسته فلاحظ صفحات ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ١٠١ ، ١١٨ ، ١٢٣ وغيرها ٠

خاتمة :

عدد اسماء الرواة فى رجال المامقانى حسب حسابه(ره) ١٣٣٦٥ شخصا ٠ و الثقات منهم على زعمه ١٣٢٨ شخصا تقريبا و الحسان منهم ١٦٦٥ شخصا تقريبا و الموثقين منهم ٤٦ شخصا تقريبا والباقون

ما بين مهمل و ضعيف و مجهول هذا ذكره الفاضل المذكور فى ص ١٦٩
ج ١ من كتابه و لكنه على مبناه فان الاصح عندنا ادراج جملة من
ثقاته فى الحسان و المجهولين و جملة من حسانه و موثقيه فى
المجهولين و جملة من ضعفائه فى الثقات و الاقويا و قد وجدنا
رواة لم يذكرهم هو فى كتابه ولا غيره فى غيره ٠

الفائدة السابعة و العشرون

فــى النقد على الفاضــل الاردبيلـــى

قال العلامة المتتبع الشيخ محمد بن على الاردبيلى فى آخــر مقدمة كتابه جامع الرواة : و بالجملة بسبب نسختى يمكن ان يصيــر قريب من اثنى عشر الف حديث او اكثر من الاخبار التى كانت بحسب المشهور بين علمائنا ــ رضوان الله عليهم ــ مجهولة او ضعيفـــة او مرسلة معلومة الحال و صحيحة لعناية الله تعالى و توجه سيدنـــا محمد و آله الطاهرين ــ صلواة الله عليهم اجمعين ــ و ليعلـــم ايضا ا ن فى اول امرنا كنا لا نعتمد الا على قرائن كثيرة قويـــة ، فلما ظهر لنا بالتتبع ان فى ترجيح بعض الاسماء على بعض بحسب المشهور ترجيحا بلا مرجح او ترجيح مرجوح ، و الترجيح بحســـب القرينة الضعيفة اولى من الترجيح بلا مرجح او ترجيح مرجوح اعتمدنا بعض المواضع بقرينة قليلة ضعيفة ايضا .

اقول: الذى يظهر من كلامه الاول الى الآخر (فى المقدمة) ان السبب فى تصحيح اثنى عشر الف حديث امور حصلها بجهده فـــى مدة خمسة و عشرين سنة كما قيل .

١ ــ رفع الجهالة و الاشتراك عن الراوى بذكر الراوى عنـــه و

المروى عنه ٠

٢ـ وجدان بعض الاخبار المادحة لبعض الرواة ، حيث لم يذكرها علماء الرجال ٠

٣ـ وجدانه رواية بعض الثقات عن الامام و الحال ان علماء الرجال لم ينقلوا ان هذا البعض روى عن الامام فتصير بهالروايات المضمرة معتبرة ٠

٤ـ ان رواية جمع كثير من الثقات و غيرهم عن شخص واحد تفيد انه كان حسن الحال او كان من مشائخ الاجازة ٠ الى غير ذلك مما ذكره (قده) ٠ و فى اكثر ما افاده نظر ومنع و ننبه على بعض الايرادات ٠

فمنها قوله : و الترجيح بحسب القرينة الضعيفة .الخ و هوعجيب فانه يتم اذا كان الترجيح فى نفسه واجبا ٠ لا مطلقا ٠ و نحن نقول ان الظن يحرم العمل به ، فان حصل الاطمينان بتميز الاسماء المشتركة بعضها عن بعض فهو ، و الا فيجب التوقف و لا يجوز الترجيح سواء كان بلا مرجح او بمرجح ضعيف ظنى فان الظن غير المعتبر كالشك فى عدم جواز العمل به فكلامه ساقط جدا ٠

فمنها ، ان رواية جمع من الثقات عن شخص لا يدل على حسن حاله كما مر ٠ و منها ان الرواية المادحة انما تصير دليلا اذا صح سندها لا مطلقا كما تخيله غيره ايضا من بعض الرجاليين و العمدة

فى كلامه و كتابه هو امتياز الراوى عنه و المروى عنه(١) و الانصـــاف انه مفيد فى الجملة . و لكن قال بعض الفضلاء من الرجاليين فـــى كتابه قاموس الرجال ص ٩ ج١ : اشتهر من عصر الطريحى والكاظمى و العاملى و محمد الاردبيلى و هم متقاربوا العصر تمييـــزالمشتركين من الرواة فى الاسماء و الكنى بالرواه عنهم و من روو عنه وقد استقصى ذلك الاخير منهم فى كتابه جامع الرواة الذى صنفه فى عشرين سنـة (٢) كالكافى و الوسائل ذاكرا كل راو و مرويا عنه من اخبار الكتـــب الاربعة . و لم اقف على تعرض من قبلهم لذلك ، و هو تخليـــــط و خبط و تحقيقه : ان الاصل فى التعريف بالراوى رجال البرقـــى ثم رجال الشيخ و الغالب فى الاول بيان ان فلانا لا يعرف الا من طريق فلان فعرف كثيرا من اصحاب الصادق(ع) برواية ابن مسكـــان عنهم و بعضهم برواية ابان و بعضهم برواية على بن الحكم وبعضهـــم

---

(١) و لذا قال السيد البروجردى(قده) فى مقدمة له على كتابـه فالامتياز القيم الذى اوجب تقديرنا له انما هو لكتابه جامع الـــرواة باعتبار ما فيه من جمع رواة الكتب الاربعة و ذكر من رووا عنه و مـــن روى عنهم و تعيين مقدار رواياتهم و رفعه بذلك بعض النقص عـــن كتب الرجال . . . اقول لكن كتاب سيدنا الاستاذ الخوئى احســـن من جامع الرواة بكثير فى رفع هذه النقيصة .

(٢) بل فى خمسة و عشرين سنة كما حكى عن مؤلفه .

برواية سيف و بعضهم برواية يونس بن يعقوب و حينئذ فيدل على حصر المروى عنه في الراوى ، بمعنى ان الرجل لم يرو عنه غير هذا الراوى لا ان هذا الراوى لم يرو عن غير ذلك الرجل كما هو مدعاهم كما ان الغالب في الثانى بيان الطبقة بالراوى او المروى عنه او هما معا ، فلا يدل على الحصر في واحد منهما فعرف في (لم) كثيرا منهم برواية حميد بن زياد النينوائى وهارون بن موسى التلعكبرى عنهم ...

و بالجملة لا يصح الحكم بحصر الراوى الا بالتصريح كما في ابان بن عمر فقالوا انه لم يرو عنه الا عبيس كما لا يصح الحكم بعدم الروايةالا بالتصريح كقول الكشى ان يونس لم يرو عن ابن الحلبى .

أقول : ما ذكره موجه في الجملة الا المناط في القبول و الرد هو الاطمينان و كثيرا ما يحصل بملاحظة الراوى و المروى عنه فاطلاق كلامه كاطلاق كلام الاردبيلى و غيره ممنوع و الحق هو التفصيل و اناطة الحجة بالاطمينان و هو يختلف باختلاف الاشخاص و الاحوال و لا ضابط له . و لو اغمض النظر عنه لم يكن التصريح ايضا حجة كما لا يخفى لان عدم الوجدان اعم من عدم الوجود الا ترى ان الكشى و النجاشى قالا ان ابن مسكان لم يرو عن الصادق (ع) الا حديث من ادرك المشعر و الحال انه روى عنه كثيرا و لا يمكن رمى رواية عن الصادق (ع) بالارسال لاجل تصريح

النجاشي وغيره كما فعله بعض الغافلين او احتمله ·

نعم ظاهر قول ابن مسكان : قال الصادق (ع) :او سمعت الصادق يقول ··· لا يترك بنص النافى لان عدم الوجدان اعم من عدم الوجود ·

الفائدة الثامنة والعشرون

تصحيح قسم من المراسيل

قال السيد المحقق الداماد (ره) فـي محكى الرواشح السماوية اذا قيل فى الحديث رجل عن ابى عبد الله (ع) فهو اما محمد بن حمزة اليتمى الفاضل الثقة، وهو الذى روى فى الفقيه عنه الحديث المتضمن لحد كثرة السهو. او محمد بن حمزة الثمالى الممدوح وهو الذى يروى عنه ابن ابى عمير ومحمد بن سنان. واما ثعلبة بن ميمون ابو اسحاق الفقيه النحوى. ثم قال: فهذه فائدة جليلة قد اخذتها واستفدتها من كتاب الرجال للشيخ رحمة الله تعالى.

أقول: لا تحضرنى الرواشح حتى اطمئن بصدور هذه العبارة بعينها من السيد المذكور. وعلى تقدير وجودها ليته ذكر محل الاخذ والاستفادة من رجال الشيخ. وعلى كل فعندى هذا القول غريب جدا بل هو كالرجم بالغيب ولا اعتبار به.

الفائدة التاسعة و العشرون

فى تميز بعض المشتركات

قيل : صرح جمع من اساطين الفن بانه اذا روى موسى بن القاسم عن على عنهما فالظاهر ان عليا هو على بن الحسن الطاطرى و المراد بضمير التثنية محمد بن حمزة و درست كما يفيده كلام الشيخ (ره) فى باب كفارات التهذيب . و اذا روى احمد بن محمد عن العباس فان قيد العباس بابن موسى الوراق او بابن معروف فهو و الاشتراك بينهما و اذا روى محمد بن على بن محبوب اواحمد بن محمد بن يحيى او سعد بن عبد الله عن العباس على الاطلاق فهو ابن معروف كما يستفاد من بعض الاسانيد .

و اذا روى فضالة عن ابان فهو ابان بن عثمان كما نص على ذلك الشيخ فى زيارات الجزء الاول من التهذيب و اذا روى عن ابن سنان فهو عبد الله كما وقع التصيص عليه فى بعض الاحاديث و اذا روى عن الحسين بن عثمان كما وقع التصريح به فى بعض الاخبار .

وعن العلامة (قده) فى فوائد الخلاصة : ان الشيخ وغيره ذكروا فى كثير من الاخبار سعد بن عبد الله عن ابى جعفروالمراد

بابى جعفر احمد بن محمد عيسى و اذا وردت رواية عن ابن سنان فان كان المروى عنه الصادق (ع) بلا واسطة او بتوسط عمر بن زيد او حفص الاعور او ابى حمزة فالمراد به عبد الله لا محمد ، و ان كانا اخوين كما حكى عن الشيخ (ره) و ان كان المروى عنه الرضا او الجواد فهو محمد لا عبدالله لان محمدا لم يرو عن الصادق(ع) وعبد الله لم يلق الرضا (ع) و انما هما مشتركان فى الكاظم (ع) فيميز حينئذ بما مر فى كل منهما من التمييز بالراوى عنه و اذا وردت رواية عن محمد بن قيس مشترك بين ثقتين و حسن وضعيف و مجاهيل و حينئذ فان كانت الرواية عن الباقر فالظاهر انه الثقة ان كان الراوى عنه عاصم بن حميد او يوسف بن عقيل اوعبيد ابنه لتصريح النجاشى برواية هؤلاء عنه ، بل لا يبعد كونه الثقة اذا روى عن الباقر عن على (ع) لان كلا من البجلى و الاسدى صنف كتاب القضايا لامير المؤمنين (ع) كما نص على ذلك النجاشى و مع انتفاء هذه القرائن فان كانت الرواية عن الباقر و الصادق(ع) يتوقف فى ذلك للاشتراك بين الثقة و الضعيف ·

أقول : العبرة بحصول الاطمينان فى كل مورد و الا فلابد من التوقف اى عدم حجية الرواية ·

و فى بعض هذه المذكورات اشكال او منع ، و فى بعضها قوة و متانة ·

الفائدة الثلاثـــون

حـــول طبقـــات الـــــرواة

قال المحدث النوري(ره) فى خاتمة مستدركه ص ۴۰۶ ج۳ فـــى ترجمة الشيخ عبد اللطيف تلميذ الشيخ البهائى و صاحبى المعالـم و المدارك : و هو اول من اشار الى طبقات الرواة فى اصحابنا ·

قال : و حيث ان معرفة الراوى ضرورية جعلت الطبقات ست :

۱ــ طبقة الشيخ المفيد ·

۲ــ طبقة الصدوق ·

۳ــ طبقة الكلينى ·

۴ــ طبقة سعد بن عبد الله ·

۵ــ طبقة احمد بن محمد بن عيسى ·

۶ــ طبقة ابن ابى عمير و ما بعده ·

و تبعه بعده التقى المجلسى فى شرح الفقيه لكنه جعلها اثنى عشرة :

۱ــ للشيخ الطوسى و النجاشى و اضرابهما ·

۲ــ للشيخ المفيد و ابن العضائرى و امثالهما ·

۳ــ للصدوق و احمد بن محمد بن يحيى و اشباهما ·

٤ـ للكلينى و امثاله ·

٥ـ لمحمد بن يحيى واحمد بن ادريس وعلى بن ابراهيم·

٦ـ لاحمد بن محمد بن عيسى و محمد بن عبد الجبار و احمد بن محمد بن خالد و اضرابهم ·

٧ـ للحسين بن سعيد و الحسن بن على الوشاء و امثالهما ·

٨ـ لمحمد بن ابى عمير و صفوان بن يحيى و النضر بن سويد و امثالهم ·

٩ـ لاصحاب الصادق (ع) ·

١٠ـ لاصحاب الباقر (ع) ·

١١ـ لاصحاب السجاد (ع) ·

١٢ـ لاصحاب امير المؤمنين و الحسنين (ع) ·

و ابن حجر عسقلانى من العامة ايضا جعل فى التقريب رواتهم من الصحابة و التابعين و من تلاهم اثنا عشر طبقة الا ان ميزانه غير ميزان اصحابنا و لا داعى لنا الى نقله · انتهى كلامه ·

أقول : لم يعلم وجه صحيح لبناء هذه الطبقات، و لم يعلم اهمال تسمية الطبقة الثامنة باسم اصحاب الكاظم (ع) و الطبقة السابعة باسم اصحاب الرضا (ع) و لا ثمرة مهمة له ·

الفائدة الاحدى و الثلاثـون

حول اصحاب الاجماع

قال الكشى فى ص٢٠٦ رجاله تحت عنوان تسمية الفقهاء مـن اصحاب ابى جعفر و ابى عبد الله(ع) : اجتمعت العصابة علـى تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابى جعفر و اصحاب عبد اللـه عليهما السلام و انقادوا لهم بالفقه فقالوا : افقه الاولين ستة زرارة و معروف بن خربوذ و بريد و ابو بصير الاسدى و الفضل بـن يسار و محمد بن مسلم الطائفى . قالوا و افقه الستة زرارة و قـال بعض مكان ابى بصير الاسدى ابو بصير المرادى و هو ليث بـن البخترى .

و قال فى صفحة ٣٢٢ تحت عنوان : تسمية الفقهاء من اصحاب ابى عبد الله(ع) اجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عن هولاء و تصديقهم لما يقولون و اقروا لهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين عددناهم و سميناهم ستة نفر جميل بن دراج و عبد الله بن مسكان و عبد الله بن بكير و حماد بن عثمان و حماد بن عيسى و ابان بن عثمان . قالوا : و زعم ابو اسحاق الفقيه و هو ثعلبة بـن ميمون . ان افقه هؤلاء جميل بن دراج . و هم احداث اصحاب ابى عبد الله (ع) .

و قال فی ص۴۶۶ ذیل عنوان تسمیة الفقهاء من اصحاب ابی ابراهیم و ابی الحسن الرضا (ع) :اجمع (اجتمع) اصحابنا علی تصحیح ما یصح عن هؤلاء و تصدیقهم و اقروا لهم بالفقه و العلم و هم ستة نفرآخرون الستة نفر (النفر) الذین ذکرناهم فی اصحاب ابی عبد الله (ع) منهم یونس بن عبد الرحمن و صفوان بن یحیی بیاع السابری و محمد بن ابی عمیر و عبد الله بن المغیرة و الحسن بن محبوب و احمد بن محمد بن ابی نصر. و قال بعضهم مکان الحسن بن محبوب الحسن بن علی بن فضال و فضالة بن ایوب و قال بعضهم مکان فضالة بن ایوب عثمان بن عیسی ، و افقه هؤلاء یونس بن عبد الرحمن و صفوان بن یحیی انتهی کلامه .

أقول : الیک بعض ما یتعلق بهذه الجملات فی غایة الاختصار

الاول : اجماع العصابة علی التصدیق فی المورد الاول غیر مخصوص بالستة الذین اولهم زرارة و آخرهم محمد بن مسلم بل یشمل جمیع الفقهاء الاولین من اصحاب الامامین و انما الستة المذکورین افقههم . و هذا هو الظاهر من العبارة و ان لم اذکرمن تعرض له . نعم :اجماعهم فی المورد الثالث مخصوص بالستة الذین اولهم یونس واخرهم البزنطی واما فی المورد الثانی فالعبارة من هذه الناحیة مبهمة محتملة للوجهین فان قدرنا کلمة (وهم) تکون کالثالث وان قدرنا (وافقهم) تکون کالاولی.

الثانی : لا یشمل الاجماع المذکور ابا بصیر المرادی و ابن

فضال و نضاله وعثمان بن عيسى لعدم احراز وثاقة من ادعاه على تصديقهم ، و قول المحدث النورى بانه لا يجوز نقل الكشى عن غير العلماء الاعلام و الفقهاء العظام فى المقام غير مدلل .

الثالث : حجية هذا الاجماع عندنا من اجل كشفه عن وثاقة الاشخاص المذكورين و قد مر ان الوثاقة تثبت بخبر واحد صادق فكيف باخبار جمع و لو كان معقد هذا الاجماع امرحدسيا لم نعتمد عليه و ان كان ناقله من هو فوق الكشى كالشيخ الطوسى و امثاله ، لما تقرر فى اصول الفقه من عدم وجود دليل يفى بحجيته .

الرابع : اختلف العلماء في تفسير مدلول هذا الكلام و معقد الاجماع فعن المشهور صحة الرواية مطلقا اذا صحت الى احد هؤلاء فلا ينظر الى من بعده فيكون مراسيل هؤلاء و مرافيعهم و مقاطيعهم و مسانيدهم الى من يسمونه من المجهولين و فاسدى العقيدة معدودة من الصحاح .

وعن بعضهم توثيق هؤلاء و كل من يروى عنه هؤلاء الى المعصوم اذ تصحيح الحديث لا يكون الا بوثاقة رواته .

وعن بعضهم توثيق هؤلاء الاشخاص فقط . و اورد عليه بان الوثاقة امر مشترك بينهم و بين كثير من غيرهم من الرواة فلا معنى للتخصيص المذكور الثابت باجماع العصابة .

أقول : وجوابه واضح ، فان معقد الاجماع ليس هوالتصديق

و التوثيق فقط، بل مع الانقياد لهم بالفقه بل بالافقهية و هي مزينة جايلة و فصيصة عظيمة غير مشتركة بينهم و بين غيرهم .

فان قلت: هذا اذا كان معقد الاجماع المذكور هو التصديق و الانقياد بالفقه و لكن الامر ليس كذلك بل في معقده امر ثالث و هو تصحيح ما يصح منهم و هذا يفيد اما صحة الروايات المنقولة عنهم اما من جهة وثاقة الرواة الواقعين بعد هؤلاء من جهة انهم لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة و اما من جهة الامارات الخارجة عن السند و الجهة الاولى اقرب لبعد الاحاطة على وجود القرينة في كل رواية من رواياتهم و هي كثيرة جدا حتى ان محمد بن مسلم وحده كما قيل روى عن الباقر ثلاثين الف حديث وعن الصادق ستة عشر الف حديث وهي ازيد من مجموع روايات الكتب الاربعة المشهورة .

فالنتيجة حجية جميع رواياتهم و اثبات وثاقة من روى عنهم كما هو مقتضى اطلاق التصحيح بقول مطلق .

قلت : نمنع هذا اولا بخلو هذا الامر الثالث في المورد الاول و لا يحتمل احتمالا عقلائيا زيادة جلالة الطبقة الثانية و الثالثة من الطبقة الاولى بل عبارة الكشي نفسه ربما تدل على خلافها كما لا يخفى . فاذن لا بد من جعل التصحيح في الموردين الاخيرين عبارة اخرى عن التصديق اذ لا سبيل الى ادخال التصحيح المذكور

فى المورد الاول .

وثانيا لو سلمنا ان الكشي صرح باجماع العصابة على صحة جميع رواياتهم وعدم لزوم النظر الى من بعد هؤلاء من الرواة اما من جهة القرائن الخارجية واما من جهة ان هؤلاء لا يروون الا عن ثقة لكن لا موجب بل لا مجوز لقبول مثل هذا الاجماع، اما على الجهة الاولى فلما مر فيه من استبعاد وقوف العصابة على القرينة فى كل واحد واحد من احاديثهم وهذا مما يطمئن الانسان بعدمه فاذا لم تصح ثبوتا لا يصل النوبة الى اثباتها بالاجماع وغيره وعلى ان القرائن الدالة على صحة الخبر امور نظرية تختلف آراء الباحثين فيها فلا يجوز لمجتهد ان يقلد فيها غيره .

واما على الجهة الثانية فلاجل ان وثاقة من يروى عنه هؤلاء اما ثبت للعصابة باخبار نفس هؤلاء وتصريحهم بانهم لا يرون الا عن ثقه واما من جهة احاطة العصابه على حال من روى هؤلاء عنهم .

فان كان الاول فهو امر ممكن ثبوتا الا انه لا دليل عليه اثباتا والاجماع على فرض اعتباره لا يدل عليه لاحتمال قيامه على الجهة الثانية والعلم لا يدل على الخاص بخصوصه اصلا . ويؤيده انه لم يصل الينا من احد هؤلاء ولو بطريق ضعيف انه ادعى عدم روايته عن غير الصادق بل ثبت لنا روايتهم عن الضعيف كما مر فى الفائدة الخامسة والعشرين وان كان الثانى فيرد عليه ان عدم

وجدانهم رواية احد هؤلاء عن ضعيف لا يدل على عدم وجود هـا وادعاء الاستقصاء غير مسموع من احد لكثرة روايات هؤلاء الفقهاء الاعيان وقد مر ان عدد روايات محمد بن مسلم وحده يتجاوز عن عدد روايات مجموع الكتب الاربعة ·

وعلى الجملة اثبات هذا المطلب المهم بمثل هذا الاجماع المنقول باطل جزما ·

وان اظن ان هذا البحث المختصر كاف لرد جميع ما ذكره المحدث النورى فى خاتمة مستدركه وفصله الحول تفصيل فلاحظ ص٧٥٧ الى ٧٧٠ من المجلد الثالث · والله الموفق ·

الفائدة الاثنتان والثلاثون

في بيان طرق مشيخة التهذيب

لا شك ان بيان طرق الشيخ الطوسي (ره) الى الرواة و ارباب الكتب و الاصول مهم جدا اذ لصحتها او ضعفها تأثير كثير في اعتبار روايات التهذيب و الاستبصار و غيرهما من كتب الشيخ و لذا يجب على ارباب الاستنباط و حملة الفقه مزيد اهتمام بمشيخة التهذيب المذكور فيها طرقه (قده) اليهم . فنقول في شرحها من حيث الصحة و الضعف على نحو الاجمال مشتعينا بالله المتعال .

قال الشيخ المشار اليه بعد جملة من كلامه في خاتمة التهذيب و الآن فحيث وفقنا الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب ،فنحن نذكر الطرق التي يتوصل بها الى رواية هذه الاصول و المصنفات و نذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الاخبار بذلك عن حد المراسيل و تلحق بباب المسندات ...

و قال بعد ذكر الطرق و الاسناد :

قد اوردت جملا من الطرق الى هذه المصنفات و الاصول و لتفصيل ذلك شرح يطول و هو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيوخ رحمهم الله من اراده اخذه من هناك ان شاء الله

وقد ذكرنا نحن مستوفى فى كتاب فهرست الشيعة .

أقول : فنحن نتعرض للمشيخة والفهرست معا لتحقيق اسناد الشيخ (ره) الى الاصول والمصنفات انشاء الله . وفائدة المراجعة الى الفهرست تظهرفيما اذا كان طريق الشيخ الى شخص ضعيفا فى المشيخة وصحيحا فى الفهرست ، فانه ينتج صحة الروايات لانه يقول فى الفهرست مثلا : اخبرنا بكتبه ورواياته كلها فلان عن فلان ، وهذا واضح .

قال السيد البروجردى (قده) فى حاشية مقدمة له على جامع الرواة للاردبيلى (ره) : تصنيف الشيخ للفهرست وذكر الطرق الى من ذكر فيه ان له كتابا او اصلا ليس لاخراج احاديث التهذيبين من الارسال ولم يبدء الشيخ فى اسانيدهما بهؤلاء المذكورين فى الفهرست سوى قليل منهم وهم المشيخة وعدد رواياتهم باجمعها لا يزيد على خمسمائة تقريبا ولا تخرج هذه الروايات عن الارسال لسبب الطرق المذكورة فى الفهرست غالبا انتهى كلامه .

اقول لو كنا والمشيخة لحكمنا بعدم حجية مجيئ روايات الشيخ عن احمد بن محمد عيسى لضعف طريقه اليه كما ستعرف ، ولكن حكمنا بصحة جميعها لصحة طريقه اليه فى الفهرست وسيتضح المقال باكثر من هذا فى اثناء شرح المشيخة وكذا الحال فى روايا

محمد بن علی بن محبوب و غیره ٠

فالفهرست و ان لم توضع لاخراج احادیث التهذیب یبین من الارسال کما افاده لکنها تفید هذه الفائدة کما تفید صحة الروایات المنقولة عمن لیس الیه فی المشیخة طریق اصلا و لکنه قد ذکر الیه فی الفهرست طریقا معتبرا فی بعض الموارد کما لا یخفی (١) کما اعترف به هو (قده) فی محل آخر من تلک المقدمة

قال الشیخ (قده) : فما ذکرناه فی هذا الکتاب عن محمد بن یعقوب الکلینی رحمه الله فقد اخبرنا به الشیخ ابو عبد الله محمد بن النعمان رحمه الله عن ابی القاسم جعفر بن محمد بن قولویه رحمه الله عن محمد بن یعقوب رحمه الله ٠ و اخبرنا به ایضا الحسین بن عبد الله(٢) عن ابی غالب احمد بن محمد الزراری و ابی محمد هارون بن موسی التلعکبری و ابی القاسم جعفر بن محمد بن قولویه و ابی عبد الله احمد بن ابی رافع الصیمری و ابی المفضل الشیبانی و غیرهم کلهم عن محمد بن یقعقوب الکلینی و اخبرنا به ایضا احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر عن احمد بن ابی رافع و ابی الحسین عبد الکریم بن عبد الله بن نصر

---

(١) ثم بعد ذلک وقفت علی کلام الفاضل الکلباسی حیث نقل کلمات جمیع من الباحثین حول هذا الموضوع لاحظ ص٣٢ وما بعدها من سماء المقال ٠

(٢) قال فی الفهرست ص١٦١ : واخبرنا الحسین بن عبید الله قراءة علیه اکثر کتبه من الکافی عن جماعه منهم ابو غالب ٠٠٠

البزاز تبينس(١) و بغداد عن ابى جعفر محمد بن يعقوب الكلينى جميع مصنفاته و احاديثه سماعا و اجازة ببغداد بباب الكوفة (٢) — بدرب السلسلة سنة سبع و عشرين و ثلاثمائة ·

أقول : فهذه طرق ثلاثة للشيخ الى الكلينى الذى وقع الاتفاق على وثاقته و امانته ·

اما الطريق الاول فهو صحيح معتبر فان الشيخ المفيد و ابن قولويه كليهما من الاجلاء الثقات الامناء المذكورين بكل خبر في الرجال ·

و اما الطريق الثانى فايضا صحيح ، فان الحسين بن عبد الله الغضائرى قد وثقه ابن طاووس فى كتاب فرج الهموم كما ذكره المامقانى (ره) · و ايضا انه من مشائخ النجاشى كما صرح فى رجاله و قد مر بيان حال مشائخه في عنوان مستقل فيما قيل · و ابو غالب احمد بن محمد بن محمد المنسوب الى زرارة فقد وثقه الشيخ الطوسى و النجاشى و قال انه شيخ العصابة فى زمنه و شيخ اصحابنا فى عصره : و هارون بن موسى التلعكبرى ثقة ، لتوثيق الشيخ و النجاشى · و كذا احمد بن ابراهيم بن ابى رافع الصميرى ابو عبد الله ثقة فى الحديث صحيح الاعتقاد كما ذكره الشيخ والنجاشى

---

(١) فى الفهرست : تبفليس ·

(٢) لاحظ حاشية ص ١٦٢ الفهرست المطبوعة بالنجف ·

و اما ابو الفضل الشيباني فهو محمد بن عبد الله بن محمد

و قال النجاشي : و كان في اول امره ثبتا ثم خلط و رأيت جل اصحابنا يغمزونه ويضعفونه ... رأيت هذا الشيخ و سمعت منه كثيرا ثم توقفت عن الرواية عنه الا بواسطة بيني و بينه (١).

وعن الفهرست ص ١٦٦ : كثير الرواية حسن الحفظ غير انه ضعفه جماعة من اصحابنا .

وعن رجاله ص ٥١١ : كثير الرواية الا انه ضعفه قوم . أقول فهو ضعيف لا يعتمد على حديثه .

و الطريق الثالث ضعيف على الاظهر لان جميع ما قالوه في احمد بن عبد الواحد المعروف با بن عبدون لا يفيد وثاقته بل ولا مدحه فهو مجهول على الاصح .

و احمد بن ابى رافع قد مر انه ثقة وعبد الكريم مهمل غير مذكور بذم و لا مدح . و للشيخ طريق رابع اليه ذكره في فهرسته قال : و اخبرنا السيد الاجل المرتضى عن ابى الحسين احمد بن على بن سعيد الكوفي عن الكليني .

أقول : اما سيد المرتضى (قده) فحاله واضح . و احمد مجهول الحال فالطريق غير معتبر .

---

(١) هذا الموارد التي يستفاد منها وثاقة مشائخ النجاشي الذين يروى عنهم بلاواسطة وللحائري والمامقاني هنا كلام ص ١٢٥ رجال المامقاني قد مر بعض الكلام فيه ولاحظ ص ٦٧ ج ١ رجال المامقاني .

قال (قده) : وما ذكرته عن علي بن ابراهيم بن هاشم فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم ·

واخبرني ايضا برواياته الشيخ ابو عبد الله محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري عن علي بن ابراهيم بن هاشم ·

أقول الطريقان معا معتبران ·

أما الطريق الاول فقد عرفته · واما الطريق الثاني فالمفيد حاله ظاهر والغضائري ثقة · واما الحسن العلوي فهو وان لم يوثق بلفظ التوثيق لكنه ثقة ، بل احسن من اكثر الثقات اذ وصفه الشيخ والنجاشي بالنعوت الجميلة والاوصاف الحميدة فلاحظ ·

وقال في الفهرست بعد الطريق الثاني ظاهرا : واخبرنا بذلك الشيخ المفيد (قده) عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه ومحمد بن الحسن وحمزة بن محمد العلوي ومحمد بن علي ماجيلويه عن علي بن ابراهيم الا حديثا واحدا استثناه(١) من كتاب الشرائع في تحريم لحم البعير وقال لا اروي لانه محال ·

وهذا الطريق الثالث ايضا صحيح ·

وحمزة بن محمد وان لم يرد فيه توثيق ومدح الا انه نقل عن التعليقة انه يكثر الصدوق (ره) من الرواية عنه مترضيا · أقول: وعندي

---

(١) الظاهر رجوع الضمير المرفوع الى المفيد (ره) والله العالم ·

هذه امارة المدح خلافا لسيدنا الاستاذ الخوئى دام ظله و مثله ماجيلويه بل يظهر ان ترضى الصدوق عنه اكثر من حمزة ، فهما حسنان ٠

قال (قده) : و ما ذكرته عن محمد بن يحيى العطار فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار ٠

و اخبرنى ايضا الحسين بن عبيد الله و ابو الحسين بن ابى جيد القمى جميعا عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى العطار ٠

أقول : محمد بن يحيى شيخ اصحابنا فى زمانه ثقة عين كثير الحديث له كتب كما قال النجاشى ٠ ثم ان الطريق الاول باسانيده قد تقدم بحثه ٠ و اما على بن احمد بن محمد ابى جيد ابو الحسين فى الطريق الثانى فعن السيد فى الكبير : و ظاهر الاصحاب الاعتماد عليه ، و الطريق اليه يعد حسنا و صحيحا و عن الشيخ الحر : و الاصحاب يعدون حديثه حسنا و صحيحا و عن البحرانى : ان اكثار الشيخ (ره) الرواية عنه فى الرجال و كتابى الحديث يدل على ثقته و عدالته و فضله كما ذكره بعض المعاصرين ٠ قال المامقانى : روى النجاشى عنه فى مواضع منها ترجمة الحسين بن المختار و كذلك الشيخ قد اكثر الرواية عنه فى الفهرست فهو من مشائخ الشيخ و النجاشى و لاجله وثقه السيد الاستاذ دام ظله ٠

أقول : مجموع ما تقدم يفيد حسنه على الاظهر فلاحظ و امـــا احمد بن محمد يحيى فقد وثقه الشهيد الثانى (ره) وغيره بـــل يظهر من احمد بن نوح السيرافى التعويل عليه (ص ٤٦ رجـــال النجاشى) لكن الفصل بين الشهيد و احمد اكثر من ستمائة سنــة فلا يحتمل احتمالا غير موهوم استناد مثل هذا التوثيق الى الحس و لا سيما لم يصل الينا توثيق من سبقه اياه ٠

و اما التعويل فهو كتصحيح السند لا يدل على وثاقة المعــول عليه لاحتمال استناده الى امور اجتهادية فلا يثبت الخاص مــن ثبوت العام ٠

و العمدة فى حسنه كثرة ترحم الصدوق و ترضيه عليه اما الكبرى فقد تقدم بحثه فى الفائدة السادسة عشرة و اما الصغرى فقــد روى عنه الصدوق فى معانى الاخبار فى اربعة مواضع (ص٧٧ و١٣١ وص٢٥١ وص٣٩٥) طبع المطبعة الحيدرية سنة ١٣٧٩ و اردف ذكـــره بالترضية فى الثلاثة الاولى و فى توحيده فى ستة عشر موضعا مترضيا و مترحما عليه فى اثنا عشر موضعا و هى فى ابواب السادس والتاسع و الحادىعشر و الثانى عشر و الثمانى و العشرين و الثمانـــى و الثلاثين و الثانى و الاربعين و الخامس و الاربعين و الواحـــد و الخمسين و الخامس و الخمسين و الثالث و الستين و كذا اكثـــر الترضى عنه فى مشيخة الفقيه ٠

فيظهر من هذا الاعتناء الشديد جلالة احمد المذكور و كبره في عين الصدوق و لا يحتمل من الصدوق مثل هذا لتجليل والتكبير لمن لا يعلم انه كاذب مفتر على الله و خلفائه ام صادق بل يفهم منه انه كان ثقة صادقا جليلا عنده فالحكم بجهالة احمد المذكور كما صدر عن سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) ضعيف جدا .

و على كل حال ليس لمحمد بن يحيى المذكور في الفهرست ذكر ولا طريق ، قال : و ما ذكرته عن احمد بن ادريس فقد رويته بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن احمد بن ادريس و اخبرني به ايضا الشيخ ابوعبدالله محمد بن محمد بن النعمان و الحسين بن عبيدالله جميعا عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزدفري عن احمد بن ادريس .

و في الفهرست ص ٥٠ : احمد بن ادريس ابوعلي الاشعري القمي كان ثقة في اصحابنا فقيها كثير الحديث صحيحه وله كتاب النوادر كتاب كثير الفائدة اخبرنا بسائر رواياته الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن جعفر بن سفيان البزوفري عن احمد بن ادريس و وثقه النجاشي ايضا . ثم ان الطريق الاول صحيح كما مر و اما الطريق الثاني فلاجل محمد بن الحسين ضعيف فان الرجل مهمل و ان كان ابوه حسين بن علي بن سفيان ثقة و اما اذا قلنا ان والد حسين هو سفيان دون علي فهو كابنه محمد مهمل .

و الطريق الثالث ايضا ضعيف بجهالة احمد بن محمد المذكور

و لا ادری کیف وثقه بعض العلماء ؟ و کیفما کان هو مذکور فی الرجال باسم احمد بن جعفر بن سفیان ·

قال تده : و ما ذکرته عن الحسین بن محمد فقد رویته بهذه الاسانید عن محمد بن یعقوب عن الحسین بن محمد ·

اقول : حسین بن محمد بن عامر الاشعری ثقة و الاسناد قد عرفت صحة بعضها ·

قال : و ماذکرته عن محمد بن اسماعیل فقد رویته بهذا الاسناد عن محمد بن یعقوب عن محمد بن اسماعیل ·

اقول : السند صحیح و انما الکلام فی محمد بن اسماعیل و لیس هو ابن بزیع الثقة کما قیل لانه ادرك الجواد و الرضا و الکاظم علیهم السلام و روی عنهم ولیس فی تمام الکافی روایة عن الکلینی عن محمد بن اسماعیل عن الامام (ع) بل عن الفضل بن شاذان و هذا دلیل علی انه غیره و امره دائربین البرمکی الذی وثقه النجاشی و ضعفه ابن الغضائری و بین النیشابوری المجهول ·

و کل ما قیل فی اعتبار روایة النشابوری غیر قوی فالحق هو التوقف عن قبول الروایات التی فیه محمد بن اسماعیل هذا ·

و قال : و ماذکرته عن حمید بن زیاد فقد رویته بهذه الاسانید عن محمد بن یعقوب عن حمید بن زیاد · و اخبرنی ایضا احمد بن عبدون عن ابیطالب الانباری عن حمید بن زیاد ·

و قال فى الفهرست ص ٨٥ : حميد بن زياد ٠٠٠ ثقة كثير التصانيف ٠٠٠ اخبرنا برواياته كلها و كتبه ٠٠٠ (ذكر الطريق الثانى) و اخبرنا ايضا عدة من اصحابنا عن ابى المفضل عن ابن بطه عنه ٠ و اخبرنا ايضا احمد بن عبدون عن ابى القاسم على بن جشى بن قونى بن محمد الكاتب عن حميد ٠ و فى رجال النجاشى ص ١٠٢ : كان ثـقة واقفا وجها فيهم ٠ فالرجل موثق ٠ و قول العلامة (رحمه الله) فالوجه عندى قبول روايته اذا خلت عن المعارض مبنى على ترجيح رواية الاوثق على الثقة و رواية الثقة على الموثق عند التعارض و الا فلا يمكن اتمامه بدليل ٠

و المبنى المذكور عندنا ضعيف فلا نقول بقوله ٠

ثم ان الطريق الاول باسانيده قد اتضح حاله ٠ و امـــا الطريق الثانى ففى ابيطالب الانبارى و هو عبد الله بن ابى زيد كلام طويل ضعفه الشيخ الطوسى (قده) و وثقه النجاشى و غيره و لا يبعد اعتبار رواياته فتامل لكن احمد بن عبدون مجهول كما مر فهـــو (اى الطريق الثانى) ضعيف ٠

و مثله الطريق الثالث فان اباالمفضل قد مر ضعفه و ابـــن بطه ايضا لا يعتمد عليه لشهادة ابن الوليد عليه فلاحظ ، و امـــا العدة من اصحابنا ففيها المفيد (ره) ظاهرا مع انه لا يحتمـــل ضعف جميعهم ٠

و الطريق الرابع ايضا ضعيف فان على بن جيشى مثل ابن عبدون مجهول الحال ٠

قال : و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عيسى ٠

اقول : احمد بن محمد عيسى ثقة بتوثيق الشيخ فى رجاله و الطريق ايضا معتبر كما مر غير مرة ٠ لكن هذا المقدار غير مفيد لان نحكم بصحه جميع الروايات التى رواها الشيخ عنه اذ ليس جميعها مروية بهذه الاسناد الثلاثة بل من جملة ما ذكره عنه ما يكون بهذا الطريق ٠ فلابد من ذكر تمام اسناد الشيخ اليه ليتضح الحال(١) ٠

قال(قده) : بعد ذكر اسناده الى محمد بن على بن محبوب : و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذا الاسناد عن محمد بن على بن محبوب عن احمد بن محمد و الاسناد هكذا : قد اخبرنى به الحسين بن عبيدالله عن احمد

(١) و استظهر من عبارة العلامة عدم الفرق بين قول الشيخ : (و من جملة ماذكرنا) و مبين قوله(و ماذكرته) و هو ضعيف جدا فان الاول يدل على الموجبة الجزئية و الثانى مطلق ٠

بن محمد بن يحيى العطار عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن على بن محبوب ·

اقول : الطريق حسن على الاظهر و قد عرفته ·

و قال(قده) : فى موضع ثالث من المشيخة : و ماذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى الذى اخذته من نوادره فقد اخبرنى به الشيخ ابوعبدالله و الحسين بن عبيدالله و احمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العلوى و محمد بن الحسين البزوفرى جميعا عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى · و اخبرنى به ايضا الحسين بن عبيدالله و ابوالحسين بن ابى جيد جميعا عن احمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى العطار عن احمد بن محمد بن عيسى ·

اقول : الطريق الاول معتبر لوثاقة الحسن و ابن ادريس · و الطريق الثانى حسن كما مر و كيفما كان فجميع ما روى الشيخ عن نوادر احمد بن عيسى معتبر سندا وقال فى الفهرست ص ۴۹ اخبرنا بجميع كتبه و رواياته عدة من اصحابنا منهم الحسين بن عبيدالله و ابن ابى جيد عن احمد بن محمد بن يحيى العطار عن ابيه سعد بن عبدالله عنه · و اخبرنا عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد الحسن بن الوليد عن ابيه عن محمد بن الحسن الصفار و سعد جميعا عن احمد بن محمد بن عيسى ·

و روى ابن الوليد المبوّبه (و هو كتاب النوادر كما يظهر من صدر كلامه فراجع) عن محمد بن يحيى و الحسن بن محمد بن اسماعيل عن احمد بن محمد انتهى كلامه .

اقول : ان كلمة سعد عطف على ابيه فى الطريق الاول لاعلى احمد وعلى كل يكون الطريق معتبرا .

والطريق الثانى ضعيف على الاقوى لان احمد بن محمد لانوثقه بتوثيق ابن طاوس فى محكى فرج الهموم فى النجوم لعدم احتمال عقلائى فى استناد توثيقه الى الحس بعد الفصل بينه و بين احمد باكثر من ثلاثمائة سنة وعدم وجود السلسلة الى زمانه كوجودها الى زمان الشيخ و النجاشى فتأمل . و اما توثيق الشهيد الثانى وغيره فعدم الاعتماد عليه اظهر كما مر .

و الطريق الثالث معتبر و ان كان الحسن بن محمد بن اسماعيل مجهولا او مهملا فقد ثبت ان جميع ما يرويه الشيخ عن احمد بن محمد يحيى صحيح سنده لاجل الاسناد الاول فى الفهرست و هنا طريق آخر الى تصحيح اسناد الشيخ الى احمد بن محمد بن عيسى مع قطع النظر عن حسن احمد بن محمد بن يحيى المذكور و هو ما ذكره السيد الاستاذ الخوئى دام ظله(١) .

قال : و للشيخ اليه طرق فى المشيخة ، وفى كل طريق

---

(١) ص ٣٠٧ و ص ٣٠٨ معجم رجال الحديث ح ٢ .

يذكر جملة مما رواه ، وقد يتخيل ان بعض تلك الطرق ضعيف باحمد بن محمد بن يحيى العطار وحينئذ يتوقف في كل ما يرويه في التهذيب عن احمد بن محمد بن عيسى ، لاحتمال ان يكون ما يرويه من جملة ما يرويه بواسطة احمد بن محمد بن يحيى ... ولكن ذلك بمكان من الفساد والوجه في ذلك هو ان الجملة التي يرويها الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى بواسطة احمد بن محمد بن يحيى انما يروى عنه عن ابيه عن محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن عيسى الاشعري ، وقد ذكر في الفهرست في ترجمة محمد بن علي بن محبوب ان جميع ما رواه عن محمد بن علي بن محبوب بواسطة احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه فله اليها طريقان اخران احدهما ضعيف ... ثانيهما صحيح ... وعليه يكون طريق الشيخ الى جميع رواياته عن احمد بن محمد بن عيسى صحيحا في المشيخة انتهى كلامه الشريف .

اقول : اذا كان احمد العطار ضعيفا لا يثبت لنا ان محمد بن علي بن محبوب روى عن احمد بن محمد بن عيسى رواياته حتى تصح بصحة طريق الشيخ اليه فلعل احمد كذب على محمد بن علي بن محبوب .

وثانيا لا يستفاد من المشيخة ان جميع ما يرويه الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى داخل في الاسناد المذكورة فيها فلعله

لم يذكر اسناد جملة مما يرويه عنهفتد بر جيدا و كيفما كان هذاالذى افاده غير مفيد و العمدة فى اعتبار سند الشيخ اليه على نحـــو الاطلاق حسن احمد العطار و ينبغى ان يعلم ان ما رواه الشيـخ عن احمد بن محمد بن عيسى يقرب من مائتين و الف كما ذكر السيـد البروجردى فى حاشية مقدمته على جامع الرواة . و لله الحمد .

((تتمـــة))

قال الشيخ بعد ذكر اسناده الى الصفار : و من جملـــة ما ذكرته عن احمد بن محمد ما رويته بهذا الاسناد عن محمد بـــن الحسن الصفار عن احمد بن محمد .

اقول : و الاسناد عبارة عن المفيد و ابن الغضائرى و ابـــن عبدون عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه و عن ابـــن ابي جيد عن محمد بن الحسن ابن الوليد عن الصفار و هذا الاسناد بطريقة الثانى معتبر . لكن لم يذكر ان احمد بن هذا هل هـــو حفيد الخالد او عيسى او غيرهما و مثله ما ذكره بعد اسناده الـــى سعد بن عبدالله .

قال(قده) : و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد بـــن خالد ما رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة مـــن اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد .

اقول: الاسناد معتبرة و احمد هذا ايضا ثقة فى نفسه لكن الاشكال فيه كالاشكال فى سابقه فان صحة بعض طرق الشيخ الى احد لا يفيد صحة جميع رواياته عنه و لولم يعلم طرقه الآخر .

و قال فى اواخر المشيخة بعد ذكر اسناده الى على بن مهزيار : و ماذكرته عن احمد بن ابى عبد الله البرقى فقد اخبرنى به الشيخ ابوعبد الله عن ابى الحسن احمد بن محمد بن الحسن الوليد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عنه . و اخبرنى ايضا الشيخ عن ابى جعفر محمد بن الحسين بن بابويه عن ابيه و محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله . و اخبرنى به ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد الزرارى عن على بن الحسين السعدآبادى عن احمد بن ابى عبد الله .

قال فى الفهرست فى ترجمة احمد البرقى المذكور ص ٤٥ :

اخبرنا بهذه الكتب كلها و بجميع رواياته عدة من اصحابنا منهم الشيخ ابوعبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد وابوعبد الله الحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون و غيرهم عن احمد بن سليمان الرزارى قال حدثنا مؤدبى على بن الحسين السعدآبادى ابوالحسن القمى قال حدثنا احمد بن ابى عبد الله .

٢ـ اخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلوى الطبرى قال حدثنا احمد بن عبد الله ابن بنت البرقى قال حدثنا جدى احمد بن محمد .

٣ــ و اخبرنا هؤلاء الا الشيخ ابوعبد الله ــ و غيرهم عن ابى الفضل الشيبانى عن محمد بن جعفر بن بطة عن احمد بن ابى عبد الله بجميع كتبه و رواياته .

٤ــ و اخبر بها ابن ابى جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله عن احمد بن ابى عبد الله بجميع كتبه و رواياته انتهى فهذه سبعة طرق .

اقول : الطريق الاول ضعيف لاجل احمد بن محمد بن الوليد و الطريق الثانى صحيح و الثالث ثقة بتوثيق ابن قولويه للسعدآبادى نانه من مشائخه فى كامل الزيارات (١) و اما الطريق الرابع و السادس فضعيف لاجل الشيبانى و ابن بطه .

و السابع قوى معتبر و الخامس عندى مشكوك بجهالة احمد بن عبد الله ابن بنت البرقى فانى لم اجده فى الرجال فروايات الشيخ عن البرقى كلها معتبرة .

قال (قده) : و من جملة ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن على بن ابراهيم عن ابيه و محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان .

اقول : السند صحيح لان ابراهيم ثقة على الاظهر لتوثيق ابنه فى اول تفسيره تمام مشائخه و ابوه منهم و قد تقدم بحثه .

(١) مر بحث ذلك فى بعض الفوائد المتقدمة .

هذا المختصر ·

و نحن و ان ناقشنا فى اثبات وثاقة تمام مشائخ علي بن ابراهيم القمى لكن المتيقن من عبارته هو وثاقة ابيه كما لا يخفى · والفضل نفسه ثقة ايضا ·

و قال الشيخ فى اواخر المشيخة : و ما ذكرته عن الفضل بن شاذان فقد اخبرنى به الشيخ ابوعبدالله و الحسين بن عبيدالله واحمد بن عبدون كلهم عن ابى محمد بن(١) الحسن بن الحمزة العلوى الحسينى الطبرى عن على بن محمد بن قتيبة النيسابورى عن الفضل بن شاذان · و روى ابومحمد بن(٢) الحسن بن حمزة عن على بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان · و اخبرنا الشريف ابو محمد الحسن بن احمد بن القاسم العلوى المحمدى عن ابىعبد الله محمد بن احمد الصفوانى عن على بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان ·

الطريق الاول من هذه الطرق الثلاثة ضعيف فان الحسن العلوى و ان كان ثقة كما مر لكن على بن محمد بن قتيبة لم يثبت وثاقته و لا مدحه · و مجرد توصيف الشيخ اياه بالفاضل لا يكون له مدحا مثبتا لصدقه فيدرجه فى الحسان ، نعم ذكر النجاشى اعتماد الكشى عليه لكن النجاشى نفسه صرح في ترجمة الكشى انه روى كثيرا عن الضعفاء فالحق ان الرجل مجهول ·

(١) و(٢) هكذا فى نسختى من المشيخة ، والظاهر ان كلمه ابن فى المقامين من اشتباه مرتب المطبعة ·

والثانى منها صحيح ان كان الواسطة بين الشيخ و بين الحسن هؤلاء الثلاثة او المفيد وحده او ابن الغضائرى و الطريق الثالث حسن فان الحسن بن احمد حسن لقول النجاشى انه سيد الطايفة و الصفوانى ثقة فالعمدة هذا الطريق ·

و قال فى الفهرست بعد عد كتبه ص ١٥١ : اخبرنا برواياته و كتبه هذه ابوعبدالله المفيد (رحمه الله) عن محمد بن على بن الحسين بن بابويه عن محمد بن الحسن عن احمد بن ادريس عن على محمد بن قتيبة عنه · و رواها ايضا محمد بن على بن الحسين بن بابويه عن حمزة ابن محمد العلوى بن ابى نصر قنبر بن على بن شاذان عن ابيه عنه ·

اقول : الطريقان ضعيفان ، فان فى الاول ابن قتيبة و قد مر جهالته · و فى الثانى قنبر(و فى الرجال قنبرة) بن على وهو لم يوثق و لم يمدح · نعم حمزة يمكن القول بحسنه لاجل كثرة ترحم الصدوق عليه ·

و كيفما كان فروايات الشيخ عن الفضل كلها معتبرة ·

قال قده : ١ ـ و من جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذه الاسانيد عن على بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب ·

٢ ـ و قال ايضا فى موضع آخر : و ما ذكرته عن الحسن بن

محبوب بما اجزته من كتبه و مصنفاته فقد اخبرني بها احمد بن عبدون عن علي بن محمد الزبير القرشي عن احمد بن الحسين ابن عبد الملك الازدي عن الحسن بن محبوب ·

٣ــ و اخبرني به ايضا الشيخ ابوعبدالله محمد بن محمد بن النعمان المفيد و الحسين بن عبيدالله و احمد بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد · و اخبرني به ايضا ابوالحسين بن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد و معاوية بن حكيم و هيثم بن ابي مسروق عن الحسن بن محبوب ·

٤ــ ز قال بعد ذكر الاسناد الى محمد بن علي بن محبوب :و من جملة ما رويته عن الحسين بن سعيد و الحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسناد عن محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عنهما جميعا · و الاسناد عبارة عن اخبار الغضائري عن احمد بن محمد بن يحيى العطار عن ابيه عن محمد بن علي بن محبوب · و في مشيخة الاستبصار بدل لفظ من جملة ما رويته : من جملة ما ذكرته و ليس لفظ (جميعا) في مشيخة الاستبصار ·

٥ــ ز قال بعد ذكر اسناده الى سعد بن عبدالله : و من جملة ما ذكرته عن الحسين بن سعيد و الحسن بن محبوب معا ما رويته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنهما جميعا والاستبصار

خال عن كلمة(معا) وكلمة(جميعا)و الاسناد عبارة : عن اخبار المفيد عن جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله وعبارة عن اخبار المفيد عن الصدوق عن ابيه عن سعد ·

۶ـ۷ـ وقال بعد ذكر اسناده الى نوادر احمد بن محمد بن عيسى : ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب ·

والاسناد طريقان احدهما صحيح والآخر حسن على الاظهر لحسن احمد كما مر فهذه سبعة طرق من الشيخ الى الحسن بن محبوب في مشيخته ·

والطريق الثالث له فرعان · لكن في مشيخة الاستبصار جعل الفرعين المذكورين طريقين لانه قال : واخبرني ايضا الشيخ ابوعبد الله محمد بن محمد بن نعمان(ره) والحسين بن عبد الله واحمد بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن الوليد عن الحسن بن محبوب ·

فاكمل الطريق برواية ابن الوليد عن الحسن وسوق العبارة ايضا قاضية بما في الاستبصار · فالظاهر اسقاط جملة(عن الحسن بن محبوب) بعد اسم ابن الوليد من مرتب المطبعة في كتاب التهذيب ، فيكون طرق الشيخ اليه بثمانية لكن في مشيخة التهذيب ص۷۳ والاستبصار ص ۳۱۷ معا بعد ذكر سنده الى محمد بن

الحسن الصفار قال : و من جملة ماذكرته عن الحسن بن محبــــوب
و الحسين بن سعيد ما رويته بهذا الاسناد عن احمد بن محمـــد
عنهما جميعا و الاسناد طريق واحد له فرعان كما مر اولا مــــــن
التهذيب فيمكن ان نجعل هذه العبارة المذكورة فى الكتابين قرينة
على زيادة (عن الحسن بن محبوب) فى مشيخة الاستبصار. و ممـا
يؤيد زيادة الجملة المذكورة من مرتب المطبعة انى لم اجد مـــن
قال برواية ابن الوليد عن ابن محبوب فلاحظ ترجمة هذين الرجلين
الثقتين الجليلين فى الكتب الرجالية و هذا هو الاظهر. اذا عرفـت
هذا فاعلم ان الطريق الاول معتبر كما مر مرارا . و الحسن نفسـه
ثقة جليل جدا بل وثاقته اجماعية .

و الطريق الثانى ضعيف لان احمد بن عبدون و على بن محمد
القرشى لم يثبت وثاقتهما و لا مدحهما ، نعم احمد بن الحسن ثقـة
و اما اذا كان الراوى هو الحسين كما يظهر من الفهرست و سيأتـى
دون ابنه فهو مجهول ايضا .

و الطريق الثالث معتبر صحيح و معاوية بن حكيم ثقة و امـــا
الهيثم فالاظهر انه مجهول الحال خلافا لجمع و المراد من احمـــد
بن محمد فى هذا الطريق (اى الطريق الثالث) هو ابن عيســـى
دون البرقى لتصريح الشيخ (ره) به فى فهرسته .

و الرابع حسن و الخامس معتبر صحيح و ابوجعفر اعنى محمد

بن قولويه ايضا ثقة او حسن و السادس صحيح و السابع حسن ٠

فجميع روايات الشيخ عن كتب ر مصنفات الحسن بن محبوب صحيحة معتبرة ٠

((تنبيــــه))

قال فى الفهرست ص ٧٢ : اخبرنا بجميع كتبه و رواياته عدة من اصحابنا عن ٠٠٠ ابن بابويه القمى عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن الهيثم ٠٠٠ و معاوية بن حكيم و احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب ٠

و اخبرنا ابن ابى جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن احمد بن محمد و معاوية بن حكيم و الهيثم بن ابى مسروق كلهم عن الحسن بن محبوب ٠

و اخبرنا احمد بن محمد بن موسى ابن الصلت عن احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة عن جعفر بن عبيد الله عن الحسن بن محبوب ٠

و اخبرنا بكتاب المشيخة قرائة عليه احمد بن عبدون عن على بن محمد بن الزبير عن الحسين بن عبد الملك الازدى (قيل الاصح الاودى) عن الحسن بن محبوب ر له كتاب المراح ٠

اخبرنا به احمد بن عبدون عن ابى طالب الانبارى عن حميد

بن زياد عن يونس بن علي العطار عن الحسن بن محبوب .

اقول : الطريق الاول و الثاني معتبر صحيح و الثالث ضعيف باحمد بن محمد موسى ابن الصلت و اما ابن عقده فهو موثق و قوله معتمد و ان كان زيديا و جاروديا . و جعفر بن عبيد الله مجهول الحال .

و الرابع : ضعيف لان رواته كلهم مجاهيل و الخامس ضعيف بجهالة ابن عبدون و يونس العطار .

و قال (قده) : و ما ذكرته عن سهل بن زياد فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا منهم علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد .

اقول : السند معتبر و ان كان علي بن محمد و هو ابن الزبير القرشي مجهول الحال و من تصدى لتوثيقه بكلام النجاشي فقد ابتعد عن الحق غايته كما هو ظاهر لمن راجع المطولات .

و اما سهل نفسه فقد اختلف فيه الاقوال و الاصح انه ضعيف لا يعتبر رواياته . و طريق الشيخ اليه في الفهرست ايضا معتبر لكن لا ثمرة له بعد ضعف سهل نفسه .

قال (قده) : و ما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد اخبرني به احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سماعا منه و اجازة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن

بن فضال ٠

اقول : قد عرفت ان احمد وابن زبير كليهما مجهولان و اما ابن فضال فهو فطحي ثقة ٠ و هذا هو طريق الشيخ اليه في الفهرست ايضا و ليس له طريق آخر غير هذا الطريق الضعيف وكم احببت عن يكون للشيخ قد مطريق معتبر اليه (اي الى ابن فضال) حتى لا يسقط رواياته عن الحجية لكن : تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ٠

فان قلت : قد روى عن غيبة الشيخ عن ابي محمد المحمدي عن ابي الحسين محمد بن الفضل بن همام عن عبد الله الكوفي خادم الشيخ حسين بن روح قال : سئل الشيخ يعني اباالقاسم عن كتب ابي الغراقر بعد ما ذم و خرجت فيه اللعنة فقيل له كيف نعمل بكتبه و بيوتنا منها ملاء فقال : أقول فيها ما قال ابومحمد الحسن بن علي و قد سئل عن كتب بني فضال فقالوا كيف نعمل بكتبهم و بيوتنا ملاء فقال (ع) خدوا منها بما رووا و ذروا ما رأو ٠ وهذا يدل على وجوب العمل بكتبه ٠ قلت : اولا ليس هذا يدل على حجية قول من يروي عن بني فضال ، بل على الغاء المانع عن قبول قول نفس بني فضال فقط كمالا يخفى ٠

الا ترى ان قول الامام واجب العمل و ليس معناه قبول قول الرواة عنه بلا اثبات وثاقتهم و اني لا تعجب من جمع من العلماء العظام كيف استفادوا من الرواية اعتبار الروايات الواردة من بني

فضال و ان كان فی اسنادها ضعفاء او مجاهیل ·

و ثانیا لم یثبت عندی حال المحمدی و لا حال ابن همام و لا حال الحاذم فلیس السند بمعتبر فلاتكون الروایه قابله للاستدلال بها ·

ثم ان سیدنا الاستاذ الخزئی دام ظله كان یذهب ایضا الی ضعف الطریق المذكور و یحكم بعدم حجیة روایات الشیخ عن علی بن الحسن بن الفضال و قد صرح فی رجاله (معجم رجال الحدیث فی ترجمة علی بن الحسن المذكور بضعف طریق الشیخ (١) لكن رجع عنه اخیرا و بنی علی صحة الروایات المذكورة و ذلك لا لاجل وثاقة علی بن محمد الزبیر و ان كان ابن عبدون عنده ثقة لكونه من مشایخ النجاشی بل لاجل اعتبار طریق النجاشی الیه (٢) فیستكشف منه اعتبار طریق الشیخ الیه ایضا و بیان هذا المطلب قد ذكره فی مقدمة كتابه (٣) : بل لو فرضنا ان طریق الشیخ الی كتاب ضعیف فی المشیخة و الفهرست و لكن طریق النجاشی الی ذلك الكتاب صحیح وشیخهما واحد حكم بصحة روایة الشیخ عن ذلك الكتاب ایضا اذ لا یحتمل ان یكون ما اخبره شخص واحد كالحسین بن عبید الله بن الغضائری مثلا للنجاشی مغایرا لما اخبر به الشیخ ··· و یستكشف من تغایر الطریق ان الكتاب الواحد

---

(١) ص٣٥٨ ج ١١ · (٢) ص١٩٦ رجال النجاشی ·

(٣) ص٩٥ ج ١ـ معجم رجال الحدیث ·

روى بطريقين قد ذكر الشيخ احدهما وذكر النجاشى الآخر انتهى كلامه ·

اقول : لا يحصل لنا القطع بعدم مغايرة اخبار شيخ واحد لتلميذيه كما حصل له (دام ظله) وان كان مظنونا راجحا سيما بعد عدم انحصار طرق الشيخ بما فى المشيخة كما صرح فى مقدمتها وقد مرت فلا يمكن لنا الاعتماد على روايات الشيخ فى مفروض كلامه دام ظله ·

و يؤيده ان الشيخ روى فى التهذيب عن ابن فضال ما ينوف على خمسمائة حديث كما ذكره السيد البروجردى (رض) فى حاشية مقدمته على جامع الرواة و لو كان له طريق معتبر آخر كما للنجاشى لذكره فى مورد واحد فافهم ·

على اننى لم افهم تطبيق هذا البيان - على تقدير صحته على ما نحن فيه فان شيخ الشيخ الطوسى وهو احمد بن عبدون اخبره بروايات ابن فضال عن ابن الزبير كما مر و طريق النجاشى المعتبر هو ما اخبره جعفر بن محمد فى آخرين عن ابن عقدة عن ابن فضال فلم يتحد الشيخان و المحصل ان طريق الشيخ اليه ضعيف و ان كان طريق الصدوق اليه فى مشيخة الفقيه صحيح جدا ·

و للفاضل الاردبيلى (ره) توهم آخر فى تصحيح طريق الشيخ اليه دفعه السيد البروجردى (رض) فى مقدمة جامع

الرواة فلاحظ فانه نافع ·

قال (قده) : و ماذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد فقد اخبرني به الشيخ ابوعبد الله محمد بن محمد بن النعمان و الحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني ايضا ابوالحسين بن ابي جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد ·

و رواه ايضا محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد ·

اقول : الاقوى ان الحسين بن الحسن بن ابان غير موثق و لا حسن و ماقيل في وثاقته كوقوعه في اسناد كامل الزيارات وتوثيق ابن داود و تصحيح العلامة طريقا هو فيه و نحو ذلك لا يرجع الى محصل فالطريق الاول ضعيف و اما الطريق الثاني فهو صحيح و الظاهر ان احمد هو ابن عيسى كما في الفهرست حيث قال ص ٨٣ اخبرنا بكتبه و رواياته ابن ابي جيد القمي عن محمد بن الحسن عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران · قال ابن الوليد : و اخرجها الينا الحسين بن الحسن بن آبان بخط الحسين بن سعد و ذكر انه كان ضيف ابيه ·

و اخبرنا بها عدة من اصحابنا عن محمد بن علي الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن و محمد بن موسى المتوكل عن سعد بن عبد الله و الحمودي عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد .

اقول : الطريق الاول في الفهرست ضعيف كما مر و الثاني صحيح معتبر فروايات الشيخ عنه معتبرة و هي ما يقرب من الفين خمسمأة كما صرح به سيدنا البروجردي (رض) في حاشية مقدمته على جامع الرواة و للشيخ ثلاثة طرق آخر اليه من جملة ما ذكره في التهذيب و قد تقدم .

و محمد بن موسى المتوكل لا اقل من كونه حسنا لكثرة ترحم الصدوق عليه .

فائدة

يروي الحسين بن سعيد عن الحسن المطلق و كتبنا الى السيد الاستاذ الخوئي دام ظله سائلا عن استعلام حال الحسن المذكور فكتب في الجواب بما لفظه هذا :

الحسين بن سعيد روى عن الحسن المطلق في ١٢٢ موضعا .

وعن اخيه الحسن بن سعيد في ٦٥ موضعا .

وعن الحسن بن علي في ١٠ مواضع .

وعن الحسن بن علي بن فضال في ١٥ موضعا .

وعن الحسن بن علي بن يقطين في موضع واحد ٠

وعن الحسن بن علي بن الوشاء في ٥ مواضع ٠

وعن الحسن بن محبوب في ٢٨ موضعا ٠

وله منهم روايات آخر بعنوان ابن الفضال و بعنوان ابن المحبوب و بعنوان الوشا ثم ان من الظاهر ان المراد من الحسن المطلق احد هؤلاء الرواة و المفروض ان هولاء كلهم ثقات انتهى كلام سيدنا الاستاذ (دام ظله) الذى بلغني قبل شهر رجب ١٣٩٢ ٠

قال قده : و ماذكرته عن الحسين بن سعيد عن(الحسن ح ل) عن زرعة عن سماعة و فضالة بن ايوب و النضر بن سويد وصفوان بن يحيى ، فقد رويته بهذه الاسانيد عن الحسين بن سعيد عنهم ٠

اقول : الاسناد كما عرفت معتبر صحيح و الرجال المذكورين كلهم ثقات و زرعة موثق فطريق الشيخ الى هؤلاء الثقات الاربعة صحيح الا ان ظاهر هذه العبارة الصحة فيما كان من طريق ابن سعيد او ابنيه عن زرعة عنهم لا مطلقا و يحتمل اسقاط شئ من العبارة ٠

نعم طريق الشيخ في فهرسته ص ١٠٩ الى صفوان صحيح مطلقا و قال فيها ص ١٥٢ بعد اسم فضالة بن ايوب : له كتاب

اخبرنا به جماعة عن ابن ابي المفضل عن ابن بطه عن احمد بن ابي عبد الله عنه و هذا الطريق ضعيف بابي المفضل و ابن بطه و ليس للشيخ طريق آخر الى غير كتابه من سائر رواياته . و ليس فيها الى سماعة طريق ، بل لم يذكره فيها ، و اما طريقه الى كتاب النضر بن سويد فيها فهو صحيح فلاحظ .

و قال قده : و ما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري فقد اخبرني به الشيخ ابوعبد الله و الحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى .

و اخبرنا ابوالحسين بن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن يحيى و احمد بن ادريس جميعا عن محمد بن احمد بن يحيى و اخبرني به ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى . و اخبرني به الشيخ ابوعبد الله و الحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي و ابي جعفر محمد بن الحسين البزوفري جميعا عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى .

اقول : الطريق الاول ضعيف بجهالة ابي جعفر البزوفري و الثاني صحيح معتبر .

و الثالث حسن لاجل احمد ، و الرابع معتبر ،كل ذلك

يظهر مما تقدم و محمد بن احمد نفسه ايضا ثقة و للشيخ ايضا اليه طرق اخرى فى فهرسته بعضها معتبر و بعضها غير معتبر و انما تركنا ذكرها مخافة الاطالة و روايات الشيخ عنه حسب ما ذكره اليه البروجردى فى حاشية مقدمته على جامع الرواة تقرب من خمسين و تسعمأة .

قال : وما ذكرته فى هذا الكتاب عن محمد بن على بن محبوب فقد .

اخبرنى بـه الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد يحيى العطار عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن على بن محبوب .

و زاد فى الفهرست بعد هذا الطريق بزيادة و ابن ابى جيد مع الغضائرى .

قوله : و اخبرنا بها ايضا جماعة عن ابى المفضل عن ابن بطه عنه .

و اخبرنا بها ايضا جماعة عن محمد بن على بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن عن احمد بن ادريس عنه .

اقول : الاول حسن و الثانى ضعيف و الثالث معتبر كما يعرف مما سبق و محمد بن على فى نفسه ايضا ثقة فروايات الشيخ عنه صحيحة و هى كما ذكره السيد المشار اليه ما يقرب من سبعمأة .

قال قده : و ما ذكرته فى هذا الكتاب عن محمد بن الحسن

الصفار فقد اخبرني الشيخ ٠٠٠ والحسين ٠٠٠ واحمد ٠٠٠ ٠
كلهم عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه واخبرني
به ايضا ابوالحسين بن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد
عن محمد بن الحسن الصفار ٠

اقول : الطريق الاول ضعيف باحمد بن الوليد والثاني
صحيح والصفار نفسه ايضا ثقة ٠

قال في الفهرست ص ١٧٠ : اخبرنا بجميع كتبه ورواياته
ابن ابي جيد عن ابن الوليد عنه ٠ واخبرنا بذلك ايضا جماعة عن
ابن بابويه عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن الصفار عن
رجاله الا كتاب بصائر الدرجات فانه لم يرو عنه ابن الوليد واخبرنا
به الحسين ٠٠٠ عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن الصفار ٠

اقول : الطرق الثلاثة كلها معتبرة وعدم رواية ابن الوليد
كتاب البصائر لا يضر بصحته لان غيره رواه عنه ٠

قال : وما ذكرته في هذا لكتاب عن سعد بن عبدالله فقد
اخبرني به الشيخ ابوعبدالله عن ابي القاسم جعفر بن محمد قولويه
عن ابيه عن سعد بن عبدالله ٠ واخبرني به ايضا الشيخ (ره) عن
ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن سعد ٠

اقول : والطريقان معا صحيحان وسعد في نفسه ايضا ثقة ٠

وفي الفهرست ص ١٠١ اخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من

اصحابنا عن ۰۰۰ (الصدوق) عن ابيه و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله عن رجاله ۰ قال ابن بابويه : الكتاب المنتخبات فاني لم اروها عن محمد بن الحسن الا اجزاء قرأتها عليه ۰۰۰ و اخبرنا الحسين ۰۰۰ و ابن جيد عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن سعد بن عبد الله ۰

اقول : الطريقان معتبران و روايات الشيخ عنه ما يقرب من ستمأة كما ذكره السيد البروجردي (ره) ۰

قال (قده) : و ما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد و علي بن الحسين بن بابويه فقد اخبرني به الشيخ ابوعبد الله عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين عن ابيه علي بن الحسين و محمد بن الحسن بن الوليد ۰

اقول : علي بن الحسين و محمد بن الحسن ثقتان جليلان و الاسناد اوثق اسناد لانه عن المفيد عن الصدوق (قدس الله ارواحهم الطاهرة) ۰

و قال (قده) : و ماذكرته في هذا الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن ابي طالب الانباري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة و اخبرني ايضا الشيخ ابوعبد الله و الحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن ابي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري عن حميد بن زياد

عن الحسن بن محمد بن سماعة ٠

الطريق الاول ضعيف لاجل احمد و الانباری و الثانـــــی موثق معتبر و الحسين بن سفيان و ثقه النجاشی و الحسن فـــــی نفسه موثق ايضا و سماعة هذا ليس سماعة بن مهران المعروف بـــل غيره و ذكر فی الفهرست بعد الطريق الاول طريقا ثانيا لكنه ايضـا ضعيف بابن الزبير ٠ و روايات الشيخ عنه ما يقرب ثمانمأة كمـــــا ذكره السيد المتقدم ٠

قال : و ما ذكرته عن علی بن الحسن الطاطری فقد اخبرنی به احمد بن عبدون عن علی بن الزبير عن ابی الملك احمد بن عمرو بـن كبيـه عن علی بن الحسين الطاطری ٠

اقول : الطاطری موثق و عن العدة ص ٦١ : ان الطائفـــة عملت بما رواه الطاطريون و فی الفهرست ص ١١٨ و كتب ٠٠٠ رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم ٠٠٠ اخبرنا بها كلها احمد بن عبدون عن ابی الحسن علی بن محمد بن الزبير القرشی عن علـی بن الحسن بن فضال و ابی الملك احمد بن عمر بن كيسة الشهـــدی جميعا عنه ٠

اقول : الطريق ضعيف لاجل احمد و ابن الزبير و اما احمد بن عمر او عمرو فهو مهمل غير مذكور فی الرجال ٠

قال : و ما ذكرته عن ابی العباس احمد بن سعيد فقـــــد

اخبرني احمد بن محمد بن موسى عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد .

و هذا هو طريقه اليه في الفهرست ايضا ص ٥٢ و كذا في رجاله ص ٤٤٢ في باب من لم يرو عن الائمة .

و قد مر ان احمد بن محمد بن سعيد هذا ، هو المعروف بابن عقدة و هو زيدي جارودي ثقة .

و اما الطريق فيمكن تصحيحه بوجوه .

فمنها : ان احمد بن محمد بن موسى بن هارون المعروف بابن الصلت ثقة لكونه من مشائخ النجاشي كما نص عليه سيدنا الاستاذ الخوئي (ص ٣٢٢ ج ٢ معجمه) و قد تقدم هذا البحث و قلنا ان الحق فيه هو التفصيل .

و منها قول الشيخ الحر في تذكرة المتبحر ـ كما في المعجم ـ في حقه فاضل جليل ، فانه يفيد المدح الموجب المحسن فان الكاذب لا يوصف بالجلالة و كذا مجهول الحال . لكن استناد هذا المدح الى الحس مشكل .

و منها انه لو فرضنا ان احمد بن محمد بن موسى بن هارون المعروف بابن المعروف بابن الصلت مجهول غير موثق لكن مع ذلك يمكن الحكم بصحة طريق الشيخ الى ابن عقده لقول الشيخ في فهرسته ص ٥٣ : و كان معه (اي مع ابن الصلت) خطابي

العباس باجازته و شرح رواياته و كتبه .

و هذا شهادة من الشيخ بان الخط خط ابي العباس ابن عقده فكانه اجاز للشيخ ابتداء . هذا و لكن ما هو المؤمن من عدم ايقاع زيادة و نقيصة من ابن الصلت في روايات ابن عقدة اذ افرض كونه مجهول الحال . و ليس معنى قول الشيخ : (وشرح رواياته) . ان جميع روايات ابن عقدة كانت مذكورة واحدة واحدة و مفصلة بخط الموجود عند ابي الصلت .

و منها قول الشيخ في رجاله في ترجمة ابن عقدة ص ۴۴۲ : و سمعنا من ابن المهدى و من احمد بن محمد المعروف بابن الصلت رويا عنه و اجاز لنا ابن الصلت عنه بجميع رواياته و التعدد يقلل احتمال الكذب لكن الظاهر من هذه العبارة ان بن المهدى و ان روى عن ابن عقدة الا انه لم يرو للشيخ و لا اجازه و انما المجيز هو ابن الصلت وحده على ان بن المهدى ظاهرا هو ابوعمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدى بن خشنام و قد عده العلامة الحلى (ره) في الاجازة الكبيرة من مشائخ الشيخ من العامة و قال انه روى عن ابن عقدة فضم العامى المجهول لا يقلل الاحتمال الى حد لا يعتنا به .

قال (قده) : و ما ذكرته عن ابي جعفر محمد بن على بن الحسين فقد اخبرنى به الشيخ ابوعبد الله محمد بن محمد بن

النعمان عنه . اقول لا احدا وثق من المفيد و الصدوق (قدس الله اسرارهما) .

قال : و ما ذكرته عن احمد بن داود القمي فقد اخبرني به ... (المفيد) و الحسين ... عن ابي الحسن محمد بن احمد بن داود عن ابيه و هذا هو طريقه اليه في الفهرست بحذف المفيد .

اقول : احمد بن داود ثقة بتوثيق الشيخ و النجاشي بل عن الثاني تكرير لفظ الثقة و الطريق ايضا صحيح لان ابنه محمد بن احمد ثقة على الاظهر .

قال : و ما ذكرته عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه فقد اخبرني به الشيخ ... و الحسين ... جميعا عن جعفر بن محمد بن قولويه .

اقول : الطريق كالمروي عنه صحيح معتبر جدا .

قال : و ما ذكرته عن ابن ابي عميرفقد رويته بهذا الاسناد عن ابي القاسم ابن قولويه .

١ــ عن ابي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي عن عبيد الله ابن احمد بن نهيك عن ابن ابي عمير . و قال في الفهرست :

٢ــ اخبرنا بجميع كتبه و رواياته . جماعة عن ابن بابويه عن ابيه و محمد بن الحسن عن سعد و الحميري عن ابراهيم بن هاشم

عنه .

٣ـ و اخبرنا بها ابن ابی جید عن ابن الولید عن الصفار عن یعقوب بن یزید و محمد بن الحسین و ایوب بن نوح و ابراهیم بن هاشم و محمد بن عیسی بن عبید عنه .

٤ـ و رواها ابن بابویه عن ابیه و حمزة بن محمد العلوی و محمد بن علی بن ماجیلویه عن علی بن ابراهیم عن ابیه عنه .

و اخبرنا بالنوادر خاصة جماعة عن ابی المفضل عن حمید عن عبید الله بن احمد بن نهیک عنه .

٦ـ و اخبرنا بها ایضا جماعة عن ابی القاسم جعفر بن محمد بن قولویه عن ابی القاسم جعفر بن محمد الموسوی عن ابن نهیک عنه . انتهی .

اقول : ابن ابی عمیر کان من اوثق الناس عند الخاصة و العامة کما فی الفهرست ص ١٦٨ و اما الطرق : فالاول معتبر لان العلوی الموسوی حسن لقول الشیخ انه صالح بل ثقة ان قلنا بان مشائخ ابن قولویه فی کامل الزیارات ثقات و قد مر بحثه و ابن نهیک ثقة کما عن النجاشی .

و الثانی و الثالث و الرابع کلها معتبرة . و الحمیری هو عبد الله بن جعفر الثقة . و یعقوب ابن یزید ایضا ثقة . و محمد بن الحسین هو ابن الخطاب الثقة و ایوب بن نوح بن دراج ثقة و کذا

محمد بن عيسى بن عبيد فانه وان ضعفه الشيخ فى رجاله و فهرسته غير انه ثقة لقول النجاشي وعده من اصحابنا و حتى بقول ابن الوليد و الا لم يخص الاستثناء بكتب يونس واحاديثه و للكلام ذيل طويل ليس هنا موضع ذكره و الله العالم بحقائق الامور . و حمزة و ابن طجيلويه حسنان لكثرة ترحم الصدوق عليهما ، وعلى و ابوه ابراهيم ثقتان جليلان .

و الخامس ضعيف بابى المفضل و السادس حسن معتبر كما عرفت فجميع روايات الشيخ عن ابن ابى عمير صحيح قوى .

قال(قده) : و ما ذكرته عن ابراهيم بن اسحاق الاحمرى فقد اخبرنى الشيخ ابوعبد الله و الحسين بن عبيد الله عن ابى محمد هارون بن موسى التلعكبرى عن محمد بن محمد بن هوذه عن ابراهيم بن اسحاق الاحمرى .

اقول : ابراهيم ضعيف و هارون ثقة كما مر و ابن هوذه (وقيل ان اسمه فى بعض النسخ احمد دون محمد) مهمل غير مذكور فى الرجال .

قال(قده) : و ما ذكرته عن على بن حاتم القزوينى فقد اخبرنى به الشيخ ... و احمد بن عبدون عن ابى عبد الله الحسين بن على بن شيبان القزوينى عن على بن حاتم .

اقول : ابن حاتم ثقة كما عن النجاشى و لكونه من مشائخ ابن

قولويه فى كامل الزيارات و القزوينى مجهول · وليس فى الفهرست طريق سوى هذا الطريق الضعيف ·

قال(قده) : و ماذكرته عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب فقد اخبرنى به الشيخ ··· عن ابى جعفر ··· بن بابويه عن محمد بن الحسن ··· عن ··· الصفار و سعد بن عبد الله عن الفضل بن حاتم (١) واحمد بن محمد عن موسى بن القاسم ·

اقول : موسى ثقة ثقة و الفضل مهمل واحمد بن محمد هو ابن عيسى كما صرح النجاشى فالطريق معتبر ·

قال(قده) : و ماذكرته فى هذا الكتاب عن يونس بن عبد الرحمن فقد اخبرنى به الشيخ ···(المفيد) عن ابى جعفر محمد بن على بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله و الحميرى و على بن ابراهيم بن هاشم عن اسماعيل بن مرار و صالح بن السندى عن يونس ·

و اخبرنى الشيخ و الحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العلوى عن على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس ·

و اخبرنى به ايضا الحسين بن عبيد الله عن ابى المفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن المطلب الشيبانى عن

---

(١) فى الفهرست ص ١٩١ ابن عامر ·

ابن عباس محمد بن جعفر بن محمد الرزاز عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن ٠

اقول : الطريق الاول ضعيف باسماعيل وصالح ، فان الحق انهما غير ثقتين و لا حسنين و الطريق الثاني معتبر كما مر سابقا ٠

والثالث ضعيف بالشيباني و اما الرزاز فهو ثقة بناء على وثاقة مشائخ ابن قولويه(١) و طرق الفهرست ايضا ثلثة بتفاوت يسير مع هذه الطرق فلاحظ ٠

و اما نفس يونس ففي حاله كلام كثير غير ان المشهور وثاقته و قبول رواياته ٠

و في الحديث الصحيح ترحم الامام(ع) عليه فلامجال للتشكيك في رواياته ٠

قال(قده) : و ماذكرته في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار فقد اخبرني به الشيخ ابوعبدالله عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن عن سعد عبدالله و الحميري و محمد بن يحيى و احمد بن ادريس كلهم عن احمد بن محمد عن العباس بن المعروف عن علي بن مهزيار ٠

اقول : ابن مهزيار ثقة ، و العباس بن معروف ايضا ثقة ، و احمد هذا ابن عيسى او البرقي فالطريق معتبر ٠

---

(١) كامل الزيارات ص ١٤ ٠

و في الفهرست ص ۱۱۴ : الا كتاب المثالب فان العباس روى نصفه عنه ·

قال (قده) : و ما ذكرته عن علي بن جعفر فقد اخبرني به الحسين به عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى عن العمركي النيشابوري البوفكي عن علي بن جعفر · و قال في الفهرست ص ۱۱۴ جليل القدر ثقة وله كتاب المناسك و مسائل لاخيه موسى الكاظم بن جعفر عليه السلام سأله عنهما اخبرنا بذلك جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن محمد بن يحيى عن العمركي الخراساني البوفكي عن علي بن جعفر عن اخيه موسى الكاظم و رواه ابن بابويه عن ابيه عن سعد و الحميري و احمد بن ادريس ··· و علي بن موسى عن احمد بن محمد عن موسى القاسم البجلي عنه انتهى كلامه ·

اقول : الطريق الاول حسن باحمد و الثاني صحيح و كذا الثالث بناء على ان احمد بن محمد هو ابن عيسى بقرينة علي بن موسى الذي هو من العدة الذي يرون عنهم الكليني · نعم علي بن موسى مجهول لم يرو فيه ما يوجب اعتبار قوله ·

قال (قده) : و ما ذكرته عن ابي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري فقد اخبرني به احمد بن عبدون و الحسين بن عبيد الله عنه

اقول الحسين ثقة كما مر وكذا الحسين بن الغضائري فما

لطريق ايضا معتبر .

قال و ماذكرنا عن ابيطالب الانبارى فقد اخبرنى احمد بن عبدون عنه .

اقول : قد مرالكلام فى الانبارى و ابن عبدون فالطريق ضعيف .

هذا مختصر القول فى شرح مشيخة التهذيب و اليك جدول الطرق المذكورة تسهيلا للامر :

طريق الشيخ الى	حكم الطريق	حال ذى الطريق
محمد بن يعقوب	صحيح	ثقة
على بن ابراهيم	=	=
محمد بن يحيى العطار	=	=
احمد بن ادريس	=	=
حسين بن محمد بن عامر	=	=
محمد بن اسماعيل	=	مجهول
حميد بن زياد	=	موثق
احمد بن محمد بن عيسى	=	ثقة
احمد بن محمد البرقى	=	=
الفضل بن شاذان	=	=
الحسن بن محبوب	=	=

طريق الشيخ الى	حكم الطريق	حال ذى الطريق
سهل بن زياد	صحيح	ضعيف
على بن الحسن بن فضال	ضعيف	موثق
الحسين بن سعيد	صحيح	ثقة
صفوان بن يحيى	-	موثق
سماعة عن طريق حسين عن ذرعه	موثق	موثق
فضاله " " " "	=	=
النضر بن سويد " " "	=	=
والى كتابه مطلقا	=	=
محمد بن احمد بن يحيى	صحيح	ثقة
محمد بن على بن محبوب	-	=
محمد بن الحسن الصفار	=	=
سعد بن عبد الله	=	=
محمد بن الحسن بن الوليد	=	=
والد الصدوق	-	=
الحسن بن محمد بن سماعة	موثق	موثق
على بن الحسن الطاطرى	ضعيف	ثقه
بن عقدة	=	موثق

طريق الشيخ الى	حكم الطريق	حال ذي الطريق
الصدوق	صحيح	ثقة
احمد بن داود	=	=
ابن قولويه	=	=
ابن ابي عمير	=	=
ابراهيم بن اسحاق	ضعيف	ثقة
علي بن حاتم	=	=
موسى بن القاسم	صحيح	=
يونس بن عبد الرحمن	=	=
علي بن مهزيار	=	=
علي بن جعفر	=	=
الحسين البزوفري	=	=
ابيطالب الانباري	فيه اشكال	ضعيف

الفائدة الثالثة و الثلاثون

في توضيح مشيخة الفقيه

لا شك ان مشيخة الفقيه كمشيخة التهذيب في الاهمية غير ان تفصيل طرقها صحة و سقما يوجب الخروج من وضع الرسالة فعدلت عنه الى الاجمال و مجرد ما هو المعتبر عندي في الصحة و الضعف و هو و ان لم يكن لغيري معتبرا ، غير انه يفيده فائدة غير قليلة فاقول حسب ترتيب الحروف الهجائية و بالله الاعتصام .

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذي الطريق
ابان بن تغلب	مجهول	ثقة
ابان بن عثمان	صحيح	موثق
ابراهيم بن ابي البلاد	=	ثقة
ابراهيم بن زياد الكوفي	=	مجهول
ابراهيم بن سماك	=	=
ابراهيم بن ابي محمود	=	ثقة
ابراهيم ابي يحيى المدني	موثق	مجهول على الاظهر
ابراهيم بن سفيان	ضعيف	مجهول

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذي الطريق
ابراهيم بن عبد الحميد	صحيح	ثقة
ابراهيم بن عثمان ابى ايوب	=	=
ابراهيم بن عمر اليمانى	=	=
ابراهيم بن محمد الثقفى	مجهول	لا يبعد حسنه
ابراهيم بن محمد الهمدانى	صحيح	فيه اشكال
ابراهيم بن مهزيار	=	مجهول على الاظهر
ابراهيم بن ميمون	مجهول	مجهول
ابراهيم بن هاشم	صحيح	ثقة
احمد بن ابى عبد الله البرقى	=	=
احمد بن الحسن الميثمى	=	ثقة او موثق
احمد بن عائذ	حسن	ثقة
احمد البزنطى	صحيح	=
احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة	حسن	موثق
احمد بن محمد بن عيسى	صحيح	ثقة
احمد بن محمد بن المطهر	=	مجهول
احمد بن هلال	=	ضعيف
ادريس بن زيد	صحيح وفى الطريق الثانى اشكال	مجهول

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذي الطريق
ادريس بن عبد الله	صحيح	ثقة
ادريس بن هلال	ضعيف	مجهول
اسحاق بن عمار	مجهول	معتبر
اسحاق بن يزيد	حسن	ثقة
اسما بنت عميس	مجهول	حسنة
اسماعيل بن ابي افديك	ضعيف	مجهول
اسماعيل بن جابر الجعفي	يحتاط فيه	حسن
اسماعيل بن رياح	=	مجهول
اسماعيل بن عيسى	صحيح	مجهول
اسماعيل بن الفضل الهاشمي	مجهول وكذا الثاني	ثقة
السكوني	مجهول	موثق
اسماعيل بن مهران	صحيح	ثقة ولكن ما بعد السند فيه جهالة
الاصبغ بن نباته	مجهول	ثقة
امية بن عمرو الشعري	=	مجهول
انس بن محمد	=	=
ايوب بن اعين	=	=
ايوب بن الحر	يحتاط فيه	ثقة
ايوب بن نوح	صحيح	=

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذي الطريق
بحر بن كثير السقا	مجهول على الاظهر	مجهول
بزيع المؤذن	ضعيف	=
بشار بن يسار	=	ثقه
بشير النبال	=	مجهول
بكار بن كرام	=	=
بكر بن صالح الرازى	صحيح	ضعيف
بكربن محمد الازدى	=	ثقة
بكير بن اعين	=	ثقة او موثق
بلال المؤذن	مجهول	مشهور
ثابت بن دينار ابى حمزة	صحيح	ثقة
ثعلبة بن ميمون	=	=
ثوير بن فاخته	مجهول	مجهول على الاظهر
جابر بن اسماعيل	=	=
جابربن يزيد الجعفي	ضعيف	لا يبعد اعتباره
جابربن عبد الله الانصارى	مجهول	ثقة
جراح المدائنى	صحيح	مجهول
جعفربن بشير البجلى	=	ثقة
جعفر بن عثمان	مجهول	مشترك

الطريق الصدوق الى	حكم الطريق	حال ذي الطريق
جعفر بن القاسم	يحتاط فيه	مجهول
جعفربن محمد بن يونس	صحيح	ثقه
جعفر بن ناجيه	حسن	مجهول
جميل بن دراج	صحيح	ثقه
جويرية به سهر	مجهول	لعله ثقة
جهم بن ابى جهم	=	مجهول
الحارث بياع الانماط	ضعيف	=
الحارث بن المغيرة	يحتاط فيه	ثقة
حبيب بن المعلى	صحيح	=
حذيفة بن منصور	ضعيف	مشترك
حريز بن عبدالله	صحيح	ثقة
الحسن بن الجهم	=	=
الحسن بن راشد	مجهول	=
حسن بن رباط ابى الربيع	=	مجهول
الحسن بن زياد الصيقل	يحتاط فيه	=
الحسن بن السرى	حسن	فيه اشكال
الحسن بن على بن ابى حمزه	مجهول	ضعيف

الطريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
الحسن بن على بن فضال	صحيح	موثق
الحسن بن على الكوفى	حسن	ثقه
الحسن بن على بن النعمان	صحيح	=
الحسن بن الوشاء	=	حسن
الحسن بن قارن	حسن	مجهول
الحسن بن محبوب	صحيح	ثقه
الحسن بن هارون	يحتاط فيه	لم يثبت مدحه
الحسين بن ابى العلاء	ضعيف	ضعيف
الحسين بن حماد العبدى	يحتاط فيه	مجهول
الحسين بن زيد ذ والدمعة	صحيح	قيل ممدوح
الحسين بن سالم	مجهول	مجهول
الحسين بن سعيد	صحيح	ثقة
الحسين بن محمد القمى	=	مجهول
الحسين بن المختار	=	يحتاط فىقوله
حفص بن سالم ابوداود	=	ثقه
حفص بن البخترى	=	=
حفص بن غياث	لا يبعد اعتباره	موثق

الطريق الصدوق الى	حكم الطريق	حال ذي الطريق
حكيم بن حكيم	يحتاط فيه	ثقه
حماد بن عثمان	صحيح	"
حماد بن عمر	مجهول	مجهول
حماد بن عيسى	صحيح	ثقه
حماد النوى	ضعيف	مجهول
حمدان بن الحسن	فيه اشكال	مجهول
حمدان الديوانى	صحيح	"
حميد بن مثنى	ضعيف على الاظهر	ثقة
حمزة بن حمران	صحيح	مجهول
حنان بن سدير	"	ثقه
خالد بن ابي العلاء الخفاف	"	مجهول او مهمل
خالد بن ماد القلانسى	مجهول	ثقه
خالد بن يحيى	صحيح	مجهول
داود بن زيد الهمدانى	"	ثقه
داود بن ابى يزيد فرقد	"	"
داود بن اسحاق	ضعيف	مجهول
داود بن الحصين	مجهول	موثق

الطريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
داود البرقي	مجهول	مختلف فيه
داود بن سرحان	صحيح	ثقه
داود بن القاسم ابى هاشم جعفرى	=	=
درست بن ابى منصور	حسن	مجهول
ذريح المحاربى	صحيح	ثقه
ربعى بن عبد الله	=	=
رفاقة بن موسى	=	=
روح بن عبد الرحيم	مجهول	=
رومى بن زرارة	صحيح	ثقه
الريان بن الصلت	=	=
زرارة بن اعين	=	=
زرعة بن محمد الخضرمى	=	=
ذكريا بن آدم	=	=
ذكريا بن ادريس ابى جرير	=	فيه اشكال
ذكريا بن مالك الجعفى	مجهول بطريقيه	مجهول
زياد بن سوقة الجريرى	صحيح	ثقه
زياد بن مروان القندى	=	ضعيف

الطريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
زياد بن منذر ابى الجارود	صحيح	ضعيف
زيد بن على السجاد (ع)	مجهول	حاله معروف
زيد بن يونس الشحام	ضعيف	ثقة
زيد ابى الورد	صحيح	مجهول
سالم بن مكرم ابى خديجة	مجهول	حسن
سدير الصيرفى	صحيح	فيه تردد
سعد بن طويف	مجهول	فيه اشكال
سعد بن عبد الله الاشعرى	صحيح	ثقه
سعدان بن مسلم	=	مجهول
سعيد بن عبد الله الاعرج	يحتاط فيه	ثقه
سعيد النقاش	ضعيف	مجهول
سعيد بن يسار	مجهول	ثقه
سلمة بن تمام	الطريق غير مذكوربتمامه	مجهول
سلمة بن الخطاب	صحيح	ضعيف
سليمان بن جعفر الجعفرى	=	ثقه
سليمان بن حفص المروزى	=	مجهول
سليمان بن خالد البجلى	=	حسن

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذي الطريق
سليمان بن داود المنقرى	مجهول	موثق
سليمان بن عبد الله الديلمى	ضعيف اومجهول	ضعيف او مجهول
سليمان بن عمرو	مجهول	مجهول
سماعة بن مهران	فيها شكال(١)	ثقه او موثق
سهل بن اليسع	صحيح	ثقة
سويد القلا	لا يبعدصحته	=
سيف التمار	مجهول	فيه اشكال
سيف بن عميرة	=	ثقه
شعيب بن واقد	=	مجهول
شهاب بن عبد ربه	صحيح	ثقه
صالح بن الحكم النيلى	=	ضعيف
صالح بن عقبه	يحتاط فيه	مجهول
الصباح بن سيابة	صحيح	مجهول
صفوان بن مهران	يحتاط فيه	ثقه
صفوان بن يحيى	صحيح	=
طلحة بن زيد	=	مجهول

(١) نعم ماكان فيه عن زرعة عن سماعة فالسند صحيح ص١٢ المشيخة .

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حكمه في الطريق
عاصم بن حميد الحناط	صحيح	ثقه
عامر بن جذاعة	مجهول	مجهول
عامر بن نعم القمي	صحيح	=
عائذ الاحمسي	=	=
العباس بن عامر	=	ثقه
العباس بن معروف	=	=
العباس بن هلال	فيه اشكال	مجهول
عبد الاعلى مولى آل سام	لعله حسن	يحتاط او حسن
عبد الحميد الازدي	مجهول	يحتاط في قوله
عبد الحميد بن عواض الطائي	فيه تردد	ثقة
عبد الرحمن بن ابي عبد الله	صحيح	ثقة
عبد الرحمن بن ابي نجران	=	=
عبد الرحمن بن ابي الحجاج	=	=
عبد الرحمن بن كثير الهاشمي	فيه اشكال	ضعيف
عبد الرحيم القصير	حسن	مجهول

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذى الطريق
عبد الصمد بن بشير	حسن	ثقة
السيد عبد العظيم الحسنى	=	=
عبد الغفار بن القاسم ابى مريم	موثق	=
عبد الكريم بن عتبة الهاشمى	مورد للاحتياط	=
عبد الكريم بن عمرو الخثعمى	صحيح	مورد للاحتياط
عبد الله بن ابى يعفور	مورد للاحتياط	ثقة
عبد الله بن بكير	موثق	موثق
عبد الله بن جبلة	صحيح	ثقة
عبد الله بن جندب البجلى	=	=
عبد الله بن الحكم	ضعيف	مجهول
عبد الله بن حماد الانصارى	=	=
عبد الله بن سليمان	صحيح	=
عبد الله بن سنان	=	ثقة
عبد الله بن على	مجهول	مجهول
عبد الله بن فضالة	=	ضعيف
عبد الله بن القاسم	=	مجهول

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حال ذي الطريق
عبدالله بن لطيف التفليسي	صحيح	مجهول
عبدالله بن محمد الجعفي	=	ضعيف
عبدالله بن ابي بكر الحضري	مجهول	مجهول
عبدالله ابن مسكان	صحيح	ثقة
عبدالله بن المغيرة	=	=
عبدالله بن ميمون القداح	=	=
عبدالله بن يحيى الكاهل	=	مجهول
عبدالمومن بن القاسم	مجهول	ثقة
عبدالملك بن اعين	حسن	يحتاط في قوله
عبدالملك بن عتبة الهاشمي	لا يبعد الصحة	مجهول
عبدالملك بن عمرو الاحول	مجهول	=
عبدالواحد بن محمد بن عبدوس	لا واسطة	حسن
عبيد بن زرارة	مجهول	ثقة
عبيدالله بن علي الحلبي	صحيح	=
عبيدالله المرافقي	=	مجهول
عبيدالله بن الوليد الوصافي	موثق	فيه كلام
عثمان بن زياد الهمداني	مجهول	مجهول

الطريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذي الطريق
عطاء بن السائب	صحيح	مجهول
العلاء بن ازين	=	ثقة
العلاء بن سيابة	موثق	مجهول
على بن ابى حمزة البطائنى	صحيح	ضعيف
على بن احمد بن اشيم	=	مجهول
على بن ادريس	=	=
على بن اسباط	=	ثقة
على بن اسماعيل الميثمى	=	لا يبعد حسنه
على بن بجيل	مجهول	مجهول
على بن بلال	صحيح	ثقة
على بن جعفر (ع)	=	=
على بن حسان الواسطى	=	=
على بن الحكم	=	=
على بن رئاب	=	=
على بن ريان	=	=
على بن سالم الكوفى	مجهول	مجهول
على بن سويد	لا يبعد الصحة	ثقة

حال ذی الطریق	حال الطریق	طریق الصدوق الی
مجهــول	مجهــول	علی عبد العزیــز
ثقــــة	صحیح علی وجه	علی بن عطیــة
مجهــول	مجهــول	علی بن غراب (ابی المغیرة)
=	=	علی بن الفضل الواسطی
=	ضعیــف	علی بن محمد
ضعیــف	یحتاط فیــه	علی بن محمد النوفلی
مجهــول	ضعیــف	علی بن مطــــر
ثقــــه	صحیـــح	علی بن مهزیــار
مجهــول	حســـن	علی بن میســرة
فیه تردد لاشتراک	صحیـــح	علی بن النعمان
ثقــــة	=	علی بن یقطین
مجهــول	=	عمار بن مروان الکلبی
مــوثــق	مــوثــق	عمار بن موسی الساباطی
مجهــول	مجهــول	عمر بن ابی زیاد الکوفی
ثقــــة	صحیـــح	عمر بن ابی شعبة الحلبی
=	=	عمر بن ابی اذ ینــة
مجهــول	مــوثــق	عمر بن حنظلــة

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذي الطريق
عمر بن قيس الماصر	مجهول	مجهول
عمر بن يزيد بياع السابري	صحيح	ثقه
عمران الحلبي	=	=
عمرو بن ابي المقدام	مجهول بطريقه	مجهول
عمرو بن جميع البصري	مجهول	=
عمرو بن خالد	=	مجهول على الاظهر
عمرو بن سعيد الساباطي	موثق	موثق
عمرو بن شمر	يحتاط	ضعيف
عيسى بن ابي منصور شلقان	صحيح	ثقة
عيسى بن اعين	حسن	ثقة ظاهرا
عيسى بن عبد الله الهاشمي	فيه اشكال	مجهول
عيسى بن يونس	ضعيف	=
العيص بن القاسم	صحيح	ثقة
غياث بن ابراهيم	=	=
فضالة بن ايوب	=	=
الفضل بن ابي قرة السمندي	مجهول بطريقه	مجهول

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
الفضل بن شاذان	مجهول	ثقة
الفضل بن عبد الملك	صحيح	=
الفضل بن عثمان	=	=
الفضل بن يسار	يحتاط	
القاسم بن بريد بن معاوية	ضعيف	=
القاسم بن سليمان	صحيح	مجهول
القاسم بن عروة	=	=
القاسم بن يحيى	=	=
كردوية الهمدانى	=	=
كليب الاسدى	احدى الطريقين صحيح	مجهول
مالك بن اعين الجهنى	مجهول	مجهول
مبارك العقرقوفى	ضعيف	=
مثنى عبد السلام	صحيح	حسن
محمد بن ابى عمير	=	ثقه
محمد بن احمد بن يحيى	=	=
محمد بن اسلم الجبلى	=	ضعيف

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذي الطريق
محمد بن اسماعيل البرمكي	صحيح على الاظهر	ثقة
محمد بن اسماعيل بن بزيع	=	=
محمد بن اسماعيل بجيل	مجهول	مجهول
محمد بن جعفر الاسدى	صحيح	ثقة
محمد بن حسن الصفار	=	=
محمد بن حسان الرازى	=	مجهول
محمد بن حكيم الخثعمى	=	=
محمد بن الحسين بن ابى الخطاب		ثقة
محمد بن حمران الشيبانى	صحيح بطريقه	مشترك
محمد بن خالد البرقى		يحتاط فى قوله
محمد بن خالد القسرى	مجهول	مجهول
محمد بن خالد سنان	صحيح	ضعيف
محمد بن سهل بن اليسع	=	مجهول
محمد بن عبد الجبار	=	ثقه
محمد بن عبد الله بن مهران	=	ضعيف
محمد بن عثمان العمرى	=	ثقه
محمد بن عذافر	=	=

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
محمد بن على الحلبى	صحيح	ثقة
محمد بن على بن المحبوب	-	-
محمد بن عمران البجلى	يحتاط	مجهول
محمد بن عمروبن ابى المقدام	ضعيف	-
محمد بن عيسى بن عبيد	صحيح	ثقه
محمد بن الفيض اليتمى	احد طريقيه صحيح	مجهول
محمد بن القاسم الاسترابادى	لا واسطة	حسن
محمد بن القاسم بن الفضيل	فيه اشكال	ثقة
محمد بن قيس البجلى وقضايا اميرالمؤمنين	صحيح	=
محمد بن مسعود العياشى	مجهول	ثقة
محمد بن مسلم الزهرى	=	مجهول
محمد بن مسلم الثقفى	=	ثقة
محمد بن منصور	ضعيف	مجهول
محمد بن النعمان مومن الطاق	حسن	ثقة
محمد بن الوليد الكرمانى	صحيح	مجهول

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذي الطريق
محمد بن يحيى الخثعمي	مجهول	ثقة
محمد بن يعقوب الكليني	حسن	=
مرازم بن حكيم	صحيح	=
مروان بن مسلم	مجهول	=
مسعدة بن زياد	صحيح	=
مسعده بن صدقه	=	مجهول
مسمع بن مالك	مجهول	ثقة
مصادف	صحيح	مجهول
مصعب بن يزيد الانصاري	مجهول	=
معاوية بن حكيم	صحيح	ثقه
معاوية بن شريح	فيه عثمان بن عيسى	مجهول
معاوية بن عمار	صحيح	ثقة
معاويه بن ميسرة	=	مجهول
معاويه بن وهب	=	ثقة
معروف بن خربوذ	=	
المعلى بن خنيس	مجهول او ضعيف	=

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذي الطريق
المعلى بن محمد البصرى	صحيح	ضعيف جدا
معمر بن خلاد	=	ثقــه
معمر بن يحيى	=	مشترك فلاحظ
المفضل بن عمر	ضعيف	ضعيف
المفضل بن صالح ابى جميلة	صحيح	ضعيف
منبة بن عبد الله ابى الجوزا	=	قيل فى حقه صحيح الحديث
منذر بن حيفر	=	مجهول
منصور بن حازم	=	ثقــه
منصور الصيقل	مجهول	مجهول
منصور بن يونس بزرج	صحيح	=
منهال القصاب	=	=
موسى بن عمر بن بزيع	=	ثقة
موسى بن القاسم البجلى	=	=
ميمون بن مهران	مجهول	مجهول
ناجية بن ابى عمارة	حسن	=
النضر بن سويد	صحيح	ثقة

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
النعمان الرازى	مجهـــول	مجهـــول
النعمان بن سعيد	ضعيـــف	=
الوليد به صبيـــع	يحتاط فيه	ثقـــــه
وهب بـــن وهب	=	ضعيـــف
وهيب بن حفـــص	مجهـــول	مجهـــول
هارون بن حمزة الغنوى	=	ثقـــــة
هارون بن حمزة خارجـــة	=	=
ها شم الجناط	صحيـــح	ثقة ان كان بن المثنى
هشام بن ابراهيم	صحيـــح	مجهـــول
هشام بن الحكم	=	ثقـــــة
هشام بن سالـــم	=	=
هيثم بن ابى عبد الله ابى كهمس	مجهـــول	مجهـــول
ياسـر الخـادم	معتبـــر	مجهـــول
ياسيـن الضريـر	صحيـــح	=
يحيى بن ابى العلاء	مجهـــول	فيه اشكال
يحيى ابن ابى عمران الهمدانى	معتبـــر	ضعيـــف

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذي الطريق
يحيى بن حسان الازرق	موثق	مجهول
يحيى بن عباد المكى	مجهول	ثقه
يحيى بن عبد الله العلوى	=	مجهول
يعقوب بن شعيب	حسن	ثقه
يعقوب بن عيثم	صحيح	مجهول
يعقوب بن يزيد	=	ثقه
يوسف الطاطرى	مجهول	محل بحث
يوسف بن يعقوب	ضعيف	مجهول
يونس بن عمار	مجهول	=
يونس بن يعقوب	=	ثقه
وصيتا ميرالمؤمنين وسليمان بن داود	ضعيف	
(كني الذين لم يذكر اسمائهم في الاسماء)		
ابى الاعز النحاس	صحيح	مجهول
ابى بصير	ضعيف	ثقة
ابى ثمامة	صحيح	=
ابى الحسن الهندى	حسن	مجهول

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
ابى الربيع الشامى	مجهـــول	مجهـــول
ابى ذكريا الاعـــور	صحيـــح	ثقـــــة
ابى سعيد الخدرى	مجهــــول	=
ابى عبد الله الخراسانى	صحيـــح	مجهـــــول
ابى عبد الله الفراء	يحتاط فيه	مجهـــــول
ابوالنميـــر	ضعيـــف	=

هذا كلامنا فى مشيخة الفقيه و ان رأيت اطلاق المجهـــول على الضعيف اوعكسه فى بعض الموارد فهو لاجل اتحاد المجهـول و الضعيف فى عدم الحجية و نسئل الله تعالى ان يجعله مفيـــد للناظرين و مقبولا عنده بكرمه العميم ٠

الفايدة الرابعه و الثلاثـون

الاحتياط فى روايـات بعـض الـرواة

الراوى ان ثبت وثاقته او مدحه تعتبر روايتـه و الا فلاسـواء ثبت ضعفه او بقى مجهول الحال على المختار ، لكن فى نفسى من الرواة من لا يصح الفتوى برواياتهم و لا يجوز ردها ، بل لا بد مـن العمل بها مع التوقف فى الحكم و هذا هو المعبرعنه بالاحتياط الواجب .

و الباعث عليه ليسما استفيد من القواعد و الاصول حسب الموازين العلمية فانها تحكم بما ذكرناه اولا ، بل هو امر نفسى يثبطنى عن الحكم بالقبول و الرد .

و لا شك فى حصول مثل هذه الحالة النفسية لكثير مـن الباحثين من دون ان تدخل فى ضابط محصور ، و اليك بعض هولاء الرواة .

١ ـ الممدوحون فى كلام الشيخ المفيد (ره) فى رسالتـه فى الرد على اصحاب العدد اذا خلو من المدح و الذم و لم يوجـد فى حقهم الا هذه العبارة و اليك عبارته(١) و اما رواة الحديث بان

(١) ص ٢٠٩ مقدمه رجال المامقانى .

شهر رمضان شهر من شهور السنة يكون تسعة و عشرين يوما و يكون ثلاثين يوما فهم فقهاء اصحاب ابی جعفر محمد بن علی و ابی عبد الله جعفر بن محمد بن علی و ابی الحسن علی بن محمد و ابی محمد الحسن بن علی بن محمد صلوه الله علیهم و ابی عبد الله (ع) (هکذا فی رجال المامقانی) و الاعلام الرؤساء الماخوذ عنهم الحلال و الحرام و الفتیا و الاحکام الذین لا یطعن علیهم و لا طریق الی ذم واحد منهم و هم اصحاب الاصول المدونة و المصنفات المشهورة و کلهم قد اجمعوا نقلا و عملا علی ان شهر رمضان یکون تسعة وعشرین یوما ، نقلوا ذلك عن ائمة الهدی و عرفوه فی عقیدتهم و اعتمدوه فی دیانتهم .

و قد فصلت احادیثهم فی کتابنا المعروف بمصابیح النور فی علامات الشهور .

اقول : و اما اسماء هؤلاء فالیك نقلها من مقدمة رجال المامقانی (ره) .

۱ــ محمد بن مسلم .

۲ــ محمد بن قیس الذی یروی عنه یوسف بن عقیل .

۳ ـ ابو الجارود .

۴ــ عمار الساباطی .

۵ــ ابو الصباح الکنانی .

٦ـ ابواحمد عمر بن الربيع ٠

٧ـ منصور بن حازم ٠

٨ـ عبدالله بن مسكان ٠

٩ـ زيد الشحام ٠

١٠ـ يونس بن يعقوب ٠

١١ـ جابر بن زيد ٠

١٢ـ اسحاق بن جرير ٠

١٣ـ والنضر(نضر) والد الحسن ٠

١٤ـ ابن ابى يعفور٠

١٥ـ عبدالله بن بكير ٠

١٦ـ معاوية بن وهب ٠

١٧ـ عبدالسلام بن سالم ٠

١٨ـ عبدالاعلى بن اعين ٠

١٩ـ ابراهيم بن حمزة الغنوى٠

٢٠ـ الفضيل بن عثمان ٠

٢١ـ سماعه بن مهران ٠

٢٢ـ عبيد بن زرارة ٠

٢٣ـ الفضل بن عبدالملك ٠

٢٤ـ يعقوب الاحمر ٠

فانه روى عن كل منهم رواية عليحدة متضمنة لمطلوبه ·

اقول : معظم هؤلاء الرواة ثبت وثاقتهم بتوثيق الشيخ والنجاشى وغيرهما كما ان توثيق الشيخ المفيد المذكور ـ قده ـ معارض بجرح غيره فى مثل ابى الجارود الزيدى وجابر بن يزيد (١) ولعل الثمرة تظهر فى مثل يعقوب الاحمر وعبد الاعلى بن اعين وابراهيم بن حمزه الغنوى(وفى رجال سيدنا الاستاذ الخوئى ـ دام ظله ـ نقلا عن التهذيب هارون بن حمزة الغنوى) فيحتاط فى روايات امثال هؤلاء ·

وجه التوقف وعدم الاعتماد على هذا التوثيق مع جلالة الشيخ المفيد وعلوه ودقة نظره(قده) غلبة الاحتمال بان التوثيق المذكور ساق مساق الغالب لا بملاحظة حال كل واحد من الرواة ·ووجه عدم الرد عدم جواز ترك العمل بالظواهر مالم يمنع مانع معتبر اخر·

ثم قال وروى ·

كرام الخشعمى وعيسى ابن ابى منصور وقتيبه الاعشى و شعيب الحداد والفضيل بن يسار وابوايوب الخزاز وفطر بن عبد الملك وحبيب الجماعى وعمربن مرداس ومحمد بن عبد الله بن الحسين ومحمد بن الفضيل الصيرفى وابوعلى راشد وعبيد الله بن على الحلبى وعمران بن على الحلبى وهشام بن الحكم وهشام بن

---

(١) فى رجال المامقانى جابربن زيد كما نقلناه اولا وهوغلط والصحيح جابربن يزيد كما يظهر من ترجمة نفس المصدر ·

سالم وعبد الاعلى بن اعين و يعقوب الاحمر و زيد بن يونس وعبد الله بن سنان و معاوية بن وهب وعبد الله بن ابي يعفور . ممن لا يحصى كثرة مثل ذلك حرفا . الخ .

اقول : توثيق الشيخ (ره) في حق هؤلاء غير ثابت كما لا يخفى .

٢ــ محمد بن خالد البرقي : فقد وثقه الشيخ في موضع من رجاله ص ٣٨٦ و قال النجاشي ص ٢٥٨ : و كان محمدا ضعيفا في الحديث و كان اديبا حسن المعرفه بالاخبار و علوم العربيه .

و قد ذكروا لترجيح توثيق الشيخ على كلام النجاشي وجوها كلها ضعيفة لاعبره بها فعن الشيخ البهائي ان قول النجاشي يحتمل امرين (الاول) ان يكون من قبيل قولنا فلان ضعيف في النحو اذا كان لا يعرف منه الا القليل .

و اورد عليه بان النجاشي صرح بانه حسن المعرفة بالاخبار لكنه مردود بان المراد ظاهرا او احتمالا هو اخبار العرب و تاريخهم دون الروايات .

الثاني : ان يكون المراد رواية الحديث عن الضعفاء و اعتماده على المراسيل و عليه فلا يكون كلام النجاشي صريحا في جرح الرجل . و كلام الشيخ نص في تعديله فيؤخذ به .

اقول : و على الاحتمال الثاني بنى غيره ايضا . لكن

الانصاف ان الاحتمال الاول خلاف المتفاهم العرفي مع ان محمد بن خالد واقع في سند كثير من الروايات كما يظهر للمتتبع ·

و اما الاحتمال الثاني فيرد عليه ان النجاشي قال في ترجمة محمد بن احمد يحيى الاشعرى : كان ثقة في الحديث الا ان اصحابنا قالوا كان يروى عن الضعفاء و يعتمد المراسيل و لا يبالي عمن اخذ و ما عليه في نفسه مطعن في شئ الخ · و معنى قوله : كان ثقة في الحديث انه ثقة في نفسه و ان يروى عن الضعفاء ، فيكون معنى قوله ضعيفا في الحديث انه ضعيف في نفسه وقال في ترجمة محمد بن جعفر بن محمد الاسدى الكوفي : كان ثقة صحيح الحديث الا انه روى عن الضعفاء الخ · و لوكان معناه ـ كما زعموا ـ انه يروى عن الضعفاء كان معنى قوله ثقة في الحديث انه يروى عن الثقاة و لم يستعمله في حق محمد بن احمد الذى يروى عن الضعفاء و بالجملة الحالة النفسية تحملني على ان احتاط احتياطا لازما في رواياته و الله العالم بحقائق الامور·

٣ـ قال شيخنا المفيد (قده) في باب النص على الكاظم (ع) من ارشاده (١) فمن روى صريح النص بالامارة من ابي عبد الله (ع) على ابنه ابي الحسن موسى (ع) من شيوخ اصحاب ابي عبد الله (ع) و خاصته و بطانته و ثقاته الفقهاء الصالحين رحمه

(١) ص ٢٨٨ المطبوع في النجف سنة ١٣٨١ ·

الله عليهم :

١ـ المفضل بن عمر الجعفى ٠

٢ـ معاذ بن كثير ٠

٣ـ عبد الرحمن بن الحجاج ٠

٤ـ فيض بن المختار ٠

٥ ـ يعقوب السراج ٠

٦ ـ سليمان بن خالد ٠

٧ـ صفوان الجمال ٠

وغيرهم (١) ممن يطول بذكرهم الكتاب ٠

و قال فى باب النص على الرضا عليه السلام منه ص ٣٠٢ :

فمن روى النص على الرضا على بن موسى عليهما السلام بامامته من ابيه و الاشارة منه بذلك من خاصته وثقاته و اهل الورع والعلم الفقه من شيعته ٠

١ـ داود بن كثير الرقى ٠

٢ـ محمد بن اسحاق بن عمار ٠

٣ـ على بن يقطين ٠

---

(١) و من جملة هذا الغير منصور بن حازم وعيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن اميرالمؤمنين وطاهر بن محمد واسحاق وعلى ابنا الامام الصادق (ع) يظهر من ص ٢٨٩ وص ٢٩٠ كتابه الارشاد ٠

٤ـ نعيم القابوسي ·

٥ـ الحسين بن المختار ·

٦ـ زياد بن مروان ·

٧ـ المخزومي (١) ·

٨ـ داود بن سليمان ·

٩ـ نضر بن قابوس ·

١٠ـ داود بن زربي ·

١١ـ يزيد بن سليط ·

١٢ـ محمد بن سنان ·

اقول : ان توثيقه عبد الرحمن بن حجاج و فيض بن المختار و سليمان بن خالد و صفوان و محمد بن اسحاق و ابن يقطين و الحسين بن المختار و نضر بن قابوس تاكيد و لا ثمرة له فانهم ثقاوت او ممدحون بتوثيق غيرها ومدحه ، كما ان توثيقه معارض بجرح غير مفضل ويعقوب السراج وداود الرقي وزياد بن مروان ومحمد بن سنان فاثر توثيقه يظهر في معاذ ونعيم والمخزومي وداود بن سليمان ويزيد بن سليط ولا بد من الاحتياط اللزومي لما مر

(١) الظاهر اسمه عبد الله بن الحارث بقرينة رواية العيون فان الشيخ المفيد و الشيخ الكليني و ان لم يذكرا اسمه الا ان الصدوق صرح به في عيونه · هذا المخزومي يروى عن محمد بن الفضيل كما في الارشاد ص ٣٠٦ ·

الفائدة الخامسة و الثلاثون

فی حال المکنین بابی بصیر

و فیها مباحث :

الف ـ لیث بن البختری المرادی یکنی بابی بصیر بلاشک و کناه الشیخ فی رجاله بابی یحیی . و کناه النجاشی بابی محمد (۱) و قال : قیل ابوبصیر الاصغر . لم یوثقه الشیخ و النجاشی فی کتبهما الثلاثة . و اما الکشی ففی کتابه الواصل الینا قال : اجتمعت العصابة علی تصدیق هولاء الاولین من اصحاب ابی جعفر و اصحاب ابی عبدالله (ع) و انقادوا لهم بالفقه ، فقالوا : افقه الاولین ستة زرارة و معروف بن خربوز و برید و ابوبصیر الاسدی و الفضیل بن یسار و محمد بن مسلم الطائفی . قالوا وافقه الستة زرارة . وقال بعضهم مکان ابوبصیر الاسدی ابوبصیر المرادی و هو لیث بن البختری انتهی کلامه (ص ۲۰۶ رجال الکشی) .

اقول : و حیث ان هذا البعض القائل غیر معلوم الوثاقة فلا یجدی فی حق المرادی توثیقا فتوثیق بعض الرجالیین ایاه

(۱) کذا کناه العلامة و نقله عن ابن الغضائری ایضا فما ذکره المامقانی فی هامش کتابه غیر متین فانه انکر ان یکون ابومحمد کنیه للیث .

نظرا الى هذا الكلام ضعيف و نقل العلامة (قده) عن ابن الغضائرى ان اباعبدالله (ع) يتضجر به و يتبرم ، و اصحابه مختلفون فى شأنه وعندى أن الطعن انما وقع على دينه ، لاعلى حديثه .

اقول : يظهر منه وثاقة الرجل فى حديثه لكن مر ان كتاب ابن الغضائرى لم يحرز سنده و ان كان مؤلفه ممدوحا و بالجملة جميع ما ينقل عن ابن الغضائرى من كتابه مرسل غير معتبر لعدم وصوله الينا بطريق معتبر فحال توثيقاته و تجريحاته حال توثيقات بن عقده و تجريحاته . على ان ابن الغضائرى لم يسند تبرم الصادق (ع) بل ارسله و هو غير حجة . فالرجاليون الذين يعتبر قولهم فى حق مثل هذا الرجل لم يوثقوه و هو شئ عجيب ، نعم وثقه العلامة ردا على ابن الغضائرى و وثقه من تأخر عنه لكن توثيقاتهم غير حجة لانها ناشئة عن الحدث دون الحسن هذا وقد ورد فى حق الرجل روايات فلابد من لفت النظر اليها لتحقيق الحال و لكننى لا اذكر هنا الا ما يعتبر سندا و فهم وروده فى حق ليث دلالة مدحا او ذما و هو روايتان (١) صحيح جميل بن دراج قال: سمعت اباعبدالله (ع) يقول بشر المخبتين بالجنه : بريد بن

---

(١) ص ١٣٦ خلاصة الاقوال .

معاوية العجلى ، و ابابصير ليث بن البخترى المرادى ، و محمد بن مسلم و زرارة اربعة نجباء امناء الله على حلاله و حرامه ، لولا هولاء انقطعت آثار النبوة و اندرست (١) ٠

٢ـ صحيح سليمان قال : سمعت اباعبدالله يقول ما اجد احدا احيى ذكرنا و احاديث ابى الا زرارة و ابوبصير ليث المرادى و محمد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلى و لولا هولاء ماكان احد يستنبط هذا ٠ هولاء حفاظ الدين و امناء ابى على حلال الله و حرامه و هم السابقون الينا فى الدنيا و السابقون الينا فى الاخرة (٢) و هذا ان الخبران يدلان على مرتبة عظيمة للرجل فوق مرتبة الوثاقة بمراتب كثيرة ، بل فوق مرتبة العدالة ايضا ٠ و هما يدلان على ما قلنا من ضعف كلمات ابن الغضائرى المنقولة من كتابه و لم يقدح فى الرجل احد من الرجاليين فما اقبح كلام صاحب قاموس الرجال و هو : (و اما حاله فالظاهر حسنه ص ٤٥٥ ج ٧) فان الظاهر ان حاله فوق مرتبة العدالة و الوثاقة و لا ينال مرتبة الا الاوحدى من الناس رزقناها الله تعالى بمحض فضله وجوده ٠

ب ـ يحيى بن (ابى) القاسم الاسدى ٠ قال النجاشى فى اول باب الياء : يحيى بن القاسم ابوبصير الاسدى ٠ و قيل ابومحمد ثقة وجيه روى عن ابى جعفر و ابى عبدالله (ع)

(١) ص ١٥٢ رجال الكشى ٠ (٢) ص ١٢٤ وص ١٢٥ نفس المصدر

و قيل(١) يحيى بن ابى القاسم ، و اسم ابى القاسم اسحاق . و روى عن ابى الحسن موسى (ع) له كتاب يوم و ليلة اخبرنا . . . . حدثنا الحسن بن على بن ابى حمزه عن ابى بصير بكتابه . و مات ابوبصير سنة خمس(٢) و مائة (٣) .

و روى الكشى عن محمد بن مسعود قال : سألت على بن الحسن بن فضال عن ابى بصير ؟ فقال : كان اسمه يحيى بن ابى القاسم . فقال : ابوبصير كان يكنى آبا محمد و كان مولى لبنى اسد و كان مكفوفا فسألته هل يتهم بالغلو ؟ فقال : اما الغلو فلا لم يتهم و لكن كان مخلطا (٤) .

اقول : فقد ثبت بهذا الطريق المعتبر تخليطه ، لكنه مجمل و لا يسرى اجماله الى توثيق النجاشى فلابد من الاخذ به اذ لم يضعفه احد من الذين يعتبر قوله فى حق مثل الرجل .

و مما يدل على ان تخليطه هذا غير راجع الى دينه و حديثه نقل الكشى اجتماع العصابة على تصديقه ، مع انه هو الذى نقل كلام ابن الفضال الينا و كذا وثقه النجاشى مع اطلاعه على ذاك الكلام .

---

(١) اشارة الى كلام الشيخ فى رجاله فى اصحاب الباقر (ع) ـ كما سننقله .

(٢) و الصحيح خمسين بدل خمس فنسختى غلط و قد نقل

نعم يشكل الامر فى سؤال العياشى عن اتهام غلوه فان ابا بصير لو كان ثقة و منقادا اجماعا لم يسئل العياشى هذا السؤال اللهم الا ان يقال انه عن اتهامه بالغلو لا عن نفس الغلو(٥) ٠

قال الشيخ فى فهرسته(٦) يحيى بن القاسم يكنى ابا بصير له كتاب مناسك الحج رواه علي بن ابى حمزة و الحسين بن ابى العلاء عنه ٠ و قال فى رجاله ص ١٤٠ فى اصحاب الباقر(ع) يحيى بن ابى القاسم يكنى ابا بصير مكفوف و اسم ابى القاسم اسحاق ٠ وقال فى اصحاب الصادق(ع) ص٣٣٣ يحيى بن ابى القاسم ابومحمد يعرف بابى نصير (بصير خ كما قيل) الاسدى مولاهم كوفى تابعى مات سنة خمسين و مائة بعد ابى عبدالله (ع) و قال فى اصحاب الكاظم (ع) : يحيى بن ابى القاسم يكنى ابا بصير(٧) ص ٣٦٤ ٠

جامع الروايات و قاموس الرجال عنه ايضا الخمسين و هو الموافق لما فى رجال الشيخ ٠

(٣) ص ٣٤٤ رجال النجاشى ٠

(٤) ص ١٥٤ و ص ١٥٥ رجال الكشى ٠

(٥) اويقال ان الغلو المذكور لم يكن منافى الوثاقة او ان العياشى انما سئل عنه فى ابتداء حاله و قبل خبرويته ٠

(٦) ص ٢٠٧ و ص ٢٠٨ ٠

(٧) هكذا فى نسختنا المطبوعة فى المطبعة الحيدرية فى

و من تأمل في رجال الشيخ يطمئن بوقوع الاشتباه في كلامه في اصحاب الصادق (ع) اما منه او من النساخ في سقط كلمة (ابى) و في ذكر حرف (نون) مكان حرف (ب) في كلمة نصير .

و الاصح ان اسم والد ابى بصير هو ابو القاسم لتصريح الشيخ به و العمدة التى ترجح قوله على قول النجاشى هو ذكر ابن فضال ذلك فلاحظ . هذا ما يتعلق بكلام الشيخ و النجاشى وغيرهما و اما الكشى فقد عرفت انه نقل اجتماع العصابه على تصديقه و لا ينافيه قول بعضهم المرادى مكانه ، فان الاكثر على تصديق الاسدى فيكون ثقة ، و ليس وجه التوثيق هو نقل الاجماع المذكور حتى يقال انه منقول غير حجة بل لكشفه عن توثيق جمع له ، ولا اقل من كشفه توثيق الكشى فقط فيثبت به وثاقته .

و اما ما ذكره الفاضل المامقانى (ره) فى جواب الشهيد الثانى بان الاسدى الذى اجتمع العصابة على تصديق ليس هو

← النجف الاشرف لكن الظاهر من رجال المامقانى و قاموس الرجال ص ٣٨٣ ج ٩ عدم هذا العنوان فى اصحاب الكاظم (ع) فانهما نقلا عن الشيخ فى اصحاب الكاظم (ع) عنوان : يحيى بن القاسم الحذاء واقفى . وفى نسختى من رجال الشيخ ذكر هذا العنوان قبل العنوان الذى ذكرنا فى المتن بعنوان واحد فتدبر .

يحيى بل هو عبد الله بن محمد الاسدى مرسلا له ارسال المسلمات فهو تحكم وان سبقه القهبانى (ره) ايضا كما قيل ، بل الظاهر وهو المنقول من الباحثين انه يحيى بن ابى القاسم كما ذكره الشهيد الثانى (قده) للانصراف فان عبد الله بن محمد الاسدى المذكور ان ثبت وجوده غير مشهور بحيث ينصرف اليه اطلاق كنية ابى بصير ، بل لا يوجب تردد اللفظ بينه وبين يحيى اذ اللفظ اى ابوبصير الاسدى ينصرف الى يحيى والمناقشه فيه خلاف الانصاف .

اذا عرفت هذا فلابد من النظر الى الروايات الواردة فى حق الرجل بعد الاعراض عما فى سنده من ضعف او يكون الراوى عن الامام هو نفسه فان مدح احد لا يثبت بقوله . او تكون الرواية غير دالة على مدح وذم .

١ـ صحيح شعيب العقرقوفى قال : قلت لابى عبد الله (ع) ربما احتجنا ان نسأل عن الشئ فمن نسأل ؟ قال : عليك بالاسدى يعنى ابا بصير ص ١٥٣ رجال الكشى .

٢ـ صحيحة الآخر عن ابى بصير قال : سألت اباعبد الله (ع) عن امرأة تزوجت ولها زوج فظهر عليها ، قال : ترجم المرئة ويضرب الرجل مائة سوط لانه لم يسأل . قال شعيب فدخلت على ابى الحسن (ع) فقلت له : امرأة تزوجت ولها زوج ؟ قال :

ترجم المرأة ولا شئ على الرجل ، فلقيت ابابصير ، فقلت له انـــى سألت اباالحسن (ع) عن المرأة التى تزوجت ولها زوج قال ترجم المرأة ولا شئ على الرجل قال : فمسح صدره وقال : مـــا اظـــن صاحبنا تنـاهى حكمه بعد (١) ٠

اقول : الظاهر ان ابابصير هو المكفوف الاسدى دون المرادى وغيره لان شعيب هذا ابن اخته اى اخت يحيى بـــن القاسم كما صرح به النجاشى فى ترجمه شعيب ص ١٤٧ فتأمل ٠

على ان ادراك ليث للكاظم (ع) غير ثابت خلافا للشيـــخ فى رجاله اذ لم يوجد روايته له عن الكاظم (ع) وهذا هـــــو الظاهر من النجاشى ايضا والرواية لا تدل على فساد فى حديثـه وصداقته بل يدل على انه ظن بالامام الظن السوء الا ان يقـال ان انكار علم الامام فى المسائل الفرعية انكار لامامته فى الحقيقـــة اذ لا يكون الشخص اماما حتى يعلم ما يحتاج اليه الامة مـــــن الحلال والحرام ٠ ومثل هذا الاشتراط لم يكن خفيا عند الشيعة حتى فى تلك الاعصار ٠ هذا ولكن ولا يحتمل احتمالا عقلائيـــا ان ابابصير بقى على حاله وانكر امامه ابى الحسن وعلمه والا لا شتهر وذاع فالظاهر انه رجع عن اعتقاده هذا ٠ على ان الالتزام بما فى الرواية غير ممكن بالقياس الى القواعد اذ لا معنى لغـــرب الرجل لعدم صدور ما يوجبه منه ٠

(١) ص١٥٣ و١٥٤ رجال الكشى ٠

و قد يورد على الروايته بالارسال فان الكشى رواها عن حمدان و بينهما فصل كثير فلاتكون بحجة ٠

و بالجمله بعد ما عرفت من حسن حاله يلزم حمل هذا الخبر على محمل صحيح ما على انا لا ننظر الى اعتقاد الرجل كل النظر ، بل الى وثاقته و صدقته فى اداء الحديث و هذه الروايه لا اشارة فيها الى كذبه و عدم وثاقته ٠ فالحق وجوب قبول خبره كما فى سابقه ٠ ثم ان الكشى نقل روايات متعدده متعلقه بابى بصير لكن السالم منها سندا ما ذكرناه و ان شئت العثور عليها فلاحظ كتابه (١) و الله الهادى ٠

نعم هنا صحيحة ثالثة لشعيب رواها الشيخ عنه قال سألت اباالحسن عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما فقلت فعليه ضرب ؟ قال : لا ماله يضرب ؟ فخرجت من عنده و ابوبصير بحيال الميزاب فاخبرته بالمسأله و الجواب ٠ فقال اين انا قلت بحيال الميزاب ٠ قال فرفع يده و قال : وب هذا البيت او رب هذه الكعبة لسمعت جعفرا (ع) يقول : ان عليا (ع) قضى فى الرجل تزوج امرأة لها زوج فرجم المرأة و ضرب الرجل الحد ثم قال : لو علمت انك علمت لفضخت راسك بالحجارة ثم قال : ما اخوفنى ان لا يكون اوتى علمه (٢) ٠

---

(١) ص ١٥٣ و ص ١٥٤ و ص ١٧٥ و ص ٤٠٢ ٠

(٢) ص ٣١١ ج ٣ تنقيح المقال ٠

اقول : يجرى فيه بعض ما اجبنا عن سابقتها فلاحظ ٠

(ج) : عبد الله بن محمد الاسدى كوفى يكنى ابا بصير ذكره الشيخ فى رجاله ص ١٢٩ وعنونه الكشى ايضا بقوله : ابوبصير عبد الله بن محمد الاسدى ثم نقل رواية مسنده عن عبد الله بن وضاع عن ابى بصير قال : سألت اباعبد الله (ع) عن مسأله فى القرآن ٠٠ ص ١٥٥ و للفاضل المامقانى اشتباهات فى ترجمه الرجل تظهر للمراجع المتدبر ٠

اقول : رواية الكشى لم تثبت كونها عن عبد الله بن محمد الاسدى و لعلها من يحيى بل هو الظاهر فان النجاشى قال فى ترجمه عبد الله بن وضاع انه صاحب ابابصير يحيى بن القاسم كثيرا وعرف به له كتب يعرف منها كتاب الصلوة اكثره عن ابى بصير ٠٠٠ ص ١٥٩ (١) وصاحب قاموس الرجال (ص ١١٩ ج ٦) انكر وجود هذا الرجل و حكم بتحريف نسخته رجال الكشى و خط الشيخ ايضا و قال انه اغتر بالنسخ المحرفة و المغلوطة من الكشى و له كلام لا يحسن لنا نقله فانه من التطويل بلاطائل ٠

و الحق انه لا دليل على تخطئة الشيخ الطوسى (قده) وجزم

---

(١) بل نفس الرواية المذكورة لا تخلو عن اشعار ما يكون ابى بصير هو يحيى دون عبد الله اذ فى اخرها : فقال (اى ابوعبد الله ع) يا ابا محمد ليس لكم ٠٠٠ و يحيى هو المكنى بابى محمد دون عبد الله ٠

صاحب القاموس (ره) بها فی غیر محله و ربما یظهر من بعض الرجالیین اتحاده مع عبد الله بن محمد الاسدی الحجال و اطال فی کلامه ذکر القرائن غیر انه واضح الفساد فان المعنون من اصحاب الباقر (ع) و الحجال من اصحاب الرضا (ع) کما صرح بهما الشیخ (قده) ٠

ثم ان الرجل مجهول لم یرد فیه مدح و لا ذم ، و لکن جهالته لا تضر باعتبار الروایات المعتبره سندا الی ابی بصیر و ان لم یفهم کونه مرادیا او یحیی ، و ذلك لانصراف الکنیه المذکوره الیهما دون عبد الله کما لا یخفی ٠

(د) : یوسف بن الحارث قال الشیخ فی رجاله فی اصحاب الباقر (ع) یوسف بن الحارث تبری یکنی ابا بصیر ص ١٤١ و فی النسخة المطبوعة من رجال الکشی ص ٣٣٤ : و ابو بصیر بن یوسف بن الحارث تبری (١) و بین الکلامین خلاف ، فان الشیخ کنی یوسف بابی بصیر و الکشی جعل ابا بصیر ابن یوسف و اما احتمال التعدد فهو مرجوع غایته ٠ لکن قیل (٢) ان فی الکشی

---

(١) یقال ان جماعه من الزیدیه دخلوا علی ابی جعفر (ع) وکان عنده زید بن علی فاظهروا عقائدهم فقال لهم زید : بترتم امرنا بترکم الله ٠ فسمو بتریه ٠

(٢) قیل اول من جری علی الانکار الفاضل العنایه فانه ←

هكذا : وابونصر بن يوسف بن الحارث بترى . واشتبه على الشيخ فقرء ابابصير مبدلا النون بالبا الموحده ومزيدا للياء المثناه بعد الصاد وحذف كلمه الابن فعده من اصحاب الباقر . فابوبصير يوسف بن الحارث لا وجود له فى الاسانيد ولا فى الرجال . وعن المحدث الحر فى هامش وسائله : محمد بن احمد بن يحيى يروى تاره عن يوسف بن الحارث وعن ابى بصير يوسف بن الحارث تاره اخرى وهما واحد ، وقد ذكر الشيخ فى كتاب الرجال ان ابابصير يوسف بن الحارث من اصحاب ابى جعفر الباقر (ع) والذى يظهر من الاسانيد ومن كتب الرجال انه من اصحاب ابى جعفر الثانى (ع) وان الشيخ قد اشتبه ابوجعفر الثانى بالاول انتهى . وعن الوحيد (ره) : وقد اتفق ذلك من الشيخ (ره) فى غير موضع .

اقول : المحدث الحر وان خطا الشيخ فى عد الرجل من اصحاب الباقر (ع) لكنه وافقه على كونه (اى كون يوسف) هو المكنى بابى بصير لا ابنه ولا ان الكنيه ابونصر كما اعترض جمع على

← بعد ذكره ابانصر بن يوسف قال : هكذا فى النسخ الكتاب عندنا باجمعها وهى متعدده مصححه وغير مصححه واشتبه على الشيخ (ره) . . . فقرا ابوبصير يوسف بن الحرث . الخ .

اقول : نقله اتفاق النسخ المتعدده المذكوره على ما ذكره يوهن ما فى النسخه المطبوعه عندنا .

الشيخ .

و يقول صاحب القاموس ص ۴۷۴ ج ۹ انه لم يقف على روايه محمد بن احمد بن يحيى عن ابى بصير يوسف و قال : لم ينقلـه جامع الرواه الذى هذا فنه (۱) بل يروى ابدا عن يوسف بـن الحرث بدون كنيه ابى بصير كما فى زيادات كيفيه صلاه التهذيب (۲) و احكام فوائت صلوته و حدود لواطه (۳) وديه عين اعوره (۴) و قال ايضا : و اما ما ادعاه القهپانى من ان الكشى قال فى محمد بن اسحاق المتقدم : ابونصر بن يوسف بن الحرث فمن تحريف نسخته . و لولا لعنونه الخلاصه و ابن داود لا لتزامهما بعنوان مثل الكشى و الذى وجدت فى اصل الكشى (ابوبصير بن يوسف الحارث) و الظاهر زياده كلمه ـ بن ـ بدليل نسبته ابن داود يوسف بن الحرث ابوبصير الى الكشى كما نسبه الى رجال الشيخ ثم ان هذا الفاضل المتتبع ذكر ما اعتقده بعنوان التحقيق و حاصله انحصار الى بصير فى ليث و يحيى وعدم اطلاقه على عبد الله ويوسف هذا وعدم كونه من اصحاب الباقر(ع) ثم بنى على ضعفه (اى

---

(۱) لاحظ ص ۴۶ ج ۱۵ من معجم رجال الحديث .

(۲) ص ۳۱۲ ج ۲ الطبعه الحديثه .

(۳) اقول لاحظ ص ۵۲ ج ۹ التهذيب .

(۴) ص ۲۷۵ نفس المصدر .

ضعف يوسف بن الحارث تبعا للفاضل المامقانی لاستثناء ابن الولید وابن بابویه وابن نوح له من رجال نوادر الحکمه ·

اقول : بعد تطابق کلام الشیخ مع النسخه المطبوعه من رجال الکشی فی الکنیه و تصدیق صاحب الوسائل (وان فرضنا اختلاف نسخ الکشی وعدم ثبوت دعوی صاحب الوسائل) لیس لنا دلیل نجزم بخطاء الشیخ ، و الاحتمال لا یوجب الایراد کما هو ظاهر · و ما ذکره صاحب قاموس الرجال من تحقیقه الذی لم نذکره دعوی فارغه من الدلیل فلا یقام له وزن · وعلیه فلامانع من ان یکون یوسف الذی یروی عنه محمد بن احمد و استثنوه من رجال نوادر الحکمه غیر یوسف المبحوث عنه هنا ثم یبقی الاختلاف بین کلام الشیخ و الکشی فی المکنی و انه یوسف او ابنه الذی یکون اسمه مجهولا و من جعل کلمه الابن زائده فی کلام الکشی و یرجح علیه کلام الشیخ لم یکن مجازنا عند الخبیر · فتأمل ·

ثم ان الرجل (علی فرض وجوده) مجهول · ولکن مع ذلک لا یوجب التوقف فی الروایات المرویه عن ابی بصیر فانه منصرف الی احد الاولیین الثقتین ، بل لعله لم یوجد لعبدالله بن محمد و یوسف روایته ، فکیف یتوقف لاجل جهالتهما فی الروایات الکثیره المذکوره فافهم ·

(هـ) : قال الکشی فی ضمن نقل الروایات المادحه لیونس

بن عبد الرحمن ص ٤١٠ و روى عن ابى بصير حماد بن عبد الله بـــن اسيد الهروى عن داود بن القاسم عن ابى هاشم الجعفرى والا يراد عليه بخلو كتب الرجال عن ذكره و تكنيه واه لان عدم ذكر احد اياه لا يوجب عدم وجوده و خطا الكشى ٠ (١) و حيث انه ليس فى طبقه ليث و يحيى فلا يضر جهالته بصحه الروايات المرويه عن ابى بصير ٠

ثم ان المكفوف هو يحيى و اما ليث فلم يثبت كونه مكفوفا ، و ربما يستشم من بعض الروايات انه ايضا مكفوف ، بل يظهر مـــن بعضها ان يحيى غير مكفوف لكن الاظهر ما قلنا مع عدم ثمره فيـــه هذا ما اوردنا ذكره فى المكنين بابى بصير و انى ارجو الله تعالى ان يسلم البحث عن الخبط و الغلط اذ قل من تعرض للمقام و لم يشتبه فى جمله من النواحى او فى بعضها و لعله لا يوجد باحـــث باحث لم يرتكب السهو و الاشتباه فى المقام و الله العالم ٠

---

(١) المورد هو الفاضل المامقانى فى ترجمه حماد فى المجلـد الاول من كتابه و فى باب الكنى ص ٥ من المجلد الثالث و جعـل ابا حماد عبيد الله لا عبد الله كما فى نسخته المطبوعه من الكشى ٠

الفائدة السادسة والثلاثون

فی وثاقة معلی بن خنیس

قال النجاشی فی حقه : مولی جعفر بن محمد (ع) ومن قبله کان مولی بنی اسد کوفی بزاز ضعیف جدا لا یعول علیه ،له کتاب یرویه جماعه ٠٠٠ ص ٣٢٧ ٠

وعن ابن الغضائری : انه کان مغیریا ثم دعی الی محمد بن عبدالله المعروف بالنفس الزکیه وفی هذه الظنه اخذه داود بن علی فقتله ، والغلاه یضیفون الیه کثیرا ولا اری الاعتماد علی شیءمن حدیثه ٠

وذکر الشیخ الطوسی (قده) فی ضمن المحمودین وقال : وکان من قوام ابیعبدالله (ع) وانما قتله داود بن علی بسببه وکان محمودا عنده ومضی علی منهاجه وامره مشهور (١) ٠

والحق ما علیه الشیخ من حسن حاله وقبول روایاته وان کنا نزعم سابقا ضعفه وذلک للروایات الداله علی ذلک ، والیک ما هو المعتبر سندا ٠

١ ـ صحیح اسماعیل بن جابر قال : کنت عند ابیعبدالله (ع) مجاورا بمکه ٠٠٠ فانصرفت الی ابیعبدالله (ع) فلما رآنی

---

(١) ص ٢١٠ کتاب الغیبه المطبوعه فی النجف سنه ١٣٨٥ ٠

قال لی : یا اسماعیل قتل المعلی بن خنیس فقلت نعم فقال : اما والله لقد دخل الجنة (رجال الکشی ص ۳۲۳) ۰

۲ــ موثقة اسماعیل : لما قدم ابواسحاق یرید به الصادق (ع) من مکة فذکر له قتل المعلی بن خنیس قال : فقام مغضبا یجرثوبه فقال له اسماعیل ابنه یا ابت این تذهب ؟ فقال : لوکانت نازلة لقدمت علیها فجاء حتی قدم علی داود بن علی فقال له : یا داود لقد اتیت ذنبا لا یغفره الله لك قال : و ما ذلك الذنب ؟ قال قتلت رجلا من اهل الجنه ثمهکث ساعة ثم قال : انشاء الله ۰۰۰۰۰ (ص ۳۲۵ المصدر السابق) ۰

۳ــ صحیح الولید بن صبیح قال : جاء رجل الی ابیعبد الله (ع) یدعی علی المعلی بن خنیس دینا علیه ، و قال ذهب بحقی ، فقال له ابوعبدالله (ع) ذهب بحقك الذی قتله ثم قال للولید : قم الی الرجل فاقضه من حقه فانی ارید ان ابرد علیه جلده الذی کان باردا ۰

۴ــ صحیح اخری له ۰۰۰ فقال ابوعبد یالله (ع) رحم الله المعلی بن خنیس ثم قال : اف للدنیا دار بلاء سلطه الله فیها عدوه علی ولیه ص ۲۳۱ ج ۳ ــ رجال المامقانی ۰

اقول : یمکن المناقشه فی الروایه الاولی بان دخول المعلی الجنة لاجل شهادته و کذا فی الثالثة لاحتمال استناد برد جلده

الى شهادته لا الى عدالته فلاتدلان على مدحه فى حياته . كما ان غضب الامام واقدامه على النازله على ما فى الروايه الثانيه يمكن ان يكون لما يرجع الى شخصه من التوهين الحاصل من قتل وكيله لكن ذيل الروايه الثانيه ظاهرظهورا قويا فى حسن حاله بل جلالته قبل شهادته وان استحقاقه للجنه من غير جهه شهادته ، كما ان الروايه الرابعه ايضا لها ظهور فى مدحه وجلالته مع قطع النظر من قتله فى سبيل امامه و مذهبه .

فتضعيف النجاشى اياه ضعيف جدا لا يلتفت اليه .

الحمد لله اولا و اخرا و ظاهرا وباطنا .

مولفات المؤلف

١ ـ ٣ ـ صراط الحق در علم كلام عربى ـ مطبوع ٠

٤ ـ عقايد اسلامى چاپ سوم فارسى ـ مطبوع ٠

٥ ـ اقتصاد معتدل فارسى ـ مطبوع ٠

٦ ـ فوايد دين در زندگى ـ فارسى ـ مطبوع ٠

٧ ـ ٨ ـ حدود الشريعه فى محرماتها فقه استدلالى ـ عربى ـ مطبوع ٠ ٢ جزء ٠

٩ ـ قرآن يا سند اسلام فارسى ـ مطبوع ٠

١٠ ـ مقالات ـ فارسى ـ مطبوع ٠

١١ ـ فوايد رجاليه عربى ـ كتاب حاضر ٠

١٢ ـ متافيزيك از نظر رئاليزم فارسى ـ مطبوع ٠

١٣ ـ دين و اقتصاد فارسى ـ مطبوع ٠

١٤ ـ عقايد و مسائل و اخلاق فارسى ـ مطبوع ٠

١٥ ـ ١٧ ـ حدود الشريعة فى واجباتها ـ عربى ـ غير مطبوع ـ ٣ جـزء ٠

١٨ ـ شرح كفاية الاصول ـ عربى ـ غير مطبوع ٠

١٩ ـ شرح العروة الوثقى ـ عربى ـ غير مطبوع ٠

۲۰ــ گفتگوی دو رفیق ــ فارسی ــ غیر مطبوع ٠

۲۱ــ در پناه اسلام ــ فارسی ــ غیر مطبوع ٠

۲۲ــ خاطرات زندگی ــ فارسی ــ غیر مطبوع ٠

۲۳ــ کشکول ــ فارسی وعربی ــ غیر مطبوع ٠

۲۴ــ دیوان شعر ــ فارسی ــ غیر مطبوع ٠

۲۵ــ آینده حوزه های علمی ــ فارسی ــ غیر مطبوع ٠

۲۶ــ هدایه المؤمنین ــ عربی ــ غیر مطبوع ٠

۲۷ــ حل ۶۶ سؤال علمی ــ فارسی ــ غیر مطبوع ٠

۲۸ــ حجت ٠٠٠ فارسی ــ غیر مطبوع ٠